جامعة د .يحي فارس – المدية -
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
قسم العلوم الاقتصادية.

الموضوع :

الدورات الإقتصادية وآليات التحكم فيها حالة الجزائر ٢٠٠٠ - ٢٠١٢.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية

تخصص: نقود ومالية .

من إعداد الطالب :

❖ محمد هاني .

تحت إشراف الأستاذ:

د. علي حميدوش

لجنة المناقشة

أ.د محمد بويهي .....جامعة الجزائر.....رئيسا.
د.علي حميدوش.....جامعة المدية.....مشرفا ومقررا.
د. الصادق بوشنافة.....جامعة المدية.....عضوا ممتحنا.
د.أحمد غريبي.....جامعة المدية.....عضوا ممتحنا.

نوقشت يوم 18 نوفمبر 2013.

بسم الله الرحمان الرحيم.

«قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿162﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿163﴾»

سورة الأنعام.

صدق الله العظيم.

شكر وتقدير

وأنا أنهي هذا العمل بحمد الله وتوفيق نتقدم بالشكر الخالص إلى :

- الأستاذ د. حميدوش علي المشرف على هذه الرسالة، وذلك على نصائحه القيمة، وخاصة على صبره الطويل ورحابة صدره.
- الأستاذ محمد سعودي الذي لم يبخل علي بالتوجيهات والنصائح القيمة والتي كان لها الأثر البالغ في توجيه العمل بشكل موضوعي .
- الشكر موصول لجميع الأساتذة والمعلمين الذين تتلمذت على أيديهم في كل مراحل دراستي .
- الشكر الخاص للأستاذ شيبي عبد الرحيم الذي لم يبخل علي بالعديد من المراجع عن طريق البريد الإلكتروني .
- الشكر موصول إلى لجنة المناقشة لتخصيصهم من وقتهم لمطالعة ونقد الرسالة ومناقشتها.

الفهرس العام

الفهرس العام

إهداء.

الفهرس العام.

مقدمة عامة .....أ

الفصل الأول:ماهية الدورات الإقتصادية.

مقدمة الفصل الأول.....01

المبحث الأول: الدورات الإقتصادية تعريفها، مراحلها، وأهم مؤشراتها.....02

المطلب الأول: تعريف الدورات الإقتصادية وتاريخها.....02

المطلب الثاني: مراحل الدورات الإقتصادية.....04

المطلب الثالث: مؤشرات الدورات الإقتصادية.....06

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للدورات الإقتصادية.....08

المطلب الأول : نظرية كينز في تفسير الدورة الإقتصادية.....08

المطلب الثاني: نظرية "المضاعف – المعجل" في تفسير الدورة الإقتصادية.....09

المطلب الثالث : نظرية شومبيتر ونظرية لوكاس في تفسير الدورة الإقتصادية.....11

المبحث الثالث: إثبات الدورات الإقتصادية في مختلف الإقتصاديات المعاصرة.....14

المطلب الأول : الدورات الإقتصادية في الإقتصادات المتقدمة.....14

المطلب الثاني : الدورات الإقتصادية في الإقتصادات الناشئة.....16

المطلب الثالث : الدورات الإقتصادية في الإقتصادات النامية.....18

خلاصة الفصل الأول.....20

الفصل الثاني: آثار الدورات الإقتصادية.

مقدمة الفصل الثاني.....21

المبحث الأول: البطالة.....22

المطلب الأول:تعريف البطالة. 22

المطلب الثاني: أنواع البطالة وقياسها.....23

المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة للبطالة.....27

المبحث الثاني: التضخم.....31

المطلب الأول: تعريف التضخم.....31

المطلب الثاني:أنواع التضخم و قياسه. 32

المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة للتضخم.....35

المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم.....38

الفهرس العام

المطلب الأول: العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة.....39

المطلب الثاني : العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة.....41

خلاصة الفصل الثاني.....43

الفصل الثالث : الإطار الفكري للتفسير الإقتصادي للدورات الإقتصادية في ظل المتغيرات الحديثة.

مقدمة الفصل الثالث. 44

المبحث الأول: ماهية الدورات الإقتصادية العالمية.....45

المطلب الأول: مفهوم الدورة الإقتصادية العالمية.....45

المطلب الثاني: الخصائص المشتركة للدورات الإقتصادية العالمية.....47

المطلب الثالث: أثر الدورات الإقتصادية العالمية على السياسات الإقتصادية.....50

المبحث الثاني : الإطار الفكري لتفسير الدورات الإقتصادية العينية.....52

المطلب الأول: الصيغة الأساسية لنموذج الدورات الإقتصادية العينية.....52

المطلب الثاني:نموذج العرض الكلي والطلب الكلي ونظرية الدورات الإقتصادية العينية....54

المطلب الثالث: نظرية الدورات الإقتصادية العينة في النظرية النقدية 60

المبحث الثالث: المتغيرات المسببة للدورات الإقتصادية وإتجاه تحركها.....63

المطلب الأول: الدورات الإقتصادية وعلاقتها بمكونات الطلب الكلي.....63

المطلب الثاني:صدمات العرض الكلي والبنية الإنتاجية. 66

المطلب الثالث: الصدمات النقدية والمالية.....67

خلاصة الفصل الثالث.....70

الفصل الرابع:الدورات الإقتصادية في الجزائر وآليات الحد منها – دراسة حالة الجزائر2000-2012.

مقدمة الفصل الرابع.....71

المبحث الأول: إثبات الدورات الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري.....72

المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000 – 2012.....72

المطلب الثاني: مساهمة مكونات الطلب الكلي في الناتج المحلي في الجزائر للفترة 2000 – 2012.....77

المبحث الثاني :آثار الدورات الإقتصادية في الجزائر.....85

المطلب الأول: تطور معدلات البطالة في الجزائر 85

المطلب الثاني:.تطور معدلات التضخم في الجزائر.....91

المطلب الثالث: .العلاقة بين البطالة والتضخم وشكل منحنى فيليبس في الجزائر.....96

الفهرس العام

المبحث الثالث: سياسات التحكم في الدورات الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري.....98
المطلب الأول: إستخدام السياسة المالية كآلية للتحكم في دورات الإقتصاد الجزائري.....98
المطلب الثاني: إستخدام السياسة النقدية كآلية للتحكم في دورات الإقتصاد الجزائري..... 104
خلاصة الفصل الرابع..... 110
خاتمة عامة.....111
قائمة المراجع.....116

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال.

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01 – 01	معدل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة	16
01 – 04	يبين تطور الناتج المحلي والمحلي الحقيقي الإجماليين للجزائر للفترة من2000 – 2012.	74
02 – 04	تطور حجم الإستثمار في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	79
03 – 04	تطور حجم النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	81
04 – 04	تطور الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	83
05 – 04	تطور الإنفاق للعائلات الجزائرية في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	84
06 – 04	مؤشرات البطالة في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	87
07 – 04	توزيع حجم القوة العاملة حسب القطاعات في الجزائر للفترة 2000 – 2012	88
08 – 04	إتجاه معدلات في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	91
09 – 04	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	94
10 – 04	تطور معدلات الفائدة الإسمية والحقيقية في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	96
11 – 04	جدول مقارنة بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	97
12 – 04	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	100
13 – 04	تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	102
14 - 04	تطور الوضعية النقدية ومؤشراتها في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	108

قائمة الجداول والأشكال.

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01 – 01	تمثيل الدورة الإقتصادية بيانيا.	06
01 -02	تمثيل بياني لتذبذبات الناتج المحلي المحقق في الإقتصاديات الصاعدة.	13
02- 01	توازن سوق العمل عند الكلاسيك.	28
02 – 02	دالة عرض العمل في التحليل الكينزي.	30
02 – 03	العلاقة السلبية بين معدل البطالة ومعدل التضخم (منحنى فيليبس).	40
02 – 04	العلاقة الموجبة بين معدل البطالة ومعدل التضخم.	42
03 – 01	فترات الركود في الولايات المتحدة ونمو الناتج المحلي الإجمالي حسب كل منطقة.	46
03 – 02	تقارب الدورات الإقتصادية العالمية.	48
03 – 03	العوامل المشتركة للدورات الإقتصادية العالمية.	49
03 – 04	دورة الإسكان وآلية إنتقال أثر السياسة النقدية.	50
03 – 05	تمثيل بياني يبين إنعكاس أزمات الإنتاجية.	53
03 – 06	إشتقاق منحنى الطلب الكلي.	55
03 – 07	إشتقاق منحنى العرض الكلي.	57
03 – 08	التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي.	58
03 – 09	توازن سوق السلع والخدمات (تقاطع منحنيي الطلب الكلي والعرض الكلي).	66
04 – 01	تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1970 – 2000.	75

قائمة الجداول والأشكال.

02 – 04	تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000- 2012.	76
03 - 04	تطور حجم الإستثمار في الجزائر للفترة 2000 -2011 .	79
04 – 04	تزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	81
05– 04	تطور الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	83
06 – 04	الإتجاه الصعودي في حجم الإستهلاك العائلي في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	85
07 – 04	نمو حجم القوة العاملة في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	89
08 – 04	الإتجاه التنازلي لمعدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	91
09 – 04	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	94
10 – 04	منحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	97
11 – 04	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	100
12 – 04	تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2000 – 2012.	103

الملخص

الملخص:

يلازم النشاط الإقتصادي تغيرات مستمرة، وإختلالات وتذبذبات في مكونات النشاط الإقتصادي، يغلب على هذه التغيرات طابع الإستمرارية، تتمثل هذه الإختلالات والتذبذبات في شكل فترات من الإزدهار والتوسع تليها فترات من الإنكماش تكون في بعض الأحيان قوية وتصل حد الركود الإقتصادي تدعى بالدورات الإقتصادية، وهي ظاهرة ملازمة للنشاط الإقتصادي الرأسمالي، الذي يتصف بصعوبة السيطرة على المتغيرات الكلية التي تكون عرضة للتقلب نتيجة صدمات في العرض الكلي، أو صدمات في الطلب الكلي، يستدل عليها بعدة مؤشرات أساسية كإستهلاك النفط، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي،بالإضافة إلى حجم التشغيل والمستوى العام للأسعار وحركية الدائرة المالية، لها العديد من الآثار أهمها البطالة والتضخم.

تتدخل الدولة بعدة آليات للتحكم في الآثار السلبية للدورات الإقتصادية بعدة آليات، أهمها آليتان أساسيتان هما السياسة المالية والسياسة النقدية، من خلال تطبيق سياسات توسعية أو إنكماشية، إلا أن هناك من يرى بأن الدورات الإقتصادية آلية ضرورية يجدد الإقتصاد نفسها آليا من خلالها، أي ينادون بعدم تدخل الدولة لعلاج آثار الدورات الإقتصادية.

الكلمات الدالة:

الدورة الإقتصادية، الدورات العينية، الصدمات الإقتصادية، آثار الدورة الإقتصادية، آليات التحكم في الدورة الإقتصادية.

المقدمة العامة

مقدمة عامة

تواجه الاقتصاديات الرأسمالية في إدارة وتنظيم شؤونها تقلبات إقتصادية، بحيث أصبحت ظاهرة دورية تقريبا أهمها أزمة الكساد الكبير من 1929 إلى 1933، تليها عدة دورات أهمها الدورة التي حدثت منتصف السبعينات من القرن الماضي، التي أعلنت ولادة مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية، وتعدّ أزمة بداية العقد الثامن من القرن الماضي أشدعنفاً من أزمة السبعينات السابقة، وهي الأزمة التي كانت في جوهرها أزمة إفراط في الإنتاج وعدم قدرة السوق على استيعابه صارت تأخذ شكل الركود الممتد لا شكل إختلال مؤقت، ليشهد الاقتصاد العالمي بعدها فترة توسع كبيرة إلى غاية الأزمة المالية العالمية سنة 2008، أين حدثت أزمة إقتصادية كبيرة إنتشرت بسرعة إلى معظم إقتصاديات العالم، تلتها فترة توسع قصيرة المدى ليعاود الركود من جديد إثر أزمة الديون السيادية الأروبية والتي بدأت في أروبا مع بداية سنة 2011.

إن عدم توفر شرط الإستقرار في التوازن الكلي يجعل الإقتصاد عرضة لتقلبات وتذبذبات تمس كافة مكونات النشاط الاقتصادي بحكم ترابطها، فالتاريخ الاقتصادي يبين لنا أن الاقتصاد لا ينمو بطريقة سلسة متناسقة، فسنوات من التوسع والازدهار ستتلوها سنوات من التباطؤ والركود بفعل هذه الاختلالات، وهي تحدث دفعة واحدة، وتدعى بالدورات الاقتصادية، والتي تختلف عن بعضها من حيث مدتها وتوقيت وقوعها، كما تختلف عن بعضها في حدتها وإنتشارها في كل القطاعات، إلا أنها تتشابه في مراحلها وآثارها على الاقتصاد من مرحلة التوسع إلى مرحلة الركود.

وتعد مشكلة التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي أي الدورات الاقتصادية من المشكلات الأساسية التي تواجهها نظم إقتصاد السوق، منذ بداية الثورة الصناعية وحتى الآن، وتحدث هذه التقلبات عادة في مستوى الناتج، التوظيف والمستوى العام للأسعار، وقد تتفاوت هذه التقلبات في حدتها بين التقلبات المعتدلة وبين التقلبات العنيفة والمدمرة الشبيهة بالكساد الكبير 1929-1933.

والإقتصاد الجزائري بحكم الإرتباط مع العالم الخارجي من خلال التصدير والاستيراد أو من خلال نشاط قطاعاته في الداخل، يتأثر بدوره بهذه التقلبات الإقتصادية الدورية، فبعد فترة الركود في النمو الإقتصادي التي شهدها فترة التسعينات تلتها فترة توسع في مختلف مكونات النشاط الإقتصادي منذ بداية العقد الماضي من هذا القرن، وذلك بفعل تطبيق برامج تنمية خماسية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2011-204 ودعم النمو الإقتصادي الأول 2005-2009 والثاني 2010-2014.

مقدمة عامة

وتعد دراسة التوازن الاقتصادي الكلي ذات أهمية كبيرة للجهات المختصة في وضع السياسات الاقتصادية، إذ على أساسه يتم تقييم أداء السياسات الاقتصادية الموضوعة قيد التنفيذ، والتي تهدف من ورائها إلى التحكم في الدورات الإقتصادية من خلال تحقيق الأهداف النهائية للسياسة الإقتصادية.

استناداً إلى ما سبق تبرز ملامح **إشكالية البحث** والتي يمكن صياغتها في السؤال التالي:

ماذا نعني بالدورات الإقتصادية، وما هي أهم الدورات التي عرفها الإقتصاد الوطني وآليات التحكم فيها خلال الفترة 2000-2012 ؟

والذي تتفرع منه **الأسئلة الفرعية** التالية:

1. ماذا نعني بالدورات الاقتصادية وما هي أهم النظريات المفسرة لها؟
2. ما هي آثار الدورات الاقتصادية؟
3. ما هي آليات التحكم في الدورات الإقتصادية وإعادة التوازن الاقتصادي الكلي؟
4. ما أهم الدورات الاقتصادية التي عرفها الإقتصاد الوطني الجزائري خلال الفترة 2000م-2012م وما هي سبل التحكم فيها؟

فرضيات البحث: لمحاولة الإجابة على هذه الأسئلة نعتمد فرضيات البحث على الشكل التالي:

1. **تحدث** الدورات الاقتصادية نتيجة الاختلالات الطارئة التي تصيب مكونات النشاط الاقتصادي كإختلال العرض أو الطلب.
2. **تعد** البطالة والتضخم أهم آثار الدورات الإقتصادية من خلال تراجع معدل النمو الإقتصادي وارتفاع البطالة والمستوى العام لأسعار.
3. **حدوث** عدة دورات اقتصادية على المستوى الدولي ينعكس سلبا أو إيجابا على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة بحكم الارتباط مع العالم الخارجي.
4. **السياسة** المالية والسياسة النقدية آليتان أساسيتان للتحكم في الدورات الإقتصادية وإعادة التوازن الاقتصادي الكلي من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي أو التوسع في الكتلة النقدية .

هدف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة في محاولة فهم تأثير الدورات الإقتصادية على مكونات الاقتصاد الوطني وعلى معدل النمو الاقتصادي خلال العقد الأول من الألفية الثالثة .

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في تتبع أهم الدورات الاقتصادية التي حدثت في الإقتصاد الوطني، وإنعكاساتها السلبية على النمو والبطالة والتضخم لفترة الدراسة الممتدة من 2000 - 2012.

مبررات اختيار هذا الموضوع:

هناك أسباب عديدة جعلتني أختار موضوع الدورات الإقتصادية، فبالإضافة إلى دوافعي الذاتية ورغبتي في البحث في هذا الموضوع، هناك كذلك أسباب موضوعية شجعتني على هذا الإختيار، منها النقص الملحوظ في الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الدورات الإقتصادية، ناهيك عن إرتباط موضوع الدراسة بمواضيع الاقتصاد الكلي والتي هي في صلب التخصص.

المنهج المتبع:

بناءا على ماسبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المنهج الوصفي من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما إستخدمنا طريقة التحليل والترتيب من أجل تحليل وتوضيح ومقارنة أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تحليل مفهوم الدورات الإقتصادية وعرضها بصفة مبسطة إضافة إلى تفسير النتائج الإقتصادية المترتبة عن هذه الدورات، فلو قلنا بأن التقلبات الإقتصادية تتوافق مع توازن الأسواق فإن ذلك يعني أنه لا مبرر لمعالجتها من خلال السياسات الإقتصادية للدولة لأنها تعد أمرا مرغوبا فيه، أم أنها نتاج إختلال في الأسواق فينبغي على الدولة إتخاذ كافة الوسائل كي تعيد التوازن للأسواق.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة في هذا الموضوع إخترنا منها:

5. **دحمان سمير بواعلي - محددات دالة الإنتاج وسياسات الحد من الدورات الإقتصادية – دراسة قياسية إقتصادية لحالة الجزائر2005/1970- مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف 2006.** وقد تطرق فيها إلى موضوع الإنتاج وبالتحديد العلاقة الكمية التي تربط الإنتاج بمختلف عوامله، كما درس دالة الإنتاج في المدى الطويل والقصير، ليعرج على موضوع الدورات الإقتصادية من خلال تعريفها وأهم النظريات المفسرة لها، ليحاول في الأخير إسقاط الجانب النظري على الإقتصاد الجزائري من خلال تقدير دالة الإنتاج في الجزائر وفق صيغة دالة كوب دوغلاس ودراسة مدى إستقرارها.

6. **عزة حجازي – خصائص التقلبات الإقتصادية في مصر – مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية - المجلد الثاني عشر – العدد الأول – يناير 2010 :** وقد تناولت الدراسة خصائص التقلبات الإقتصادية في الإقتصاد المصري ، وذلك في إطار النماذج الإقتصادية والدراسات التطبيقية التي أجريت في هذا الشأن، وقد خلصت الدراسة إلى التعرف على خصائص التقلبات الإقتصادية في مصر وفقا للمنهجية المتبعة في هذا المجال، وقد توصلت الدراسة أيضا إلى التعرف على المتغيرات التي يجب على صانعي السياسات الإقتصادية تحفيزها من أجل تنشيط مستوى النشاط الإقتصادي في مصر.

7. **عبد الرحيم شيبي وبطاهر سمير – فعالية السياسة المالية بالجزائر" مقاربة تحليلية و قياسية"- مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية - المجلد الثاني عشر – العدد الأول – يناير 2010**، وقد تناولت الدراسة في جزء منها إلى الدورات الاقتصادية الناتجة عن صدمة نقدية أو موازنية، وهو ما يسمح بظهور حالات خاصة متعلقة بفعالية السياسات الاقتصادية، و توضح الدراسة أن وجود فعالية للسياسة المالية، خاصة منها السياسة المالية الإستقرارية، يتأتى بالتركيز على نتائج صدمة موازنية يمكن أن يكون لها آثار إيجابية على النشاط الاقتصادي.

8. **نشوى مصطفى- كثافة التجارة و تزامن الدورات الاقتصادية بين مصر وأهم شركائها التجاريين- المجلد الثالث عشر- العدد الأول- يناير2011:** وقد تناولت الدراسة أثر كثافة التجارة البينية على تزامن الدورات الاقتصادية بين مصر و شركائها التجاريين خلال الفترة (2000-2008)، وهي دراسة قياسية توضح أن هناك علاقة عكسية ذات درجة منخفضة بين كثافة التجارة البينية وتزامن الدورات الاقتصادية بين مصر وشركائها التجاريين.

أقسام البحث:

من أجل الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع البحث، فإن دراستنا ستتناول أربعة فصول، مقسمة كالآتي:

الفصل الأول:ماهية الدورات الإقتصادية، وقد تطرقنا إلى الجانب النظري من الدورات الإقتصادية، وذلك من خلال تعريفها وأهم مراحلها وخصائصها، إضافة إلى أهم النظريات المفسرة للدورات الإقتصادية، لنعرج في الأخير على إثبات الدورات الإقتصادية في مختلف إقتصاديات العالم بإختلاف درجة تقدمها.

الفصل الثاني: آثار الدورات الإقتصادية، وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الدراسة النظرية لأهم آثار الدورات الإقتصادية، المتمثلتين في البطالة والتضخم، وذلك من خلال تعريفهما، وتقديم النظريات المفسرة لهما، ناهيك عن تقديم مختلف العلاقات الرياضية التي تعتبر كمؤشرات لقياس كل منهما، لنختتم في الأخير بالعلاقة بين البطالة والتضخم.

الفصل الثالث :الإطار الفكري للتفسير الإقتصادي للدورات الإقتصادية في ظل المتغيرات الحديثة، وقد تطرقنا فيه لموضوع الدورات الإقتصادية في ظل المتغيرات الحديثة في الإقتصاد، من خلال تقديم الدورة الإقتصادية العالمية وأهم الخصائص المميزة لها، ثم تناولنا التفسير الحديث للدورات الإقتصادية العينية التي برزت كنظرية مع ثمانينات القرن الماضي، ثم في الأخير المتغيرات المسببة للدورات الإقتصادية كمكونات الطلب الكلي إضافة إلى صدمات العرض والصدمات النقدية والمالية.

الفصل الرابع:الدورات الإقتصادية في الجزائر وآليات الحد منها – دراسة حالة الجزائر2000-2012. وهي الدراسة التطبيقية الخاصة بالإقتصاد الوطني، ومن خلالها سيتم التعرض لموضوع الدورات الإقتصادية في الإقتصاد الوطني، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى إثبات وجود الدورات الإقتصادية في الإقتصاد الوطني، ثم التطرق إلى أهم آثارها من خلال مشكلتي التضخم والبطالة، وذلك بتقديم عرض تفصيلي لكل منهما خلال فترة الدراسة إضافة إلى العلاقة بينهما، لنعرج في الأخير على آليات التحكم في الدورات الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري.

الخاتمة: وقد تطرقنا فيها إلى تلخيص لموضوع الدورات الإقتصادية، ثم قمنا بسرد أهم النتائج المتوصل إليها من خلال البحث، لنقدم بعض الإقتراحات والتوصيات التي نراها مناسبة، لنعرج في الأخير على بعض المواضيع التي إقترحناها للبحث والتعمق فيها.

الفصل الأول

ماهية الدورات الإقتصادية.

مقدمة الفصل الأول:

يلازم النشاط الإقتصادي تغيرات مستمرة، وإختلالات وتذبذبات في مكونات النشاط الإقتصادي، يغلب على هذه التغيرات طابع الإستمرارية، تتمثل هذه الإختلالات والتذبذبات في شكل فترات من الإزدهار والتوسع تليها فترات من الإنكماش تكون في بعض الأحيان قوية وتصل حد الركود الإقتصادي تدعى بالدورات الإقتصادية، وتختلف فترات التوسع والإنكماش في مستوى النشاط الإقتصادي في حجم وفترات وقوع هذه الإختلالات وتفاوتها، وهي ظاهرة ملازمة للنشاط الإقتصادي الرأسمالي الحر بصفة كبيرة بإعتباره يتصف بتعدد الأطراف المتخذة للقرارات الإقتصادية، وكذا الأطراف المنفذة لهذه القرارات، ويتميز أيضا بانحصار دور الدولة في النواحي الإقتصادية، وبالتالي صعوبة السيطرة على المتغيرات الإقتصادية الكلية، تلك المتغيرات التي تكون عرضة للتقلب بإستمرار، وتعتبر سيادة فترة إنكماش إقتصادي بمثابة التعرض لأزمة إقتصادية، وهي لا تختص بإقتصاد بلد ما عن غيره بل هي صفة ملازمة لجميع الإقتصاديات بإختلاف درجة تقدمها من الإقتصاديات المتخلفة إلى الإقتصاديات الصاعدة والمتقدمة، وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الدورات الإقتصادية تعريفها، مراحلها، وأهم مؤشراتها.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للدورات الإقتصادية.

المبحث الثالث:إثبات الدورات الإقتصادية في مختلف الإقتصاديات المعاصرة

المبحث الأول: الدورات الإقتصادية تعريفها، مراحلها، وأهم مؤشراتها.

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم التعاريف والمفاهيم التي تعالج موضوع الدورات الإقتصادية، ثم نتطرق إلى أهم مراحلها وخصائص كل مرحلة، ثم في الأخير نتطرق لأهم المؤشرات التي من خلالها نحكم بأننا أمام دورة إقتصادية معينة.

المطلب الأول: تعريف الدورات الإقتصادية وخصائصها.

إنقسم الاقتصاديون في مصدر الدورات الاقتصادية إلى اتجاهين أساسين:

الإتجاه الأول: يرى هذا الاتجاه بأن التقلبات الاقتصادية في جوهرها أزمة طلب ناتجة عن جمود الأثمان والرواتب في الأجل القصير والتي تولد ردود أفعال كمية تحدث في الأسواق، أي بمعنى مدى إستجابة الأثمان والرواتب لإختلالات الأسواق وردود أفعالها على الكميات المطلوبة[1].

الإتجاه الثاني: يرى أنصار هذا الاتجاه أن الدورات الإقتصادية في جوهرها تتولد عن عوامل عينية بحتة"الإنتاج"[2]، أي مصدرها ناتج عن المتغيرات التي تحدث في المحيط الإقتصادي(كالأزمات التكنولوجية – تخصيص عوامل الإنتاج – تطور وانتشار الأزمات الأولية داخل القطاعات الإقتصادية)[3]، فإنعكاس أزمات العرض على الإقتصاد المتوازن كافية لإحداث تقلبات إقتصادية فيه.

كما أن هناك إتجاه آخر يرى بأن الدورات الإقتصادية مردها إلى السياسة الضريبية والتدخل العشوائي للدولة[4].

وعموما يمكن **تعريف الدورات الإقتصادية** كما يلي:

التعريف الأول: الدورة الاقتصادية هي تأرجح مجموع الناتج القومي والدخل والعمالة الذي يدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سبع إلى عشر سنوات والتي تتصف بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد أو انكماشها[5].

التعريف الثاني: الدورة الإقتصادية هي تقلبات تصيب النشاط الاقتصادي القائم على آليات السوق بصفة خاصة، وهي تحدث في حجم الإنتاج ومستوى التشغيل والمستوى العام للأسعار، وتختلف عن بعضها من حيث المدة والحدة في التقلبات[6].

---

[1] عبد الباسط وفا – الدورات الاقتصادية العينية والتفسير النيوكلاسيكي الحديث للتقلبات الاقتصادية – دار النهضة العربية2001 – ص.ص (4 – 5).

[2] Ghislain Deleplace et Christopher lavalle – histoire de la penée économique- Dunod, Paris, 2008- p117.

[3] وهذا ما يراه كارل ماركس أنظر:

جوزيف أ شومبيتر – تاريخ التحليل الإقتصادي- ترجمة حسن عبد الله بدر – المجلد الثاني – ط01 – القاهرة 2005 – ص506.

[4] محمد خير العكام – علم المالية العامة – الجمهورية العربية السورية – الجامعة الإفتراضية - د ت - ص165.

[5] بول ساموبلسون ووبليام نورد هاوس – الاقتصاد – ترجمة هشام عبد الله – الأهلية للنشر – ط15 – الأردن 2006 – ص585.

[6] رمزي زكي – الإقتصاد السياسي للبطالة" تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة" – سلسلة عالم المعرفة – أكتوبر1998 – الكويت – ص143.

التعريف الثالث: هناك من يرى أن للمؤسسات الإقتصادية الدور الأكبر في حدوث الدورات الإقتصادية في حال عدم إتخاذ قراراتها بعقلانية[1].

التعريف الرابع: الدورات الاقتصادية تتمثل في تلك الذبذبات أو التموجات التي تصيب وبشكل متواتر الإنتاج وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى كالتشغيل[2]، والمستوى العام للأسعار، وأسعار الفائدة...، والذي يجب الإشارة إليه هو أن هذه التذبذبات والتقلبات بين الانتعاش والركود تأتي بشكل دوري ومتواتر أما مدتها فتتوقف على نوع الدورة الإقتصادية[3].

التعريف الخامس: الدورة الاقتصادية مصطلح يعبر عن فترات صعود وهبوط دورية تنتاب النشاط الاقتصادي، وهي تتكون من أربع مراحل، أهمها مرحلتين أساسيتين مرحلة رواج يتجه فيها حجم الدخل والتوظيف نحو التزايد إلى أن تصل إلى قمة الرواج وعندها تحدث الأزمة ويتجه حجم النشاط الاقتصادي نحو الهبوط ليدخل الاقتصاد مرحلة انكماش إلى أن يبلغ الهبوط قاع الانكماش وبعدها مباشرة يبدأ الانتعاش[4].

التعريف السادس: يقصد بالدورات الاقتصادية التقلُّبات الدورية، تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي، وتظهر هذه التقلبات من خلال ذلك الصعود والهبوط المتواتر في قيمة وحجم الناتج الوطني لمدة زمنية معينة، حيث يصاحبها انتعاش في معدلات النمو الاقتصادي ثم يليها نقص حاد في الناتج الوطني الى أدنى مستوياته ليعود بعد ذلك الى الانتعاش من جديد[5].

من خلال ما سبق يمكن تعريف الدورات الإقتصادية على النحو التالي:

الدورات الإقتصادية: هي تذبذبات غير منتظمة في النشاط الإقتصادي صعودا أو نزولا، أو هي موجات من الهبوط والصعود في حجم ومكونات النشاط الإقتصادي، تختلف عن بعضها من حيث التوقيت والمدة، وتمس مختلف مكونات النشاط الإقتصادي في آن واحد.

من التعاريف السابقة نلاحظ أن الدورات الإقتصادية تتميز بعدة خصائص نذكر منها:

---

[1] فؤاد عبد الله العمر – مقدمة في تاريخ الإقتصاد الإسلامي وتطوره – البنك الإسلامي للتنمية2003 – بحث رقم 26 - ص82.

[2] David Römer – Macroéconomie Approfondie – Edi science international 997. P166.

[3] دحمان بواعلي سمير - محددات دالة الإنتاج وسياسات الحد من الدورات الاقتصادية- دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر 1970 /2005-رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة حسبة بن بوعلي بالشلف 2006 – قسم ع إقتصادية - ص177.

[4] شلالي فارس - دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 – محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009 رسالة ماجستير غير منشورة – ع إقتصادية تخصص إقتصاد كمي - جامعة الجزائر2005 - ص06.

[5] صالح خصاونة- الاقتصاد الكلي- مؤسسة وائل للنشر والتوزيع- عمان 1995 - ص.ص (96 – 97).

1. **الدورات الإقتصادية غير نمطية:** تختلف الدورات الإقتصادية عن بعضها البعض، فلا نجد دورتين إقتصاديتين تتماثلان في نتائجهما أو أسباب حدوثهما، كما أنه ليس هناك قوانين أو علاقات رياضية دقيقة يمكن إستخدامها للتنبؤ بالدورات الإقتصادية وتوقيت حدوثها[1].
2. **تحدث دفعة واحدة:** تحدث الدورات الإقتصادية دفعة واحدة، أي أنها لا تحدث في قطاع معين دون القطاعات الأخرى في الإقتصاد الواحد، بل تحدث دفعة واحدة في جميع القطاعات، وذلك بحكم تكاملها" إرتباط مباشر" (كالإنتاج الصناعي وقطاع إنتاج المواد الأولية) أو إرتباط غير مباشر (كالصناعة والإدخار).
3. **تأثيرها متسارع:** تتسم الدورة الإقتصادية بتسارع أحداثها وإنتقالها من قطاع إلى آخر داخل الإقتصاد الواحد، أو إنتقالها إلى إقتصاديات أخرى بفعل العولمة المالية وتكامل الأسواق المالية، كما حدث في أزمة الرهن العقاري سنة2008 ، إذ بدأ إنتقالها من القطاع المصرفي إلى الأسواق المالية ثم إلى العامل الخارجي.
4. **الشمولية:** تشمل الدورات الإقتصادية جميع القطاعات دون تمييز وحتى وإن لم تكن بنفس التأثير من قطاع إلى آخر.
5. **الطبيعة المركبة للأزمة الدورية:** تكشف الأزمة الدورية المعاصرة عن طبيعة مركبة .فلقد تشابكت منذ السبعينات مع بروز عدد من الأزمات مثل أزمة النظام النقدي الدولي، وأزمة الطاقة والخامات، وأزمة المديونية الخارجية ، وكلها أزمات هيكلية، استغرقت وقتا طويلا حتى الآن من غير أن تصل إلى نهايتها إن كانت لها نهاية، ومن ثم ازدادت الأزمة الدورية تعقيدا، وبات الخروج منها أصعب كثيرا من ذي قبل[2].

المطلب الثاني: مراحل الدورات الإقتصادية.

يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة أربع مراحل، مع وجود اختلاف في مسمياتها وأهمية كل مرحلة وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة التوسع: تتميز مرحلة التوسع الاقتصادي بزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والدخل مما يؤدي إلى تراجع معدلات البطالة، كما تتميز بارتفاع الدخل لدى الأفراد فيزيد الاستهلاك، وبالتالي تحسن المستوى المعيشي للسكان، كما أن زيادة الطلب الاستهلاكي يؤدي بالمنتجين إلى رفع إنتاجيتهم، وهو ما يزيد في معدل الأرباح لجل الوحدات المنتجة نتيجة ارتفاع حجم المبيعات[3]، وبالتالي يرتفع مستوى الاستثمار سواء الجديد أو الإحلالي، كما تتميز هذه المرحلة بحركية في الدائرة المالية وذلك بارتفاع أسعار

[1] الأمم المتحدة - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية "الشعبة الإحصائية" - استخدام الحسابات القومية في تحليل السياسات – السلسلة و- العدد 81 – نيويورك2005 – ص101.

[2] فؤاد مرسي – الرأسمالية تجدد نفسها – سلسلة عالم المعرفة – الكويت 1978 – ص371.

[3] نسيب الخازن – مبادئ علم الإقتصاد - دار مكتبة الحياة – لبنان - د ت – ص 141.

الأوراق المالية بمختلف صيغها، كما يزيد الطلب على الائتمان نتيجة التوسع في الائتمان وهو ما يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة[1].

المرحلة الثانية: مرحلة الرواج: ويطلق عليها مرحلة القمة، وهي تتميز بمواصلة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي والدخل والاقتراب من مستوى التشغيل الكامل، كما تتميز بثبات الدخل لدى الأفراد، كما تتميز بارتفاع مستويات الأسعار إلى معدلات مرتفعة، كما أن أرباح الوحدات الإنتاجية تظل موجبة[2].

المرحلة الثالثة مرحلة الانكماش: وهي نقطة الانعطاف في الدورة الاقتصادية، بحيث تلي مرحلة الرواج" القمة" وهي تتميز بحدوث تناقص في مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالتالي تراجع مستوى التشغيل وارتفاع معدلات البطالة، وتمتد هذه المرحلة من سداسي إلى عام، كما تتميز بتراجع الطلب الاستهلاكي كنتيجة حتمية لارتفاع معدلات البطالة، وهو يؤدي إلى تناقص الاستثمار وتناقص أرباح المنظمين وتراجع المبيعات لدى الوحدات الإنتاجية، كما تتميز الدائرة المالية بتراجع في حركيتها من خلال انخفاض الطلب على الائتمان وتراجع الأداء في الأسواق المالية[3].

المرحلة الرابعة مرحلة الركود الاقتصادي*: يطلق عليها إسم مرحلة القاع، وهي مرحلة تتميز بانخفاض شديد في الناتج المحلي الإجمالي[4]، وارتفاع البطالة إلى معدلات عالية جدا وتعطل كبير في الطاقات الإنتاجية لدى مؤسسات الأعمال، وهو ما يؤدي إلى تراجع مبيعاتها وارتفاع حجم مخزوناتها وانخفاض أرباح المنظمين، وقد تحقق خسائر تصل إلى حد إفلاس المنشآت وترتفع حالة التشاؤم لدى المستثمرين، فيقل الاستثمار وتنعدم حركية الدائرة المالية أو تكاد من خلال انعدام الطلب على الائتمان وإرتفاع مخاطر عدم التسديد للديون[5]، وانهيار أسعار الأوراق المالية في البورصات نتيجة الذعر لدى المضاربين[6].

ويمكننا تمثيل مراحل الدورة الإقتصادية في شكل بياني كما يلي:

[1] إسماعيل الشناوي ومحمد احمد السريتي– مقدمة في الاقتصاد الكلي– الدار الجامعية 2008 – ص.ص (208 – 209).

[2] علاء الدين مرجان محفوظ – الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الإقتصاد المصري – دراسة مقدمة لوزارة التجارة والصناعة المصرية – أفريل 2009 – ص05.

[3] طالب محمد عوض– مدخل إلى الاقتصاد الكلي– معهد الدراسات المصرفية – الأردن 2004- ص.ص (151 – 152)

* يعرف الركود الاقتصادي بأنه: تراجع في الناتج المحلي الحقيقي PIBR في دولة ما لسداسيين متتاليين.

[4] موسى ادم عيسى – آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي – مجموعه دلة البركة – جدة 1993– ص212.

[5] بنك فلسطين – مركز التدريب – تقرير عن إدارة مخاطر الإئتمان – ص.ص (4-7).

[6] عمر، حسين. الموسوعة الاقتصادية .ط4-القاهرة: دار الفكر العربي(1412هـ).. ص.ص (214 – 216).

الشكل رقم01-01: تمثيل الدورة الإقتصادية بيانيا.

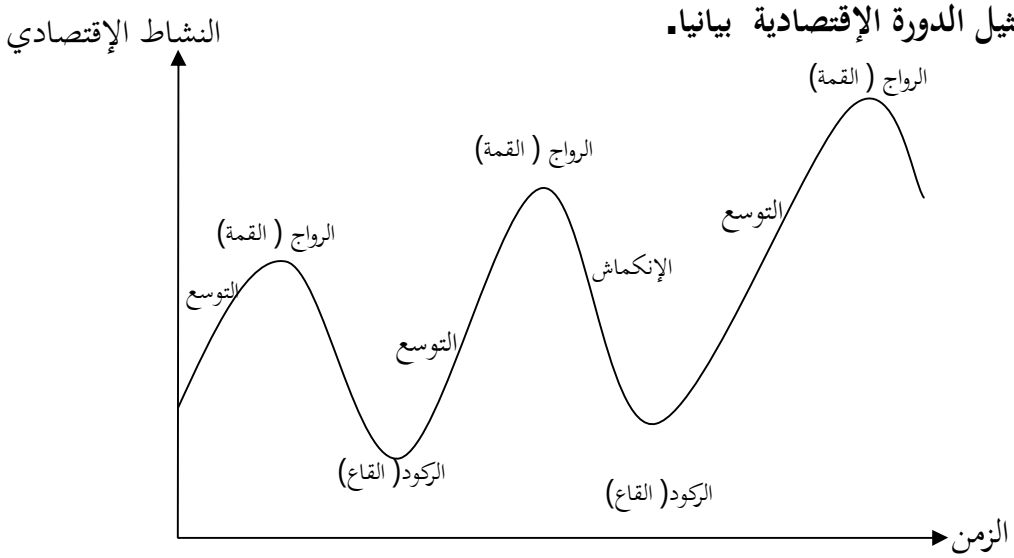

المصدر: بول ساموبلسون – مرجع سبق ذكره – ص587.

المطلب الثالث: مؤشرات الدورات الإقتصادية.

للدورات الإقتصادية عدة مؤشرات تبين حدتها نذكر منها ما يلي[1]:

1. **إستهلاك النفط:** يعد إستهلاك النفط كمؤشر جد حساس من مؤشرات الدورة الاقتصادية ومدى حدتها، فتقلبات أسعار النفط تتسبب في إنخفاض عوائد الدول المصدرة له" العرض"، وهذه التقلبات تجعل الاقتصاد يدخل في فترة انكماش خاصة إذا كانت عائدات تصدير النفط تمثل نسبة كبيرة من الـ PIB للدولة المصدرة، والعكس بالنسبة للدول المستهلكة للنفط" الطلب"، فمع حدوث انكماش اقتصادي متأتي من أي قطاع آخر (أزمة العقار 2008 مثلا) يجعل استهلاك النفط يتراجع نتيجة ركود في القطاع الانتاجي.
2. **الإستهلاك والإستثمار:** وهما المكونان الرئيسيان للدخل الوطني، والدورات الإقتصادية تؤثر في كل منهما تأثيرا مباشرا.
3. **الإنتاج الصناعي والبناء:** يتأثر الطلب على الإنتاج الصناعي بالتغير في الطلب الإجمالي، وتعتبر صناعة سلع الإنتاج (كالآلات – الأجهزة الصناعية) الأكثر تأثرا من صناعة السلع الإستهلاكية، كما أن قطاع البناء يعتبر غير مستقر نتيجة تأثره بشروط التمويل وأسعار الفائدة وبما أن المنتج هدفه تعظيم الربح فهو يتوسع في الإنتاج دون مراعاة جانب الطلب، وهو ما يحدث للمؤسسة عجز في تصريف منتجاتها وبالتالي التوقف عن سداد ديونها.

[1] ضياء مجيد موسوي– أسس علم الإقتصاد– الجزء الثاني– ديوان المطبوعات الجامعية2011– ص.ص (142 – 144).

4. **حجم التشغيل:** تعد البطالة الدليل الأكبر في حدوث الدورة الاقتصادية، إذ تنعكس التقلبات بشكل سريع ومفاجئ على سوق الشغل، إذ يتم استخدام عدد كبير من اليد العاملة في فترة التوسع0، ويحصل العكس مع بداية تباطؤ الاقتصاد، ويكون معدل البطالة أكبر عندما يصل الاقتصاد إلى قاع الدورة الاقتصادية.

5. **المستوى العام للأسعار:** يزداد المستوى العام للأسعار كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية لأن عرض هذه الموارد يصبح قليل المرونة أو غير مرن، ويرجع سبب ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع تكاليف المنتجات.

6. **الأرباح:** تنخفض أرباح قطاع الأعمال بحدة في حالة الركود الاقتصادي نتيجة عجز المؤسسات عن تصريف منتجاتها، وتختلف تقلبات الأرباح من قطاع إلى آخر.

7. **الدائرة المالية:** تتأثر الدائرة المالية بالدورة الاقتصادية نتيجة تراجع الاستثمار، إذ تعد مؤشرا حساس للدورات الاقتصادية، ففي فترة الرواج الاقتصادي تشهد الدائرة المالية حركة كبيرة من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي، أو الحصول على التمويل من السوق المالية بمختلف الصيغ والعكس في حالة الركود، إذ تنعدم حركية الدائرة المالية أو تكاد من خلال تراجع الإقراض لدى الجهاز المصرفي والمالي، وتنهار أسعار الأوراق المالية في البورصات بسبب الذعر لدى المضاربين .

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للدورات الإقتصادية.

إختلفت النظريات الإقتصادية في تقديم تفسير موحد للدورات الإقتصادية والعوامل الكامنة وراء حدوثها، إلا أنها تتفق في الآثار التي تحدثها هذه الدورات.

المطلب الأول : نظرية كينز في تفسير الدورة الاقتصادية.

يرجع الكينزيون سبب حدوث التقلبات الاقتصادية إلى جمود الأسعار للسلع والخدمات وأسعار عناصر الإنتاج بما فيها الأجور، الأمر الذي قد يترتب عليه عدم قدرة الاقتصاد على تحقيق التوظيف الكامل[1]، وذلك لأن البطالة دالة في الطلب الكلي، ومنه فإن العوامل التي تحدد حجم الطلب هي نفسها العوامل التي تحدد تقلبات مستوى التشغيل والإنتاج وبالتالي الدورات الاقتصادية.

وحسب كينز يتكون الطلب الإجمالي من مكونين هما :

المكون الأول: الطلب الكلي على السلع والخدمات.

المكون الثاني: الطلب على النقود للأغراض الثلاثة[2].

ولأن عرض النقود تتحكم فيه السلطات النقدية (متغير خارجي)، يجعل الطلب على النقود للأغراض الثلاثة يتجه لمساواته، ومن ثمة التوازن في السوق النقدي، ولكن طلب النقود لغرض المضاربة وتوسع الأفراد في الاحتفاظ بالنقود وتوقعهم حدوث انخفاض كبير في الأسعار سيؤدي بدوره إلى حدوث انخفاض في سرعة دوران النقود وقد ينتج عن هذا الوضع أن الزيادة في كمية النقود لم يترتب عليها زيادة في الأسعار بل العكس انخفضت هذه الأخيرة.

وبناء على ذلك يقول كينز بأن المستوى العام للأسعار يرتبط بعاملي العرض الكلي والطلب الكلي. وبان حالة التشغيل الناقص هي السائدة في الاقتصاد، كما أن كمية النقود ليست هي المحدد الأساسي للطلب الكلي، بل يتحدد الطلب الكلي بمستوى الدخل الذي يحقق قدرة الأفراد على الإنفاق .

ويخلص في النهاية إلى أن التقلبات في مستوى الأسعار مردها إلى التقلبات في مستوى الدخل ومعدلات الإنفاق، وبما أن الإنفاق الكلي يساوي الدخل الكلي ويساوي الناتج الكلي فان ارتفاع الأسعار ليست بالضرورة زيادة كمية النقود، بل إنها تؤثر في حجم الإنتاج وخاصة أن الاقتصاد يعمل في حالة التشغيل الناقص[3].

---

[1] ياسر محمد جاد الله ومحمد غرس الدين – مدخل إلى التقلبات الاقتصادية – 2005 – متوفر على بنك المعلومات العربي askzad – ص.ص (135-139).

[2] أحمد علاش – دروس وتمارين في التحليل الإقتصادي الكلي – دار هومه – الجزائر 2010 – ص . ص (87 – 88).

[3] ناظم محمد نوري الشمري – النقود المصارف والنظرية النقدية – الطبعة الأولى – زهران للنشر والتوزيع – عمان 1999 – ص.ص (314-318)

وبما أن الطلب الكلي الفعال هو أساس النظرية الكلية الكينزية، حيث انه من الممكن أن ينخفض الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والتشغيل، كما أن الاقتصاد يكون دون مستوى التشغيل الكامل ويزداد في الوقت نفسه الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الناتج والتشغيل معا، أما إذا زاد الطلب الكلي زيادة كبيرة تؤدي إلى الوصول إلى التشغيل(الذروة) عندها ترتفع الأسعار ويتراجع الطلب الكلي، فيتناقص الإنتاج وتبدأ مرحلة الانكماش الإقتصادي[1].

المطلب الثاني: نظرية "المضاعف – المعجل".

نظرية المضاعف والمعجل من بين أهم النظريات التي قدمت تفسيرا للدورات الإقتصادية، وهي في الأصل إمتداد للنظرية الكينزية (الكينزيون الجدد)، ولكن قبل عرض فحوى النظرية نقدم نبذة مختصرة عن المضاعف والمعجل كما يلي:

أولا:المضاعف الكينزي وفرضياته:

يمكن إيجازه في رؤى بعض الإقتصاديين كما يلي:

التعريف الأول: "المضاعف هو عبارة عن زيادة أولية في الإنفاق الكلي عن طريق الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة إجمالية في الناتج القومي، وهي ناتجة عن الميل الحدي للاستهلاك*، وهذه الزيادة في الدخل القومي تكون مضاعفة وليست بنفس القيمة ،ومقدار هذه القيمة يتعلق بالميل الحدي للاستهلاك،فكلما كان الميل الحدي للاستهلاك كبيرا كان عدد مرات التضاعف في الناتج المحلي الإجمالي كبيرا" [2].

التعريف الثاني: يرى الاقتصادي بول ساموبلسون بأنه "جاء اسم المضاعف من اكتشاف أن كل تغير في نفقات معينة (مثل الاستثمارات) بمقدار اكبر (أو تبديل مضاعف) في الناتج المحلي الإجمالي، إذن المضاعف هو الذي يجب أن يضاعف بموجبه التغيير في الاستثمار لتحديد التغير الحاصل في مجموع المخرجات.

✍ **الفرضية الرئيسية للمضاعف** : للمضاعف فرضيتان أساسيتان هما[3]:

❖الأسعار والأجور تؤخذ على أنها مفروضة أو ثابتة على المدى القصير ،بحيث تأتي كافة التكيفات للهزات من خلال الناتج والعمالة.

---

[1] عبد المنعم السيد علي – دراسات في النقود والنظرية النقدية – مطبعة العاني – بغداد 1970 – ص212.

* هو المعامل الذي يزيد به الإستهلاك عندما يزيد الدخل المتاح بوحدة واحدة.

[2] عبد المطلب عبد الحميد – الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات – الدار الجامعية –الإسكندرية 2010م-ص158.

[3] بول ساموبلسون– مرجع سبق ذكره – ص.ص(480 -489).

A : مجموع الإنفاق المستقل. α: المضاعف الكينزي البسيط في إقتصاد مفتوح.

❖ مرونة الجهاز الإنتاجي.

✍ **المعادلة الرياضية للمضاعف:** تكون المعادلة الرياضية للمضاعف في نموذج إقتصاد مفتوح وكل المتغيرات داخلية كما يلي:

$AD=C+I+G+X-M$.....01

$Y_d=Y-T+R$. 02

$C=C_0+cY_d$.....03

$I=I_0+eY$.....04

$G=G_0-gY$.....05

$T=T_0+tY$.....06

$R=R_0-rY$.....07

$X=X$.....08

$M=M_0+mY$.....09

$Y=AD$.....10

$Y=C0+c(Y-T0-tY+R0-rY)+I0+eY+G0-gY+X-M0-mY$.....11

$\Rightarrow Y-c(1-t-r)Y-eY+gY+mY=C_0+I_0+G_0+X-M_0-cT_0+cR_0$.....12

$\Rightarrow Y(1-c(1-t-r)-e+g+m)= C_0+I_0+G_0+X-M_0-cT_0+cR_0$.....13

$\Rightarrow Y=\frac{1}{1-c(1-t-r)-e+g+m}\times C0+I0+G0+X-M0-cT0+cR0$.....14

$A=C0+I0+G0+X-M0-cT0+cR0$.....15

$\alpha=\frac{1}{1-c(1-t-r)-e+g+m}$ 16

تمثل المعادلة رقم 16 القيمة العددية للمضاعف.

بحيث{C الإستهلاك العائلي، I الإستثمار، G الإنفاق الحكومي، T الضرائب، R التحويلات X الصادرات، M الواردات، Y الدخل الإجمالي. }

ثانيا: المعجل.

يشرح المعجل أسباب ما تؤدي إليه تغيرات معدل نمو الاستهلاك من اثر قوي على الاستثمار الخاص[1] .

يمكن شرح المعجل كما يلي: "الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل، و أن التغير في الدخل يعتمد على المعجل (Accelerator) الذي يوضح تلك العملية التي بموجبها تؤدي التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى تغيرات نسبية أكبر في الطلب على المعدلات الإنتاجية المستخدمة في إنتاجها"[2].

كما يمكن شرحه كما يلي:

هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار،والذي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار، وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل[3].

فرضيات المعجل ومعادلته: يقوم المعجل على فرضية أساسية وهي:

[1] جيمس جوارتيني وريجارد ستروب – الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص – ترجمة عبد الرحمان عبد الفتاح – ص283.

[2] عبد الحميد عبد المطلب – مرجع سابق الذكر – ص181.

[3] محمد فرحي – التحليل الإقتصادي الكلي "الجزء الأول الأسس النظرية" – دون دار نشر – د ت – ص . ص (202 – 203).

❖ وجود طاقة إنتاجية غير مستغلة (معطلة).

$$\text{المعجل} = \frac{\text{التغير في رأس المال}}{\text{التغير في الانتاج}}$$

أي أن المعجل هو الكمية الإضافية من الطاقة الإنتاجية (الاستثمار) اللازمة لإنتاج وحدة إضافية من الإنتاج.

آلية التفاعل بين المضاعف والمعجل:

يتم التفاعل بين المضاعف والمعجل من خلال مبدأ عمل كل منهما، فالمضاعف يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بفعل السياسة الاستثمارية التوسعية، والتي يتولد عنها فائض طلب يسعى المنتجون إلى تلبيته، وذلك بزيادة الطاقة الإنتاجية، فتكون المحصلة زيادة الطاقة الإنتاجية بفعل الأثرين معا[1].

وينص نموذج المضاعف – المعجل في تفسير الدورات الاقتصادية على أن الصدمات الخارجية تتفاقم بفعل المضاعف وبإرتباطها بنظرية الإستثمار المعروفة بالمعجل والذي يولد تقلبات دورية في العرض نتيجة سعي المنتجين إلى تغطية الطلب المتزايد[2].

المطلب الثالث : نظرية شومبيتر "Schumpeter" ونظرية لوكاس "Lucas" في تفسير الدورات الإقتصادية.

سنتعرض في هذا المطلب إلى نظريتين مختلفتين في النظرة للدورة الإقتصادية، وهما نظرية شومبيتر ونظرية التوقعات الرشيدة للوكاس على التوالي:

الفرع الأول: نظرية شومبيتر "Schumpeter " في تفسير الدورات الإقتصادية.

ينطلق شومبيتر في تفسيره للدورة الإقتصادية من فرضية أن الإقتصاد الكلي في حالة توازن مستقر وأنه يعمل عند مستوى التشغيل الكامل، وافتراض ثبات حجم العمال ورأس المال وحجم موارد الإنتاج، وإفترض أيضا وجود منظمين يقومون بالإبتكار في مجال الإنتاج السلعي[3]، وتبدأ الدورة الإقتصادية عند شومبيتر عندما يدخل منظمين آخرين إلى المنافسة من خلال الإبتكار، وكلما نجح هؤلاء أغروا عددا أكبر للإقدام على إنتاج نفس هذه السلع، وهذا ما يؤدي إلى تزايد الإستثمار والإنفاق الكلي[4]، بحيث يتجه

[1] أنظر:ضياء مجيد موسوي – مرجع سبق ذكره – ص.ص(159-185)

[2] بول ساموبلسون،مرجع سبق ذكره – ص590.

[3] رمزي زكي – مرجع سبق ذكره – ص450.

[4] عبد الوهاب الأمين – مبادئ الإقتصاد الكلي – الحامد للنشر والتوزيع – عمان 2002 – ص290.

الناتج المحلي للارتفاع مما ينتج عنه انتعاش اقتصادي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الاستثمارية، بسبب عدم مرونة عرضها في الأجل القصير وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية[1].

وفي ظل هذا المناخ الذي خلقته المبتكرات الجديدة يضطر المنتجون القدامى إلى تغيير منتجاتهم، قبل أن يبدأ الطلب عليها يقل وأسعارها تنخفض، وسعيهم لمجاراة الوضع الجديد بإدخال هذه التكنولوجيا الحديثة إلى مؤسساتهم، قبل فقدانهم لحصتهم في السوق بفعل منافسة منتجاتهم وتقليدها[2].

وأن عاجلا أو آجلا سوف ينتهي الانتعاش الذي خلقته الابتكارات الجديدة، ومنه يزدحم السوق بالسلع وخاصة بعد إتمام الاستثمارات الإضافية، وتبدأ الأسعار في الإنخفاض، وهو الأمر الذي يقلل من عدد المنظمين لهبوط معدلات الربح، مما يخلق آثاراً إنكماشية أخرى تعمق من حدة الأزمة.

وتبدأ مرحلة الركود بسماتها المعروفة، حيث تتعمق الأسعار في الإنخفاض وتدهور الدخول والأرباح وترتفع معدلات البطالة، وتكثر حالات إغلاق وتصفية المؤسسات وتحدث عملية تراكمية في الإتجاه الإنكماشي للنشاط الإقتصادي، إلى أن تتم إستعادة التوازن الاقتصادي، لتبدأ من جديد عوامل الإنتعاش في الظهور بإدخال مبتكرات جديدة في مجال الإنتاج، لتحدث دورة إقتصادية أخرى[3].

الفرع الثاني: تفسير لوكاس "Lucas" للدورات الإقتصادية.

اعتمد لوكاس في تفسيره للدورات الاقتصادية على نظرية التوقعات الرشيدة، وتنطلق فكرة هذه النظرية من التوقعات المستقبلية للأعوان الاقتصادية وتأثيرها على تصرفاتهم ونشاطاتهم الاقتصادية، أين تحاول هذه النظرية شرح كيف أن الأطراف المختلفة في الإقتصاد يُكوِنُونَ توقعاتهم، حيث تتوقف درجة رشادة توقعات الأفراد على درجة توفر وإتاحة المعلومات لهم، فكلما كانت هناك معلومات وافرة ومتاحة لجميع الأعوان الاقتصادية كلما ساعدهم ذلك على اتخاذ قرارات صحيحة[4].

إن مقاربة التوازن بواسطة التوقعات الرشيدة، هي ببساطة عبارة عن سوق العمل النيوكلاسيكي مع تغير واحد هو أن بعض الأفراد لا يعرفون مستوى السعر الكلي، و لكنهم يعرفون الأجر المطلق و السعر الذي يشترون و يبيعون به، فمثلا في فترة معينة يستطيع العامل معرفة معدل الأجر السائد، و لكنه لا يعرف كل الأسعار المطبقة على مستوى الاقتصاد الكلي، ومنه لا يعرف الأجر الحقيقي.

ولنفترض مثلما هو في النموذج النيوكلاسيكي، بأن عرض العمل يعتمد على الأجر الحقيقي، فإذا كان لكل المؤسسات والعمال المعلومات الكاملة، فإن الأجر الحقيقي سوف يتعدل باتجاه المستوى*(w/p)،

[1] سمير حسون – الإقتصاد السياسي في تطور الأفكار الإقتصادية ونظرية التوزيع والأسعار – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – ط02 – القاهرة 2004 – ص314.

[2] رمزي زكي – مرجع سبق ذكره – ص450.

[3] نفس المرجع – ص.ص (450-451).

[4] دحمان سمير بواعلي – مرجع سبق ذكره – 196.

عندها تكون وضعية التوازن عند مستوى التشغيل الكامل *Y و *N . ثم نفترض أن العمال و المؤسسات ليس لديهم نفس المعلومات حول مستوى السعر الكلي الحالي في الوقت الذي يقررون فيه كمية العمل التي سوف يقومون بها، و لنفترض أن كلا من المؤسسات و العمال يتوقعون مستوى للسعر هو Pe[1] .

الشكل رقم01 -02 : أثر الزيادة غير المتوقعة في مستوى السعر.

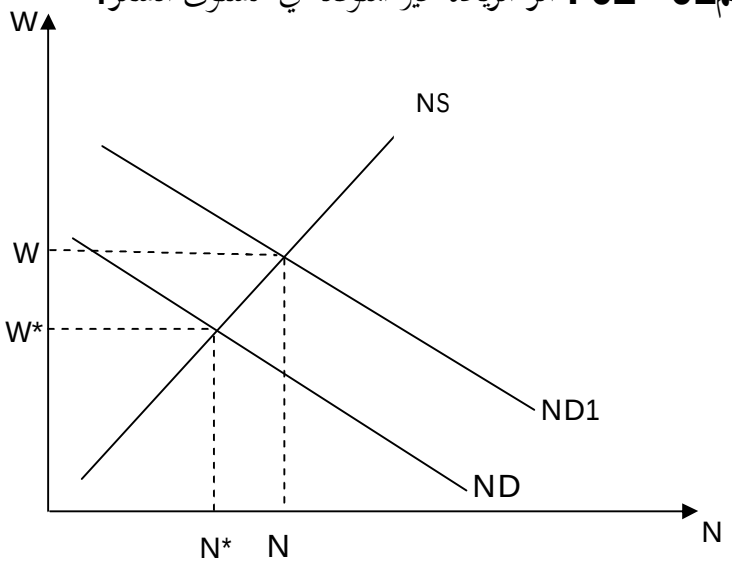

المصدر: تومي صالح _ مرجع سبق ذكره - ص302.

يبين الشكل أعلاه، الأجر الاسمي W، و منحنى الطلب على العمل و منحنى عرض العمل NS، حيث يناسب NS منحنى عرض العمل لما يظن العمال بأن مستوى السعر الحالي هوP^e، أما $*^{ND}$ فيبين منحنى الطلب على العمل لما تظن المؤسسات بأن مستوى السعر الحالي هو كذلك Pe. فإذا كان كل فرد صحيح في توقعاته، فيكون مستوى العمالة هو *N عند معدل الأجر الاسمي*W المناسب للأجر الحقيقي التوازني $(W/P)^* = (W/Pe)^*$[2].

لنفرض الآن بأنه في زمن معطى تعرف المؤسسات مستوى السعر الحالي P، أما العمال فلا تتوفر لديهم معلومات حول مستوى السعر الحالي و يظنون أنه P^e، ولنفرض كحالة خاصة بأن مستوى السعر الحالي يفوق مستوى السعر المتوقع$P>P^e$، هنا تأتي **النقطة الجوهرية.** فعند أي أجر اسمي معطى تطلب الآن المؤسسات عمالة أكثر مما لو كان السعر هو P^e، والسبب هو أنه عند مستوى السعر الحالي P و الأجر الاسمي الحالي Wo يكون الأجر الحقيقي هو Wo/P أقل مما يكون عليه نفس الأجر الاسمي Wo و السعر P^e، أي P>Pe $(Wo/P)< (Wo/Pe)$.

[1] تومي صالح – مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي – دار أسامة للطاعة والنشر والتوزيع – ط02- الجزائر2009 – ص.ص(301-302).

[2] البشير عبد الكريم –محددات البطالة في الجزائر – أطروحة دكتوراه- معهد التخطيط و الإحصاء –جامعة الجزائر –ص83.

ففي الشكل01 - 02 أعلاه، يظهر منحنى الطلب على العمل من طرف المؤسسات لما يعرفون بأن P>Pe.و كنتيجة لتحرك منحنى الطلب على العمل إلى*ND يزداد الأجر الاسمي من *W إلىW، و في نفس الوقت يزداد مستوى العمالة من N إلى N*، و منه نقول" كنتيجة لعدم حصول العمال على المعلومات الكاملة، فإن الزيادة في مستوى السعر تؤدي إلي زيادة في مستوى العمالة، و بالتالي إلى زيادة في الإنتاج ".

المبحث الثالث: الدورات الإقتصادية في مختلف الاقتصاديات المعاصرة.

تغير المشهد الاقتصادي العالمي بشكل كبير في العقود الأخيرة بفعل التكامل الاقتصادي المتزايد وتضاعف حركة التجارة العالمية وحركة رؤوس الأموال، وهو ما جعل الاقتصاديات بمختلف مراحل تطورها تعاني من أجل الحفاظ على إستقرار إقتصادياتها، وذلك لأن الدورات الإقتصادية آخذة في التقارب إلى حد كبير فيما بين الاقتصاديات رغم تباعد الاقتصاديات عن بعضها.

واستناداً إلىالنّظريّةوالتّاريخ على حدٍّ سواء، أصابت دورات الازدهار والّرخاء والّركود المتكّررة في إقتصادات الّسوق منذ بدأت المصارف العمل باحتياط جزئي بصدمات إيجابية وسلبية كبيرة، بالإضافة إلى ذلك باتت آثار هذه الّدورات المضّرة أقوى بعد عندما منحت الحكومات المصارف امتياز العملقانونيّاً بهذه الطّريقة.

فبات الضّرر أقسى مع إنشاء المصرف المركزي كمقرض أخير مصّمم لتزويد النّظام بالّسيولة الضّروريّة في أزمنة الضّيق والشّدّة، ورغم أنّ المصرف المركزي خفّف وتيرة الأزماتالمصرفيّة وتكرارها، فهو لم يستطع وضع حدّ لمراحل الّركود الاقتصادي، التي باتت في المقابل أعمق وأقسى في بعض الحالات[1].

المطلب الأول : الدورات الإقتصادية في الإقتصاديات المتقدمة.

بدأت الإقتصاديات المتقدمة في التراجع عن مكانتها الإقتصادية في العالم لصالح الاقتصاديات الصاعدة، وذلك بفعل الآثار الكبيرة للدورات الاقتصادية التي تعرضت لها طوال تاريخها الاقتصادي، فهذه الدورات بإختلاف تأثيراتها من ناحية القطاعات التي أصبحت تعاني بشدة جعل التوسع الاقتصادي يفقد وتيرته، وتمثلت أقصى درجات التباطؤ في الاقتصاديات المتقدمة في ارتفاع ديونها وعجز موازناتها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي PIB .

[1] خيسوس هويرتادي – النقد، الإئتمان المصرفي والدورة الإقتصادية – ماي 2005- ص552.

والاقتصاديات المتقدمة باختلافها عانت الدورات الاقتصادية، فالولايات المتحدة تعرضت لعدة دورات على سبيل المثال الركود الاقتصادي 1990-1991 حيث انخفض الناتج المحلي الحقيقي PIBR بـ 1.4%[1] وهو أكثر قوة من ركود 1973-1975 وركود 1981-1982[2]، وآخرة دورة تعرضت لها الولايات المتحدة ومن ورائها الاقتصاديات المتقدمة دورة الإسكان 2008[3]. جعلتها تتبع سياسة نقدية توسعية مهمتها الموازنة الدقيقة بين تخفيض مخاطر النمو دون المتوقع من ناحية والوقاية من تصاعد التضخم من ناحية أخرى[4] ، وإن كان اليابان قد أبدى مقاومة لهذه الصدمات فإن الاقتصاد البريطاني عانى الدورة الاقتصادية التي حدثت في 2007 وضربت بقوة القطاع المالي مما جعل سعر الفائدة ينخفض من 6% إلى 0.1% بنمو وصل إلى -4% وأكثر[5].

وبصفة عامة فقد انخفض الناتج المحلي للاقتصاديات المتقدمة في هذه الدورة من 3% سنة 2008 بشكل عام إلى -0.8% سنة 2009، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بنمو 0.4% سنة 2008 و-3.2% سنة 2009، تليها منطقة اليورو مجتمعة بمعدل نمو قدره -0.6% سنة 2008 و-3.9 % سنة 2009[6].

وما إن بدأت مؤشرات التعافي تظهر حتى دخلت منطقة اليورو بدورها في دورة ديون من نوع آخر غير دورة الإسكان 2008، بحيث بلغت الديون السيادية لمنطقة اليورو مستويات كبيرة من الـPIB[7] بلغت أكثر من 100% لمعظم دول الاتحاد[8]، مما جعل هذه الدول في عجز عن الوفاء بديونها وتراجع معدلات النمو فيها بشكل كبير، فعلى سبيل المثال قدر معدل النمو في اليونان لسنة 2011 بـ -5%[9].

---

[1] بول ساموبلسون – مرجع سبق ذكره – ص585.

[2] لقد تراجع الناتج خلال فترة الركود فقط إلا انه واصل الارتفاع طوال الفترات الأخرىانظر:

- David Romer مرجع سبق ذكره - ص163.

[3] تقرير صندوق النقد الدولي – آفاق الاقتصاد العامي – دراسة بعنوان " الإسكان والدورة الاقتصادية" – أفريل 2008.- ص .ص (14 – 18).

[4] خطط الإنقاذ المطبقة من طرف البنوك المركزية لشراء الديون المتعثرة من خلال عملية السوق المفتوحة.

[5] Sumon Bhaumik - BIS ECONOMICS PAPER NO. 12, Département for Business innovation – March 2011-p23.

[6] تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي – يناير 2010 – ص02.

[7] محمد إبراهيم السقا – تقرير عن كيفية حدوث أزمة الديون السيادية - أستاذ الاقتصاد كلية العلوم الإدارية جامعة الكويت – منشورة على موقع بتاريخ 26-02 2012. .www.aldawas.ahkwt.com

[8] Jean-pierre moussy - De la crise grecque à la crise de l'euro » - Achevé de rédiger le 8 avril 2010.

[9] Robert Schuman / L'Europe et la crise économique mondiale expliquée en 10 fiches / AVRIL 2011.p07.

الجدول رقم 01 – 01 : معدل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة.

(التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذالك).

الدول	2008	2009
الناتج العالمي	3,0	-0,8
الاقتصاديات المتقدمة	0,5	-3,2
الولايات المتحدة.	0,4	-2,0
منطقة اليورو.	0,6	-3,9
ألمانيا.	1,2	-4,8
فرنسا.	0,3	-2,3
ايطاليا.	-1,0	-4,8
اسبانيا.	0,9	-3,2
اليابان.	-1,2	-5,3
المملكة المتحدة.	0,5	-4,8
كندا	0,4	-2,6
اقتصاديات متقدمة أخرى	1,7	-1,3

المصدر: صندوق النقد الدولي - تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي – يناير 2010 – ص02.

من خلال الجدول نلاحظ التراجع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول المتقدمة ما بين سنة 2008 وسنة 2009، وهو ما يبين بشكل واضح بداية إنكماش في مختلف هذه الإقتصايات، وذلك بفعل إنتقال الأزمة المالية المتأتية من دورة أسعار المساكن التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: الدورات الاقتصادية في الإقتصاديات الصاعدة.

يتميز اقتصاد السوق بميزة أساسية وهي تعرضه لأزمات اقتصادية متلاحقة، فما إن تكاد تنتهي أزمة حتى تتجلى بوادر أزمة أخرى من نوع آخر مع اختلاف في الأسباب والنتائج والمدة.

والاقتصاديات الصاعدة خاصة في آسيا تعرضت لعدة أزمات تارة بسبب التوريق وتارة بسبب الرهونات دون الممتازة وتارة أخرى لأسباب متعددة، ففي حين أن شكل الأزمة تغير فان جوهرها يظل كما هو، ولهذا أهمية خاصة للإقتصادات الصاعدة حيث ضخمت تدفقات رؤوس الأموال والتي تعتبر الإقتصاديات الصاعدة بيئة جذابة لها التحديات بإدارة السيولة ونمو الائتمان والتقلب في أسواق الأصول[1] .

[1] خور هوى أي و كي ورى زيونج – آسيا من ظور عن أزمة الرهونات دون الممتازة – مجلة التمويل والتنمية – عدد يونيو2008 – ص25.

وتختلف قدرة الإقتصاديات الصاعدة على مواجهة الأزمات من اقتصاد إلى آخر، والسبب في ذلك يرجع إلى فرص العمل والسياسات الاجتماعية الملائمة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتوسع في برامج العمل وتوسع نطاق الحماية الاجتماعية بما في ذلك التامين ضد البطالة[1]، ففي أزمة جنوب شرق آسيا التي حدثت سنة 1997م بلغت معدلات البطالة 3.3%و7%، في حين بلغت نسبة 3.8%في آسيا الشرقية تليها آسيا الجنوبية وجنوب شرق آسيا ومنطقة الهادئ بنسة 5.4% و5.7% على التوالي من إجمالي اليد العاملة[2]، وهاته المناطق الثلاث مسؤولة عن 57%من إجمالي الوظائف المستحدثة في العالم لسنة2008، في حين كان استحداث الوظائف سلبيا في الإقتصاديات المتقدمة، وهو ما يبين مدى امتصاص هاته الإقتصاديات للصدمات الاقتصادية. كما أن معدل النمو الاقتصادي لهاته الإقتصاديات قد بلغ 5.1%لسنة 2001 لينخفض إلى 4.1% عام 2002 وهو ما يبين التذبذبات في هاته الإقتصاديات نتيجة تباطؤ الإنفاق الاستثماري وإن كان ارتفاع أسعار النفط قد حد من هذا الانخفاض بسبب تزايد حصة هاته الإقتصاديات في السوق العالمي للنفط.

ومن جهته انخفض معدل التضخم في الإقتصاديات الصاعدة من 16.3%إلى 11.1% ما بين 2001و 2002[3]. هذا عن أزمة 1997 والفترة التي تليها.

أما عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 فقد كان تأثر الإقتصاديات الناشئة اقل حدة منها في الإقتصاديات المتقدمة، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي بها 6.1% سنة 2008 لينخفض متأثرا بالأزمة إلى 2.4%سنة 2009، كما يلغ معدل التضخم بها من 9.3% سنة 2008 إلى 5.7% سنة 2009[4].

[1] زافيرس تزاناتوس – الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية العالمية في الدول العربية – مكتب العمل الدولي – المنتدى العربي للتشغيل – بيروت يومي 19-21 أكتوبر 2009 – ص19.

[2] مجلة عالم العمل – الأزمة المالية العالمية" اتجاهات الاستخدام العالمية لعام 2009" – عدد65 – أكتوبر 2009 – ص23.

[3] صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد –تقرير سنة 2003– عدد24 – ص08.

[4] صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد –تقرير سنة 2010 – عدد30 – ص09.

الشكل رقم 01 – 02 : تمثيل بياني لتذبذبات الناتج المحلي الحقيق للإقتصادات الصاعدة والمتقدمة.

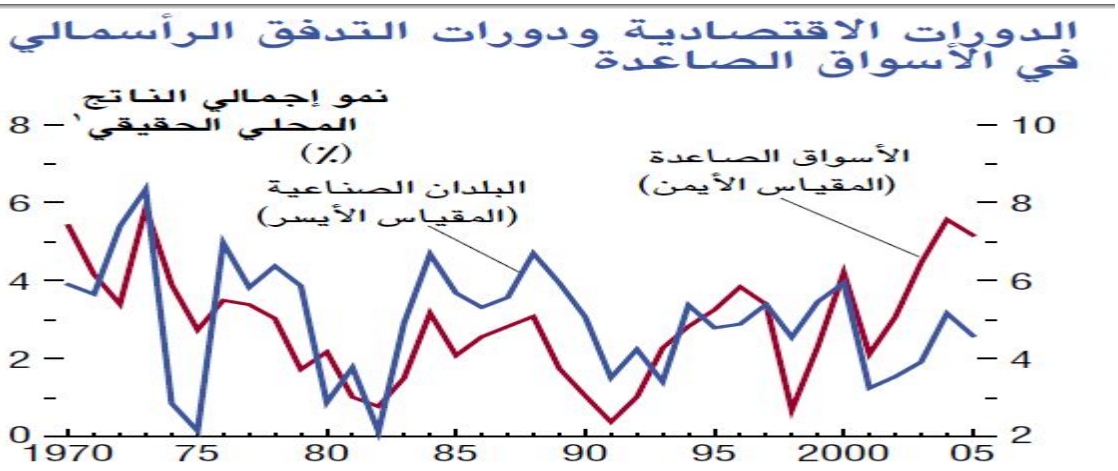

المصدر:تقرير صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي – دراسة بعنوان التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي - أفريل 2007 - ص152.

المطلب الثالث : الدورات الإقتصادية في الإقتصاديات النامية.

ألقت الأزمات المالية العالمية*وما أعقبها من ركود في الاقتصاد العالمي بظلالها على الإقتصاديات النامية، حيث تراجع النمو فيها نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي وتقلص الاستثمارات المحلية والأجنبية . وإن كان تأثر الدورة الاقتصادية في الدول النامية بالصدمات الخارجية ليس بجديد في إقتصادياتها المعاصرة، غير أن حدة تباطؤ النشاط الاقتصادي في عدد من الدول النامية وتزامنه مع الركود في الاقتصاد العالمي أظهر مدى الارتباط الوثيق للإقتصادات النامية بالأسواق العالمية وبالدورات الاقتصادية في تلك الدول.

ومن المهم إدراك المخاطر التي تواجه البلدان النامية التي تحاول الانفتاح على الأسواق المالية العالمية هي اكبر بكثير من تلك التي تواجهها الدول المتقدمة، إذ أن هناك عدة خصائص تتعلق بالبلدان النامية تجعلها أكثر عرضة للدورات الإقتصادية، ولعل أهمها[1]:

- ❖ قلة المعلومات المتوفرة لدى المستثمرين حول البيانات والمؤشرات الاقتصادية للبلد.
- ❖ القابلية الشديدة لانتقال العدوى بسبب فقدان الثقة لدى المستثمرين.
- ❖ صغر حجم أسواق البلدان النامية مقارنة بحجم التدفقات الرأسمالية الدولية يجعلها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية.
- ❖ ضعف القطاع المالي يؤدي إلى تشوه النظام التمويلي بأكمله.

* تمثل الأزمة مرحلة الإنكماش في الدورة الإقتصادية، وتستعمل للدلالة عليها لأنها تبين بصفة واضحة آثار الدورة الإقتصادية على الإقتصاد.

[1] محمد الفنيش – البلدان النامية والأزمات المالية العالمية " حول إستراتيجية منع الأزمات وإدارتها – البنك الإسلامي للتنمية – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب – سلسلة محاضرات العلماء الزائرين رقم 17 - ص.ص (21-23)

❖ وجود ضمانات حكومية ضمنية أو عدم التحرير الكامل للقطاع المالي يشجع الإقراض غير الرشيد مما يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للأزمات.

كما أن التحدي يكمن في توفير الموارد المالية الكافية للدول النامية، خاصة التي لها ضعف تمويل واحتياجات تنموية ضخمة وهو ما يحدث قصور في التمويل في أوقات الأزمات حيث تكون الدول النامية في أمس الحاجة إلى مساعدات التنمية وهو ما يحدث الدورة الاقتصادية[1].

وعلى العموم تعرضت الدول النامية لعدة دورات اقتصادية، نأخذ منها على سبيل المثال الفترة 1999-2009 حيث انقسمت المرحلة إلى فترتين، فترة توسع من 1999الى 2006م إذ بلغ معدل النمو 3.8% في عام 1999 ليرتفع إلى 5.8% في عام 2005، وهو يعد أداء جيد لاقتصاديات الدول النامية، حيث شهدت كل المجموعات الإقليمية من الدول النامية ارتفاع ملحوظا في معدلات النمو عام 2000م، وهو أداء يساوي تقريبا متوسط أدائها خلال العقدين الفارطين[2]، إلا أنه تراجع النمو فيها إلى 4% عام 2001[3]. كما أن التضخم انخفض بدرجة طفيفة، ليبلغ النمو الاقتصادي في هذه البلدان أقصى معدل له سنة 2006[4] بـ10.6% ممثلا بذلك قمة الدورة الاقتصادية(الرواج)، لكن هذا النمو سرعان ما بدا في الانخفاض بسبب الأزمة المالية العالمية 2008م[5]، حيث بلغ النمو معدل 6.1% سنة 2008مقارنة بـ8.3% سنة 2007

[1] الأمم المتحدة – الملخص التنفيذي " الحالة والتوقعات الاقتصادية" عام 2011 – ص10.
2 صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد –تقرير سنة 2000 – عدد21 – ص09.
3 صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد –تقرير سنة 2001 – عدد22 – 07.
4 صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد –تقرير سنة 2006 – عدد 27 – ص10.
5 صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد –تقرير سنة 2009 – عدد 30 – ص10.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، نستخلص بأن الدورات الإقتصادية أصبحت الصفة المميزة لإقتصاد السوق بصفة خاصة، وهي تأتي نتاج تغيرات سريعة ومتناوبة في المتغيرات الاقتصادية تدور حول اتجاه محور مستقر في المدة الطويلة أو المتوسطة، وتمثل إحدى معالم النظام الاقتصادي الذي يعتمد على قوانين السوق والمنافسة، تنعكس بظواهر متعددة على عناصر النشاط الاقتصادي، وتحدث خللاً في توازن واستقرار إحداها، أو تطال جميع قوى وعناصر هذا النشاط بحيث تصبح شاملة، تؤدي إلى تدني معدلات النمو الاقتصادي، وإلى تراجع التنمية.وغالباً ما تفضي هذه التقلبات الجزئية والشاملة إلى أزمة اقتصادية.

وتبرز مظاهر الدورات الإقتصادية في حدوث خلل في توازن العرض مع الطلب،كأن يفيض الإنتاج، فيزداد عرض السلع على طلبها، مما يؤدي إلى كساد البضاعة، وتدني ربح المنتجين، نتيجة قلة الطلب، ويرتبط كل هذا بثبات الكتلة النقدية المتداولة، وانخفاض الأسعار، والحالة الأخرى لهذا الاختلال هي قلة العرض عن الطلب، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع، وتحقيق زيادة في أرباح المنتجين، وتدني قيمة النقد وقدرته الشرائية. مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى التشغيل وزيادة الأجور.

كما أنه يمكننا أن نستخلص أن الدورات الإقتصادية ليست ظاهرة ملازمة لإقتصاد معين، بل تشمل جميع الإقتصاديات بمختلف درجات تطورها وتقدمها، إلا أن الإختلاف يكمن في درجة التأثر بها، ومدى قدرة ومرونة الإقتصاد في التعافي من آثارها السلبية.

الفصل الثاني

الآثار الرئيسية الدورات الإقتصادية.

مقدمة الفصل الثاني:

تترك الدورات الإقتصادية آثار بالغة على الإقتصاد الذي يشهد هذه الدورات، وهذه الآثار تختلف حسب حدة الدورة الإقتصادية، والمرحلة التي تمر بها الدورة، تتمثل أهم هذه الآثار التي تظهر من خلالها الدورة الإقتصادية جلية للعيان في أثرين أساسيين يتمثلان في البطالة والتضخم، اللذين يعتبران أهم المشاكل التي تعاني منها مختلف الإقتصادات سواء النامية أو المتقدمة، وهي تسعى جاهدة إلى إحتوائها، فإرتفاع مستوى البطالة و/أو المستوى العام للأسعار يترتب عليه إنخفاض في مستويات الناتج الوطني وإهدار لقوة العمل التي تعتبر من أهم موارد المجتمع، إضافة إلى تغير الدخول النقدية، والتأثير في توزيع الدخول والثروة في المجتمع.

ترتبط البطالة بالتضخم إرتباطا وثيقا بحيث يعتبران توأما سوء في الاقتصاد وذلك لآثارهما السيئة على حجم الناتج المحلي وتوزيع الثروة، وتختلف العلاقة بينهما من إقتصاد لآخر بحسب الظرف الإقتصادي الذي يمر به، وهما يرتبطان إما بعلاقة عكسية أو بعلاقة طردية.

وسنتناول في فصلنا هذا، مختلف هذه العناصر، بنوع من التفصيل في ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: البطالة.

المبحث الثاني: التضخم.

المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم.

المبحث الأول: البطالة.

تعتبر البطالة هدرا في الموارد الإنتاجية، وهو مورد العمل، وتعطل جزء من أفراد القوة العاملة، وتخليهم عن العمل يحرم المجتمع من الاستفادة من هؤلاء العاطلين عن العمل، ويضعف فرصة تحسين مستوى الدخل الفردي، والبطالة بوجهام تعبير" عن قصورٍ في تحقيق الغايات من العمل في المجتمعات الإقتصادية.

المطلب الأول:تعريف البطالة.

بما أن الغايات من العمل متعددة، تعددت مفاهيم البطالة، وعليه سنحاول فيما يلي إعطاء عدة تعار يف للبطالة.

التعريف الأول:"البطالة في أعم وأوسع معانيها هي عبارة عن عدم استخدام عامل من عوامل الإنتاج، فقد تكون هناك أراضي صالحة للزراعة ولكنها لا تستغل لسبب أو لآخر، وقد توجد ثروات معدنية وفيرة ولكنها دفينة باطن الأرض فهي عاطلة ، والنقود المكتنزة برغم توافر فرص توظيفها فهي رأس المال نقدي عاطل[1].

لكن جرى العرف على استخدام مصطلح البطالة عند الحديث عن العمل، وطبقاً لهذا المفهوم المحدود يكون العاطلون هم الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه ولكن لا تتوافر لهم فرصة الحصول عليه.

التعريف الثاني:" البطالة هي التعطل (التوقف) الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما ، برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج"[2].

التعريف الثالث:" البطالة هي تعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصاديا تعطلا اضطراريا رغم نشاطاتها في العمل ورغبتها فيه[3].

التعريف الرابع:هو عدم إشتغال جزء من القوة العاملة بالرغم من أنها قادرة على العمل وراغبة في الحصول عليه[4].

التعريف الخامس: عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه[5].

---

[1] راشد البراري- الموسوعة الاقتصادية- دار النهضة العربية- بيروت1971- ط 1 - ص 94.

[2] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي- مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق- دار وائل للنشر- عمان- ط 3- 1999- ص 265.

[3] صالح خصاونة- مبادئ الاقتصاد الكلي- مؤسسة وائل- الأردن 1995- ص 103.

[4] عبد الحميد عبد المطلب – الاقتصاد الكلي "النظرية والسياسات" – الدار الجامعية 2010 – ص248.

[5] حسام داوود وآخرون – مبادئ الإقتصاد الكلي – دار المسيرة - ط03 – عمان 2005 – ص255.

ويرجع اهتمام الاقتصاديين بخدمات عنصر العمل إلى أنها أهم الموارد الإنتاجية في المجتمع، وأن الدخل الناتج من العمل يُمثل الجزء الأكبر من الدخل القومي، وأن بطالة عنصر العمل ذات آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية واضحة.

من خلال **التعاريف السابقة** يمكننا صياغة **التعريف التالي** للبطالة: البطال هو كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.

المطلب الثاني: أنواع البطالة وقياسها.

للبطالة عدة أنواع تختلف تماما عن بعضها من حيث المعيار الذي تم الأخذ به في التقسيم، كما أن لها عدة مؤشرات تقاس بها يمكن حصرها كما يلي:

أولا أنواع البطالة:

تنقسم البطالة إلى عدة أنواع حسب معيار التقسيم المتبع، ولكن أهم معيارين هما "البطالة السافرة أو الصريحة" ومعيار "البطالة المقنعة" وفيما يلي تفصيل للمعيارين كل على حدى.

1. **البطالة السافرة أو الصريحة:** وهي تشمل أفرادا قادرين على العمل ولا يشغلون أي منصب عمل، وهذا المعيار يقسم إلى قسمين هما[1]:

1.1. **البطالة الإجبارية:** ويتضمن هذا النوع الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه ويبحثون عنه عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى، وهذا النوع من البطالة يتضمن عدة أشكال للبطالة حسب الأسباب المؤدية إلى كل نوع، وهي كالتالي:

1.1.1 **البطالة الإقليمية:** إذا تعرضت إحدى الصناعات المهمة المتمركزة في موقع معين إلى تدهور مستمر فإن ذلك سوف يفضي إلى ظهور البطالة في ذلك الإقليم الذي تتركز فيه، وتوصف هذه البطالة بأنها إقليمية وهيكلية في آن واحد، ولا تعالج هذه البطالة بمجرد زيادة الطلب، فهذا من شأنه أن يولد ضغوطا تضخمية في الصناعة المزدهرة، ولا تفعل شيئا يذكر للصناعة المتدهورة هيكليا وإقليميا إذا كانت الصناعة المزدهرة في أقاليم أخرى[2].

2.1.1 **بطالة الفقر:** وهي البطالة الناشئة بسبب النقص في التنمية (نقص رأس المال بشقيه البشري والمادي، أو نقص الطاقة الإنتاجية بصفة عامة)، والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الثابت والمستمر، وتتواجد هذه البطالة في البلدان قليلة النمو التي يسودها الركود وضعف التنمية، والغالب أن يكون سببها الرئيسي سوء الإدارة وإنتشار الفساد[3].

---

[1] عبد الوهاب نجا – مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها " دراسة تحليلية تطبيقية" – الدار الجامعية – مصر 2005 – ص17.

[2] ج.د.ن.ورسك– البطالة مشكلة سياسية إقتصادية – ترجمة محمد عزيز ومحمد سالم كعيبة- دار الكتب الوطنية – بنغازي ط01 1997 – ص24.

[3] نفس المرجع – ص26.

3.1.1 **البطالة الدورية:** هي الناشئة عن التقلبات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، متمثلة في فترات الرواج و الكساد، أي أنها تتأثر بحركة الاقتصاد القومي والتغيرات التي تحدث فيه، فقد يختفي هذا النوع من البطالة في حالة الرواج الاقتصادي أين يقترب الاقتصاد من التشغيل الكامل، كما قد يظهر في حالة الركود والتدهور الاقتصادي حيث تتناقص مبيعات قطاع الأعمال وينكمش الناتج الوطني الإجمالي و يحدث تناقص في الطلب على المستوى الكلي.

4.1.1 **البطالة الموسمية:** وهي تصيب العمال بسبب الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي، الذي يعملون فيه، مثل الزراعة، الصناعة، البناء، و صناعة المعلومات....الخ. و هي ناشئة عن التقلبات الموسمية*، التي تصيب بعض النشاطات الاقتصادية ذات الطبيعة الموسمية، مثلا: بطالة عمال المباني، في بعض الدول و بطالة الموزعين في بعض أجزاء السنة.

2.1. البطالة الإختيارية:

تعرف على أنها البطالة التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل، ويفسر وجودها بالارتفاع النسبي في تعويضات البطالة، أو الحصول على دخولٍ أخرى غير دخل العمل (الدخل من الملكية بأنواعها، أو من الإعانات والهبات المختلفة كالدخل من الإيجار، الفائدة من الادخار أو السندات، الربح من الأسهم ....الخ[1].

فهي تشير إلى وجود أفرادٍ قادرين على العمل، ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة، رغم وجود وظائف لهم، ومن أمثلة هؤلاء الأغنياء العاطلون، وبعض الفقراء المتسولون، والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجورٍ عالية فيها، ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجورٍ أقل لتعودهم على الأجور المرتفعة[2]، وهي تضم نوعين هما:

1.2.1 **البطالة الاحتكاكية:** هي البطالة التي تنشأ بسبب الفاصل الزمني الذي يمضي قبل إعادة تشغيل العمال المتعطلين، وتظهر حتى لو كان عدد الوظائف الحالية يساوي عدد المتعطلين الذين يرغبون في العمل، إذ لابد أن يمضي وقت الانتقال من وقت لأخر، لذلك في أي وقت، و في أي مجتمع لابد أن يوجد بعض البطالة بسبب الاحتكاك الناتج عن إجراءات سوق العمل[3].

---

* تحدث التقلبات الموسمية بسبب العادات و التقاليد بمجتمع معين، مثل الأعياد - و تأثيرها على مبيعات سلع معينة أو أن يكون الطقس نفسه - هو بسبب هذه التقلبات مثل تأثير الاصطياف على النشاطات الاقتصادية في فصل الصيف..

[1] البشير عبد الكريم - " تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات "- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى- العدد 1 - السداسي الثاني، 2004- ص 106.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية - النظرية الاقتصادية الكلية - كلية التجارة جامعة الإسكندرية 1997 - ص 301.

[3] عبد العزيز فهمي هيكل - موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية - دار النهضة العربية للطباعة و النشر - 1980- ص340.

2.2.1 **البطالة الهيكلية:** تشير إلى ذلك النوع من البطالة الناشئ عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد كحدوث تغير جوهري طويل الأجل في الطلب[1]، أو حدوث تغيرات في العوامل التكنولوجية الخاصة بالإنتاج[2]، بحيث تصبح مؤهلات الأفراد العاطلين غير متوافقة مع متطلبات الوظائف الشاغرة.

2. البطالة المقنعة أو المستترة:

هي ارتفاع عدد العاملين فعلياً عن احتياجات العمل، بحيث يعملون بالفعل عدداً أقل من الساعات الرسمية للعمل، بمعنى قيام العمال بوظائف لا تتطلب كل وقتهم، أو مستوى مهارتهم، مما يحتاج إليه الإنتاج في العمل، حيث يؤدي هذا العدد الفائض إلى تخفيض الإنتاجية الحدية للعمل، وإلى درجة تصبح فيها الإنتاجية الحدية لوحدة العمل سالبة في بعض الأحيان[3].

تتولد مشكلة البطالة من عدم قدرة النظام الإقتصادي والإجتماعي القائم على تأمين العمل بصفة دائمة لمجموع السكان القادرين على العمل، أو بصفة أعم، عندما لا تستخدم كل الطاقات الإنتاجية للنظام الإقتصادي والإجتماعي هذا، أي عندما يحدث خلل "أزمة" في سيره العادي، مما يتسبب في تعطيل للطاقات الإنتاجية، وتختلف تقسيمات البطالة حسب المعيار المأخوذ به في التقسيم، إلا أن هناك من يرى بأنه عند الأخذ بمعيار معين يجب أن نراعي عدة عوامل كنظرة المجتمع لعمل المرأة وإدخالها كقوة عاملة معطلة أو العكس.

ثانيا قياس البطالة:

تقاس البطالة بعدة مؤشرات وعلاقات رياضية كما يلي:

1. العلاقات الرياضية لقياس البطالة.

تقاس البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوى العاملة بالمجتمع عند نقطة زمنية ما حيث:

$$1.1 \quad \text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100 .$$

بمعنى أنه نسبة مئوية من قوة العمل بدون عمل، و لكنها مسجلة كراغبة و متاحة للعمل.

أما القوى العاملة تحتوي على كل القادرين على العمل و الراغبين فيه، سواء كانوا يعلمون فعلا أولا يعملون. و لهذا نعرف بين العناصر الداخلة ضمن القوى العاملة والتي تستبعد منها[4].

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية – مرجع - ص308.

[2] عبد العزيز فهمي هيكل - مرجع سابق - ص790.

[3] مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد - مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي - دار وائل للنشر والتوزيع - ط1 - الأردن 2004 - ص 331.

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية - النظرية الاقتصادية الكلية - مرجع سابق - ص31.

2.1 معدل النشاط "T.A"[1]: وهو نسبة القوى العاملة (العاملون +البطالون) إلى مجموع السكان في سن العمل.

معدل النشاط = (القوى العاملة /مجموع السكان في سن العمل)*100

$$T.A = \frac{PA}{PT} * 100 = \frac{PO + STR\ 1 + STR\ 2}{PT} * 100$$

حيث: PT هو مجموع السكان في سن العمل.

3.1 معدل العمالة" T.O"[2]:وهو نسبة العمال إلى مجموع السكان في سن العمل.

معدل العمالة =(مجموع العمال /مجموع السكان في سن العمل)*100 .

$$T.O = \frac{PO}{PT} * 100$$

4.1 معدل تشغيل القوى العاملة " T.E"[3]: وهو نسبة العمال إلى حجم القوى العاملة.

معدل التشغيل =(حجم العمالة /القوى العاملة)*100 $T.E = \frac{PO}{PA} * 100$

5.1 معدل البطالة" T.Ch": وهو نسبة البطالين إلى مجموع القوى العاملة.

معدل البطالة =(حجم البطالة /القوى العاملة)*100

$$T.Ch = \frac{STR}{PA} * 100 = \frac{STR\ 1 + STR\ 2}{PA} * 100$$

2. العلاقة الرياضية للبطالة بالناتج المحلي الإجمالي.

أكثر نتائج الركود الإقتصادي شيوعا هي زيادة معدلات البطالة، فحين ينخفض إنتاج قطاع الأعمال تقل الحاجة إلى يد عاملة جديدة من قبل قطاع الأعمال، وبالتالي يتراجع حجم التشغيل وترتفع معدلات البطالة، وهو ما يبين أن البطالة تتحرك عادة مع مخرجات قطاع الأعمال، وهذا ما توصل إليه الإقتصادي الأمريكي (أرثر أوكن) والذي صاغ العلاقة على شكل قانون.

ينص قانون أوكن على أنه مقابل إنخفاض مقداره 2% في الناتج المحلي الإجمالي PIB فإن البطالة سترتفع بمقدار 1%، وهو ما يدل على وجوب أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي PIB بسرعة توازي نمو الناتج المحلي الممكن لمنع إرتفاع معدلات البطالة[4].

---

[1] شلالي فارس- مرجع سبق ذكره - ص11.

[2] نفس المرجع – ص11.

[3] شلالي فارس – مرجع سبق ذكره –ص11.

[4] بول ساموبلسون – مرجع سبق ذكره – ص593.

ويمكن صياغةقانون أوكن رياضياً مما سبق:

لدينا من الصياغة أن فجوة الناتج (الفرق بين الناتج المحلي الفعلي والناتج المحلي الممكن)

$$\frac{Y^* - Y}{Y}$$

ولدينا نمو معدل البطالة وإبتعاده عن المعدل الطبيعي$(u-u^*)$

بحيث u:معدل البطالة.

u*: معدل البطالة الطبيعي. وبمساواة العلاقتين نجد $\frac{Y^* - Y}{Y} = 3\%(u - u^*)$

وهذه العلاقة توصل إليها في دراساته الأولى، ولكن بعد تطور وسائل وتقنيات القياس الإقتصادي أصبحت

$$\frac{Y^* - Y}{Y} = 2.5\%(u - u^*)$$

المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة للبطالة.

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات العالم، لكونها مشكلة ذات أبعادٍ تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترةٍ زمنية لأخرى[1].

وسوف نعرض هذه الأفكار حسب مذاهبها بشيء من الإيجاز فما يلي:

أولا: البطالة عند الكلاسيك.

يؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام، الذي يعنى أن "كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له "[2]، أوما يسمى بقانون المنافذ عند "ساي".

فالتبادل في التحليل الكلاسيكي يكون على أساس المقايضة ولا مكان للنقود فيه، بمعنى آخر تساوي الادخار والاستثمار واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع، ذلك أن التوازن الاقتصادي هو توازن التوظيف الكامل.

في حين أن البطالة التقليدية تنشأ عن عدم كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات اقل من الطلب نتيجة لانخفاض معدلات الأرباح بسبب إرتفاع الأجور، وهو ما يعني أن القائمين على خطط الاستثمارسوف لن يرفعوا من مستوى استثماراتهم القادرة على زيادة التشغيل تجنبا لتضخيم التكاليف،

[1] رمزي زكي - مرجع سابق - ص 183.

[2] رمزي زكي – مرجع سبق ذكره - ص183 .

وتعزى البطالة أيضا في نظر الكلاسيك إلى العمل الخاطئ لسوق العمل، وفي حالة وجودها فان آلية الأجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة، ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح، وهوما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار، وبالتالي رفع مستوى التشغيل، خصوصا في ظل التنافس على منصب العمل والقبول بمستوى الأجور السائدة، وبما أن الأجورالحقيقية هي عامل أساسي في آليات سوق العمل، فهي تؤثرعلى عرض وطلب العمل في آن واحد[1].

والنموذج الرياضي لها يكون كالتالي: $\begin{cases} Ld = f\left(\frac{W}{p}\right) \text{ si } Ld' < 0 \\ Ls = f\left(\frac{W}{P}\right) \text{ si } Ls' > 0 \end{cases}$

الشكل رقم 02 – 01 : توازن سوق العمل عند الكلاسيك.

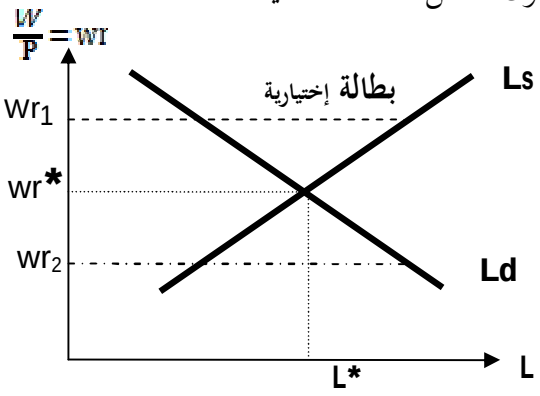

المصدر: بريبش السعيد – مرجع سبق ذكره – ص84.

من الشكل أعلاه يتبين أنه يتحقق التوازن في سوق العمل كما في أي سوق آخر بتساوي جانبي العرض والطلب، أي الطلب على العمل = عرض العمل، أو$Ld = LS$، حيث تتحدد كمية العمل التوازنية L^* ومستوى الأجر الحقيقي التوازنيwr^* السائد في السوق، ويختل التوازن بتغير الطلب على العمل أو عرض العمل أو كلاهما معاً.

ويفترض الكلاسيك أن مرونة الأجور هي الكفيلة بإحداث التوازن، فإذا كانت الأجور أعلى من المستوى التوازني للأجر الحقيقي، فإن الزيادة الكبيرة التي حدثت في العمالة ستؤدي إلى انخفاض الأجور والعكس بالعكس.

[1] محمد علي الليثي و آخرون - " مقدمة في الاقتصاد الكلي" - الدار الجامعية - الإسكندرية 1997 - ص.ص. (253-254) بتصرف.

ثانياً: البطالة عند كينز (في الفكر الكينزي).

يختلف تفسير كينز لمشكلة البطالة وما ينتج عنها من اختلال توازن الاقتصاد الرأسمالي عن تفسيرات الاقتصاديين الكلاسيك إلى حد كبير[1].

ويرتبط مفهوم البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، حيث يفترض في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاضٍ في أجورهم النقدية، من أجل رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتاً[2].

ويتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آنٍ واحد، إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل، وإن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي، أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح ارتفاعاً في الطلب على العمل، وبالتالي حجم العمالة.

أما عرض العمل فإنه مرتبطٌ بمعدل الأجر الاسمي (W)، لأن العمال يقعون في فخ التوهم النقدي، حيث يعتبرون كل زيادة في الأجر الاسمي هي زيادة فعلية في مداخيلهم بسبب جهلهم لمستوى الأسعار[3].

وعلى ضوء هذا التحليل يفترض كينز جمود الأجر النقدي، وينظر إليه على أنه عامٌل خارجي في النموذج، ويفسر في ضوء العوامل المؤسسية والتاريخية، ونتيجة اهتمام العمال بالأجر النقدي، يصبح عرض العمل ضمن حدودٍ معينة مرن تماماً اتجاه التغير في معدل الأجر النقدي.

والشكل التالي يوضح دالة عرض العمل في التحليل الكينزي:

[1] محمد علي الليثي و آخرون - ص 574.
[2] ضياء مجيد الموسوي - مرجع سابق - ص 338.
[3] رمزي زكي - مرجع سابق - ص 331.

شكل رقم 02 – 02 : دالة عرض العمل في التحليل الكينزي.

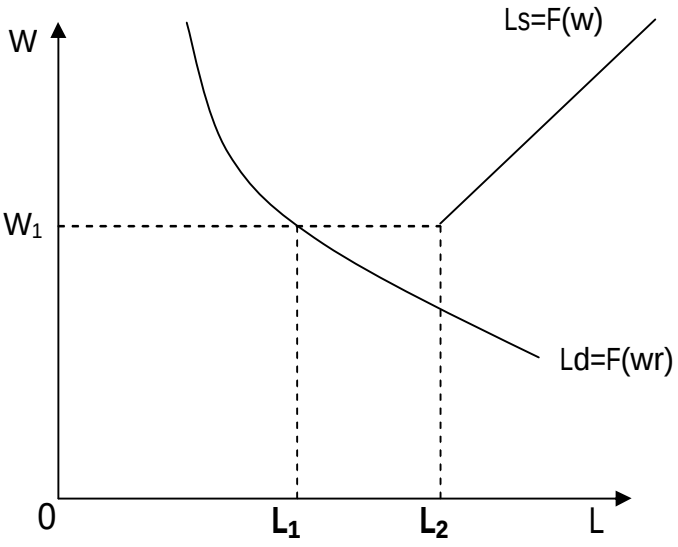

Ls =F(w) : دالة عرض العمل

W_1 : معدل الأجر الحقيقي

P_1 : مستوى السعر

LD= F(wr): دالة طلب العمل.

المصدر: ضياء مجيد الموسوي: مصدر سابق، ص 338.

حيث يشير المنحنى " W_1 f(w) " إلى مقدار " ol_2 " من وحدات العمل المعروضة عند مستوى الأجر النقدي W_1 ومستوى السعرp_1، وللحصول على مزيدٍ من الوحدات العمل يفوق الكمية ol_2 عند مستوى السعر p_1، لابد من رفع معدل الأجر النقدي إلى مستوى أعلى من W_1 ، ومن ثم رفع معدل الأجر الحقيقي.

وتم رسم منحنى الطلب على العمل على أساس الأجر النقدي أيضاً، على افتراض ثبات مستوى السعر عند p_1، وبارتفاع الأجر النقدي يرتفع مستوى الأجر الحقيقي على طول المنحنى (Ld=f(Wr، عند مستوى السعر p_1، ويتمثل الطلب على العمل بالمقدار ol_1، وعرض العمل بالمقدارol_2، وعليه عند مستوى الأجر النقدي W_1 والسعر p_1 يواجه سوق العمل فائضاً من عرض العمل قدره"l_1l_2"وحدة، أي أن سوق العمل يعاني من حالة البطالة[1].

[1] ضياء مجيد الموسوي - مرجع سابق - ص 338.

المبحث الثاني: التضخم.

إن اعتبار التضخم ظاهرة اقتصادية واجتماعية مركبة ومتعددة الأبعاد، يعني أن لها العديد من الأنواع والنظريات المفسرة له، ولذلك فإننا نتعرض لهذه الظاهرة من خلال أبعادها الرئيسية السابقة الذكر وذلك بعد إبراز مختلف مفاهيمها، كما نبين في هذا المبحث طرق قياس وتحديد حجم الظاهرة.

المطلب الأول: تعريف التضخم.

هناك عدة تعاريف لظاهرة التضخم أبسطها وأكثرها وضوحاً ما يلي:

التعريف الأول: « التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار»[1].

التعريف الثاني: «يُقصد بالتضخم ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة والتي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر »[2].

التعريف الثالث:« التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ولا يقصد به ارتفاع سعر سلعة معينة، وإنما أسعار السلع عموماً، بحيث كلما ارتفع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فإن القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلع تقل »[3].

التعريف الرابع:« يتمثَّل المظهر العام لظاهرة التضخم في الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد »[4].

ويمكن أن نضع تعريفاً شاملاً لظاهرة التضخم.

هو ذلك الارتفاع الدائم والمحافظ عليه في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة، وتلجأ الأجهزة المهتمة بظاهرة التضخم إلى اختيار مجموعة معينة من السلع تُمثِّل هذا الكم الكبير ويطلق على هذه المجموعة المختارة "سلة السوق"، وتقوم تلك الأجهزة بحساب نفقة جراء هذه المجموعة من السلع لسنة معينة وتُقارنها بنفقة الشراء لنفس المجموعة في سنة الأساس.

---

[1] محمود حسين الوادي و كاظم جاسم العيساوي - الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي- دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - ط 01- عمان 2007 - ص 154.

[2] نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف - الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات - دار الحامد للنشر والتوزيع – عمان2006 - ط1 - ص 257.

[3] محمود الوادي وآخرون - الأساس في علم الاقتصاد - دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع - عمان 2007 - ص 299.

[4] محمد عزت غزلان - اقتصاديات النقود والمصارف - دار النهضة العربية – بيروت2002 - ط1 - ص 282.

المطلب الثاني:أنواع التضخم و قياسه.

يمكن أن نوضح أنواع التضخم ومؤشرات قياسه كما يلي:

أولا: أنواع التضخم.

يمكن التمييز بين أنواعٍ مختلفة من التضخم، إلا أن هذه الأنواع ليست منفصلةً عن بعضها البعض، بل مترابطة ومتشابكة؛ إذ قد يتضمَّن نوعٌ من التضخم نوعاً أو أنواعاً أخرى. كما أن حدوث أحد الأنواع قد يُؤدِّي إلى حدوث نوعٍ أو أنواعٍ أخرى. ويمكننا الاعتماد على عددٍ من المعايير والأسس للتمييز بين الأنواع المتعدِّدة للتضخم[1].

1 حسب القطاع الذي يحدث فيه التضخم:

يُفرِّق الاقتصادي كينز وفقاً لهذا المعيار بين نوعين من التضخم، بحيث يستند إلى القطاع الذي يحدث فيه التضخم، وهو يقسم التضخم كما يلي[2].

1.1 **التضخم السلعي:**وهو التضخم الذي يحدث في سوق أو قطاع السلع الاستهلاكية، حيث يُسهِّل هذا التضخم على مُنتجي السلع الاستهلاكية الحصول على أرباحٍ عالية، وهو يُعبِّر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الإدخار[3].

2.1 **التضخم الرأسمالي:** هو التضخم الذي ينشأ في سوق أو قطاع سلع الاستثمار ، عندما يُحقِّق المُنتِجون في صناعات سلع الاستثمار أرباحاً كبيرة[4].

2 حسب درجة إشراف الدولة على الأسعار:

يُفرِّق الاقتصاديون بين نوعين من التضخم وفقاً لهذا المعيار:

1.2 **التضخم الصريح:** يحدث هذا التضخم عندما ترتفع الأسعار بصورة مستمرة استجابة لفائض الطلب دون أن يعترض طريقها أي عائق[5] وتزداد فيه سرعة تداول النقود وتتوقف عن العمل كمستودع للقيمة واستمرار ذلك يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية[6].

---

[1] أحمد زهير شامية - النقود والمصارف - دار زهران للنشر - عمان 1993 - ص 366.

[2] أحمد زهير شامية - النقود والمصارف- دار زهران للنشر- عمان، 1993- ص 366.

[3] غازي حسين عناية- التضخم المالي- مؤسسة شباب الجامعة- الرياض 2006 - ص 60.

[4] بلجبلية سمية - اثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996 -2006 - رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة منتوري قسنطينة 2010- ص136.

5 أحمد زهير شامية - مرجع سبق ذكره - ص 367.

[6] نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف - الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات - دار الحامد للنشر والتوزيع- عمان2006- ط1- ص 449.

ويحُدث هذا النوع عادةً في أعقاب الحروب أو الأزمات الشديدة، حيث تنهار قيمة النقد في الدولة، وتفقد ثقة الأفراد فيها والتخلّي عن التعامل بها واللجوء إلى عمليات المقايضة في التبادل، وتضطُّر الدولة عادةً إلى إلغاء العملة المُتداولة، وطرح عملةٍ جديدة للتعامل تكتسب ثقة الأفراد، من خلال موازنة المعروض منها مع مستوى النشاط الاقتصادي[1].

2.2 التضخم المكبوت:

لا يظهر في هذا النوع ارتفاعٌ ملموس للأسعار نتيجةً لرقابة الدولة الشديدة على الأسعار والقيود المباشرة التي تتحكّم من خلالها بالتسعير أو بالتوزيع للسلع والخدمات. كما تقوم السلطات بتوزيع المواد الأولية على المنتجين وفق معايير محددة، أو تعمد إلى نظام التراخيص لتنظيم الحصول على السلع أو الخدمات[2]، أو منح الإعانات للمشروعات لتغطية جزءٍ من نفقات الإنتاج، وما شابه ذلك[3].

إن الإجراءات الحكومية السابقة لا تُلغي الزيادات الحقيقية في الأسعار، والتي تظهر بصورة إنفاقٍ نقدي في السوق السوداء، وغالباً ما يظهر هذا النوع في الاقتصاديات المخططة مركزياً الاشتراكية.

3. حسب مصدر التضخم:

حسب هذا المعيار نجد نوعين من التضخم هما:

1.3 التضخم المحلّي: غالباً ما يحدث هذا النوع نتيجةً للإفراط في الإنفاق المحلي مقارنةً بما هو متاحٌ من سلع. ويحدث الإفراط في الإنفاق المحلي نتيجةً لعوامل مختلفة أهمها السياسات الحكومية التوسُّعية، سواءً المالية منها أو النقدية، وقد تلجأ الحكومة إلى الاقتراض المحلي ببيع السندات في السوق المفتوحة؛ لمقابلة التوسع في نفقاتها المتكرِّرة والرأسمالية، أو لتغطية العجز في ميزانيتها، كما قد يكون مصدر التزايد في الإنفاق المحلي والمغالاة في الاستهلاك الخاص أو التوسُّع في خطط الاستثمار بشكلٍ مبالغ فيه؛ نتيجةً لقراءةٍ خاطئة من قبل رجال الأعمال للمؤشِّرات السوقية[4].

وبعبارةٍ أخرى، التضخم المحلي هو الذي يحدث نتيجة عوامل داخلية تتَّصل بمجموعةٍ من الإختلالات الهيكلية والوظيفية للاقتصاد الوطني، والسياسات التي تتَّبعها الدولة لمواجهة تلك الإختلالات[5].

---

[1] أشرف أحمد العدلي-الاقتصاد الكلي-شركة رؤية طبع نشر وتوزيع مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع- القاهرة2006- ط1– ص.ص (660-659).

[2] عقيل جاسم عبد الله - النقود والمصارف - دار المجدلاوي للنشر- عمان1999- ط2- ص 188.

[3] حمدي أحمد العناني - مقدمة في الاقتصاد الكلي- الدار المصرية اللبنانية - القاهرة1995- ط1- ص 68.

[4] طالب محمد عوض- مرجع سبق ذكره- ص 164.

[5] أحمد زهير شامية- مرجع سبق ذكره- ص 368.

2.3 **التضخم المُستورَد:** تُؤثّر تدفُّقات السلع عبر التجارة الخارجية مباشرةً على الأسعار، من خلال التأثير في الطلب الكلي، كما أن تدفُّقات رؤوس الأموال الدولية تؤثّر بشكلٍ غير مباشر على الأسعار المحلية، من خلال أسعار الفوائد وأسعار الصرف الأجنبي[1].

ثانياً: قياس التضخم.

بما أن التضخم يعبر عن حركة صعودية للأسعار فإنه من الضروري التطرق إلى كيفية قياس التغير في الأسعار مع توضيح مؤشرات و طرق قياس المؤشرات التضخمية و لذا فلا بد من التعرف على الأرقام القياسية للأسعار.

تستخدم الأرقام القياسية من اجل أن تقيس القوة الشرائية للأفراد و المشروعات و التعرف على تطور الأسعار و النقود لسلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، حيث تعتمد الأرقام القياسية للمقارنة بين سنتين أحدهما سنة الأساس التي تعتبرها ثابتة و تُنسَب التقلبات السعرية عليها و سنة أخرى وهي سنة المقارنة التي يراد فيها التعرف على مقدار التضخم.

1- **الرقم القياسي للأسعار بطريقة لاسبير (طريقة سنة الأساس):** يسمى مؤشر أسعار الإستهلاك، وهو يقيس الأسعار الإستهلاكية لسلة ثابتة من السلع والخدمات، وفي هذه الطريقة نُرجِّح بالكميات المباعة أو المستهلكة في سنة الأساس عند حسابنا الرقم القياسي وفق الصيغة التالية: $P_I(L) = \frac{\sum p_t.Q_{t0}}{\sum p_{t0}.Q_{t0}}$.

حيث: $\sum p_t.Q_{t0}$: مجموع كميات سنة الأساس مقيمة بأسعار سنة المقارنة.

$\sum p_{t0}.Q_{t0}$: مجموع قيم كميات سنة الأسعار بأسعار سنة الأساس[2].

2- الرقم القياسي للأسعار بطريقة باش (طريقة سنة المقارنة): تأخذ هذه الطريقة الصيغة التالية: $P_I(L) = \frac{\sum p_t.Q_t}{\sum p_{t0}.Q_t}$

حيث أن: $\sum PtQt$ تُمثِّل مجموع كميات سنة المقارنة مقيمة بأسعار سنة المقارنة.

$\sum Pt_0Qt$ تُمثِّل مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس.

3- **الرقم القياسي للأسعار بطريقة فيشر (طريقة الرقم القياسي الأمثل):** يُمثِّل حساب الرقم القياسي للأسعار بطريقة فيشر على أنه يُمثِّل الوسط الهندسي لكل من الرقم القياسي بطريقة لاسبير وبطريقة باش كما في الصيغة التالية:

[1] طالب محمد عوض- مرجع سبق ذكره- ص 164.

[2] مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد - مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي - دار وائل، عمان 2004 - ط1- ص 320.

$$P_I(F) = \sqrt{\frac{\sum ptQ_{t0} \times ptQt}{\sum p_{t0}Q_{t0} \times p_{t0}Qt}} \quad \text{أو} \quad P_I(F) = \sqrt{P_I(L) \times P_I(B)}$$

إن اختيار سنة الأساس يجب أن يكون كسنة طبيعية، فإذا كانت سنة الأساس تتميَّز بالتضخم لظهرت أسعار السنوات الأخرى السابقة واللاحقة لها منخفضة، وإذا تميَّزت سنة الأساس بسنة الكساد وهبوط المستوى العام للأسعار لظهرت أسعار السنوات الأخرى السابقة واللاحقة لها في شكل أسعارٍ تضخمية مرتفعة. وعليه، فإنه يجب أخذ سنة الأساس كسنةٍ طبيعية بعيدة عن التضخم والكساد[1].

المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة للتضخم.

إختلفت النظريات الإقتصادية في تفسير ظاهرة التضخم، إلا أنها إتفقت على الآثار الذي يحدثها عندما يفوق معدله حدود معينة، وقد تم تفسيره من قبل النظريات الإقتصادية حسب المدراس الإقتصادية المتتابعة كما يلي:

أولا: النظرية الكلاسيكية في تفسير التضخم.

قامت النظرية الكمية للنقود في تفسيرها لظاهرة التضخم على عدة افتراضات من بينها ثبات حجم السلع المنتجة والمتداولة في السوق، وان النقود تطلب لأغراض التبادل فقط.وهي تذهب المدرسة الكلاسيكية في تفسيرها للتضخم مذهباً نقدياً، حيث إعتبره الإقتصاديون الكلاسيكيون ظاهرة نقدية صرفة، تعود في أسباب نشأتها إلى عوامل نقدية ومالية بحتة[2]، حيث أن التضخم حسب هذه النظرية يعني" كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار" وهو يقضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية[3]، أي كلما ظهرت في السوق كميات من النقود المتداولة ارتفعت الأسعار التي تتم عن حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع وتفسير ذلك من خلال معادلة " فيشر " و معادلة" كامبردج[4].

وفقًا للعلاقة التي صاغها فيشر على الشكل التالي[5]: $M\overline{V} = p\overline{T}$.....1

2. .... $P = M\left(\frac{\overline{T}}{\overline{V}}\right)$ ومن هذه العلاقة وبما أن النظرية تفترض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود $\overline{T}.\ \overline{V}$ فإن أي تغير في كمية النقود M سيؤدي إلى تغير مستوى الأسعار P.

وتلخص هذه المعادلة إلى ثلاث نقاط أساسية هي [1]:

---

[1] نفس المرجع – ص.ص 222. 223.

[2] ضياء مجيد الموسوي - الإقتصاد النقدي " قواعد، نظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية" – الجزائر د ت – مطبعة النخلة - دار الفكر – ص215.

[3] صبحي تادريس قريصة ومدحت محمد العقاد – النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية – دار النهضة العربية - بيروت1983 - ص218.

[4] .نبيل الروبي - التضخم في الاقتصاديات المتخلفة - مؤسسة الثقافة الجامعية - بدون سنة نشر – ص.(20-19).

[5] ضياء مجيد الموسوي - الاقتصاد النقدي - مرجع سبق ذكره - ص8

1. كمية النقود هي العمل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار، وبمعنى آخر فإن التغيرات الطارئة على الأسعار إنما ترجع إلى التغيرات الحاصلة للكمية النقدية وبنفس النسبة.
2. تتناسب كمية النقودتناسبً طرديًا مع الأسعار، بمعنى أنه إذا زادت الكمية النقدية المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار السائدة وبنفس النسبة وكذلك في حالة انخفاض الكمية النقدية ينخفض مستوى الأسعار.
3. تتناسب كمية النقود عكسيا مع قيمة النقود التي تمثِّلها فهي العامل الرئيسي والهام في التأثير على القوة الشرائية للوحدة النقدية، بمعنى أنه إذا ازدادت الكمية النقدية المتداولة انخفضت القوة الشرائية للنقود التي تمثِّلها.

فالتضخم في رأي هذه النظرية هو "نتاج للإفراط في عرض النقود الذي يولد إفراطا في الطلب مما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار"[2].

ثانياً: النظرية الكينزية في تفسير التضخم.

يشير التحليل الكينزي أن الزيادة المستمرة في العرض النقدي ستكون لها نفس الأثر على منحنيات الطلب الكلي و العرض الكلي، فمنحنى الطلب الكلي سينتقل باستمرار إلى اليمين، و منحنى العرض الكلي سيستمر في الانتقال إلى اليسار، و الفارق بين تحليل النقديين وتحليل الكينزيين أن الكينزيين يعتقدون أن منحنى العرض الكلي سينتقل ببطء عما يفترضه النقديون، لهذا فان تحليل الكينزيين يرون أن الإنتاج سيميل إلى البقاء فوق مستواه الطبيعي لفترة أطول عما يفترضه تحليل النقديين، و في الأخير يمكن أن نستخلص أن النمو السريع في العرض النقدي يترتب عليه زيادة في المستوى العام للأسعار باستمرار و بمعدل مرتفع مما يولد التضخم[3].

و يتميز التحليل الكينزي في تحديده للتضخم بمرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى:المواد الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي مستقلة.

عند زيادة إنفاق الحكومة، يؤدي ذلك إلى زيادة الدخول و بالتالي يزيد الإنفاق على الاستهلاك، أي يزيد الطلب الكلي فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج، مما يسبب ارتفاعا بسيطا في الأسعار.

❖ فائض الطلب يمتص التوظيف و الإنتاج، ولن يؤدي بالضرورة إلى ظاهرة التضخم .

---

[1] غازي حسين عناية - مرجع سبق ذكره – ص.ص.(29-30).

[2] نفس المرجع - ص 49.

[3] بلعزوز بن علي- محاضرات في النظريات والسياسات النقدية - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 2004 - ص 143.

❖ التشغيل غير الكامل، يعني مرونة الجهاز المصرفي و قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب [1].

المرحلة الثانية: مرحلة التشغيل الكامل.

هنا تكون الطاقة الإنتاجية وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، بافتراض أن أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع و الخدمات، بحيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر[2].

ثالثاً: النظرية الحديثة و المعاصرة في تفسير التضخم.

أعيدت النظرية الكمية إلى الوجود لكن في صورة مستحدثة، وذلك بفضل مدرسة شيكاغو التي كانت بزعامة"ميلتون فريدمان"، ولا يرجع انتشار هذه النظرية إلى الاقتصادي فريدمان فقط بل على المناخ الاقتصادي الذي عرفته الاقتصاديات الرأسمالية في السبعينات آنذاك و التي صاحبها انتشار الركود التضخمي. والتضخم وفق هذه النظرية هو ظاهرة نقدية بحتة، و التي مفادها أن سرعة كمية النقود أكبر من نمو الإنتاج، ونظرية فريدمان تقوم على ركيزتين هما:

❖ المؤشر في المستوى العام للأسعار بمعنى تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج .
❖ التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو التفضيل النقدي كمعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية.

إن التغير في كمية النقود و الذي يدعمه التغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه يحدث تغيرا في كل من الناتج الوطني و الذي يصاحبه تغير في الأسعار بنسب متفاوتة، و من هنا يتضح أن مصدر الارتفاع التضخمي يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستمرار في المستوى العام للأسعار.

1-تفسير المدرسة النقدية للتضخم: وبناءا على هذا التحليل يتلخص المضمون الفكري للمدرسة النقدية في أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة سببها عوامل نقدية صرفة ، و أثرها المباشر للارتفاعات التضخمية للأسعار، و تقتضي معالجتها التأثير على العوامل النقدية بالحد من التوسع في الإصدار النقدي،

[1] صبحي تادريس قريصة - النقود والبنوك - دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت 1984 – ص 283.

[2] صبحي تادريس قريصة - مرجع سابق - ص 239.

ويجدر القول هنا أن ه مع افتراض تناسُب التغيُّر في كمية النقود مع التغيُّر في حجم الطلب الفعال، فإن النظرية الكينزية عند مرحلة التشغيل الكامل، تتماثل مع النظرية الكمية التي تفترض التشغيل الكامل وثبات سرعة دوران المخزون، وذلك كخسر للتضخم فتحت هذه الظروف فإن أي زيادة معيَّنة في كمية النقود أو في الطلب الفعال، يترتَّب عليها ارتفاعٌ بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار. انظر بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 144.

و تقليل الحجم المتداول من النقد في الأسواق، ومن ثم إيقاف العوامل النقدية الحافزة للطلب الكلي على الارتفاع[1].

2-تفسير المدرسة العينية للتضخم: على عكس من المدرسة النقدية، فان المدرسة العينية تذهب في تفسيرها للتضخم مذهبا هيكليا، على اعتبار أن التضخم ظاهرة هيكلية اقتصادية، و ليست ظاهرة نقدية. و ترى المدرسة العينية أن التضخم يستند إلى عوامل هيكلية تتعلق بالبنيان الإنتاجي و للاقتصاد القومي، بمعنى الارتفاع التضخمي للأسعار ، و الذي يفسر بفائض الطلب الكلي النقدي عن فائض العرض الكلي السلعي عند تحقق مرحلة التشغيل الكامل للمواد في الاقتصاديات المتقدمة، أما في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو أو المتخلفة فتفسر تلك الارتفاعات بفائض الطلب الكلي النقدي عن فائض العرض الكلي السلعي عند تحقق حالة جمود، و عدم مرونة هياكل الإنتاج في الاقتصاديات الآخذة بالنمو[2].

المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم.

تنطلق المدرسة الكلاسيكية في تفسيرها للبطالة بأنها بطالة إختيارية مصدرها إحتكاكي، وذلك لإفتراضها مبدأ التشغيل الكامل في الإقتصاد، أين تنعدم أي علاقة بين سوق العمل ومستوى الأجور(الأجور متغير تابع لحجم الإنتاجية الحدية للعمل، وأثر النقود على الأسعار وليس على البطالة).

إلا أن النظرية الكينزية التي ركزت على تحليل السياسات الإقتصادية الكلية، إنطلقت من فرضية أن التوازن يحدث دون مستوى التشغيل الكامل، وقد إنطلقت في ظروف الكساد الإقتصادي وإرتفاع البطالة نتيجة أزمة الكساد الكبير 1929، وبالتالي ركزت تحليلها على البطالة والتشغيل، ولكن مع بداية مشروع مارشال لإعادة إعمار أروبا بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت بوادر جديدة تتمثل في تراجع معدلات البطالة وظهور بوادر تضخمية، فسرها الكينزيين الجدد بأن العلاقة بين البطالة والتضخم مردُّها إلى النظرية العامة الخاصة بتحديد الأسعار والناتج، أين تكون الأجور النقدية وعرض العمل يتوقف على الأجور الحقيقية المتوقعة، حيث أن تطبيق أي سياسة إقتصادية توسعية ستؤدي إلى إزاحة مستوى الطلب الكلي يميناً ، وهو ما يؤدي إلى رفع مستوى الناتج وإرتفاع حجم التشغيل وبالتالي تراجع البطالة[3]، إضافة إلى إرتفاع الأجور والأسعار(التضخم).

---

[1] غازي حسين عناية - التضخم المالي - مؤسسة شباب الجامعة - الرياض 2006 – ص.ص (50-51).

[2] نفس المرجع السابق – ص.ص (52-53).

[3] إسماعيل عبد الرحمن و حربي محمد موسى عريقات – مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد الاقتصاد الكلي – ط01 – دار وائل للنشر والتوزيع - الأردن 1999 – ص139.

المطلب الأول: العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة.

تختلف النظرية الكينزية عن النظرية الكلاسيكية في مسألة جوهرية وهي عجزها عن تقديم نظرية واضحة في العوامل المحددة لمستوى العام للأسعار P وللأجر النقدي W، فالنظرية الكلاسيكية قدمت نموذجا قادرا على تحديد جميع متغيرات النموذج ومنها المستوى العام للأسعار P وللأجر النقديW، أما النظرية الكينزية قد إفترضت حدوث التوازن دون مستوى التشغيل الكامل، الأمر الذي أبقى لمستوى العام للأسعار P وللأجر النقدي Wخارج النموذج بحيث أصبح $W=W_0$ كقيمة معطاة من خارج النموذج، وعلى الرغم من تسليم الكينزيين عموماً بإمكانية تغير الأجر النقديW من حين لآخر، إلا أن معالجتهم للعوامل المحددة لهذا المتغير خارج عن النموذج العام[1].

أولا: تحليل منحنى فيليبس.

قام الإقتصادي فيليبس* سنة 1958 بدراسة هذه الإشكالية (تحديد الأجر الإسمي وعلاقته بالبطالة) في بريطانيا للفترة 1868-1957، وقد تناولت الدراسة أثر تغيرات الدورة الإقتصادية، وما يتبعه من تقلبات في مستوى الناتج الحقيقي ومستوى الإستخدام، وقد إعتمدت الدراسة على إحصائيات تبين العلاقة بين حجم البطالة ومعدل التضخم، وتضمنت العلاقة بين معدل التغير السنوي في الأجور الإسمية ومعدل البطالة[2].

وقد توصل فيليبس إلى أن معدل التغير في الأجور النقدية يرتبط عكسيا بشكل غير خطي مع النسبة المئوية لمعدل البطالة[3].

ثانياً: التحليل الرياضي لمنحنى فيليبس:

تمت صياغة معادلة منحنى فيليبس كما يلي:

لنجعل Wt هو أجر الفترة الحالية، وW_{t0} هو أجر الفترة السابقة، وليكن معدل إرتفاع الأجور معبراً عنه بالشكل التالي: 1. ..... $W^* = \frac{Wt - Wt\ 0}{Wt\ 0}$

ولنجعل U^*معدل البطالة الطبيعي ومنه يمكن كتابة معادلة منحنى فيليبس على النحو التالي:

$W^*=-e\ (U-U^*)$**

---

[1] أسامة بشير الدباغ – البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية – الأهلية للنشر والتوزيع – الأردن 2007 – ط01.ص.ص195.196.197.

* الدراسة لفيليبس وقد طورها كل من ر.ليبسي R.Lipsey، بول ساموبلسون P. Samuelson وسولوR.M-Solow

[2] ضياء مجيد موسوي – إقتصاديات النقود والبنوك – مرجع سبق ذكره – ص235.

[3] ضياء مجيد موسوي – أسس علم الإقتصاد – ج01 – مرجع سبق ذكره – ص185.

$$\frac{Wt - Wt\ 0}{Wt\ 0} = -e(U - U^*) \quad \ldots\ldots\ldots\ 2$$

وبتعويض المعادلة2في1نجد: $Wt - Wt\ 0 = Wt\ 0[-e(U - U^*)] \quad \ldots\ldots\ 3$

$$Wt = Wt\ 0[1 - e(U - U^*)] \quad \ldots\ldots\ 4$$

لدينا من المعادلة الأخيرة (4) أنه لكي ترتفع الأجور فوق مستواها السابق يجب على معدل البطالة أن ينخفض تحت معدله الطبيعي$U<U^*$ [1].

ثالثاً منحنى فيليبس بيانا.

تمت صياغة منحنى فيليبس بيانياً كما يلي:

الشكل رقم 02 – 03 : العلاقة السلبية بين معدل البطالة ومعدل التضخم (منحنى فيليبس).

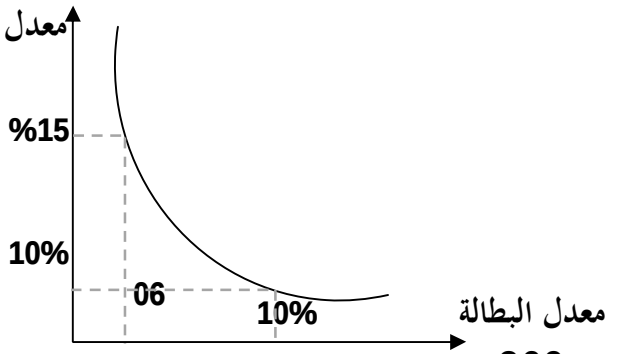

المصدر: حسام داوود وآخرون – مرجع سبق ذكره – ص260.

ويتضح من الشكل أعلاه أن النقط المختلفة الواقعة على المنحنى تمثل توليفات مختلفة من معدل البطالة ومعدل التضخم، تستطيع الحكومة أن تختار من بينها عند وضع سياساتها بشأن الاستقرار والتوظف على مستوى الاقتصاد الوطني ككل[2].فعند ارتفاع الطلب الكلي مثلا، فإن المنتج يعمل على زيادة حجم الإنتاج أي توظيف عناصر إنتاج أكثر (انخفاض معدل البطالة)، ومن ثم ترتفع أجور هؤلاء العمال مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، والتي تنعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات (ارتفاع معدل التضخم)، أي أن العلاقة بين التضخم و البطالة علاقة عكسية، وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة بين المؤشرين، وهو ما يعني "وجود علاقة تبادلية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة"[3].

** e معامل يقيس درجة حساسية البطالة لتغير الأجور.

[1] صالح تومي – مرجع سبق ذكره – ص.ص 284.285.

[2] محمد فوزي أبو السعود وآخرون - مرجع سابق - ص 302.

[3] دانيال أرنلد-تحليل الأزمات الاقتصادية للامس و اليوم- ترجمة الأمير شمس الدين - المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع– ط1 - بيروت 1992 - ص 225.

المطلب الثاني : العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة.

في كثير من الحالات ظهرت مشكلة البطالة ومشكلة التضخم معاً وبشكل كبير وملحوظ الأمر الذي خالف منحنى فيليبس، فكانت هناك معدلات بطالة كبيرة ومعدلات تضخم ملموسة، وبالتالي ظهور معدلات عالية للبطالة مصحوبة بمعدلات عالية للتضخم وهذه الحالة تدعى بالركود التضخمي[1].

وقد برزت ظاهرة الركود التضخمي في مطلع السبعينات لتقوي من تلك الشكوك التي أثيرت حول عدم صحة منحنى فيليبس، عندما بدأت الدول المتقدمة تعاني من ظاهرة تزامنت فيها معدلات بطالة عالية مصحوبة بمعدلات تضخم مرتفعة[2]، وهي يعبر عن تلك الفترات التي تشهد حالات من إرتفاع معدلات الزيادة في الأسعار، وتحدث هذه الحالة عندما يزداد حجم الطلب على السلع والخدمات في الوقت الذي ينخفض حجم التوظيف عنصر العمل.

ويمكن تعريف ظاهرة الركود التضخمي كما يلي:

التعريف الأول: الركود التضخمي هو" الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد"[3].

التعريف الثاني: الركود التضخمي هو" ظاهرة إقتصادية تعبر عن تلك الفترات الزمنية التي تشهد حدوث حالات إرتفاع معدلات البطالة المصحوبة بإرتفاع معدلات الزيادة في المستوى العام للأسعار"[4].

ويمكن تفسير العلاقة الطردية "الموجبة" بين البطالة من خلال منحنى الطلب الكلي – العرض الكلي.

فيكون لدينا:

[1] حسن أبو الزيت و هيثم الزعبي –أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن 2000 – ص150.

[2] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي – مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق – دار وائل للطباعة والنشر – ط03 – الأردن 1999 – ص274.

[3] إبراهيم لطفي عوض – ظاهرة الركود التضخمي في الإقتصاد المصري دراسة تحليلية –كلية الإقتصاد بجامعة الزقازيق – ماي 2002 – متاحة على الخط WWW.MPRA.UB.UNI-MUEENCHEN.deمحملة بتاريخ 15 ديسمبر 2012. ص26.

[4] إبراهيم لطفي عوض – مرجع سبق ذكره – ص26.

الشكل رقم02 – 04 : العلاقة الموجبة بين البطالة والتضخم.

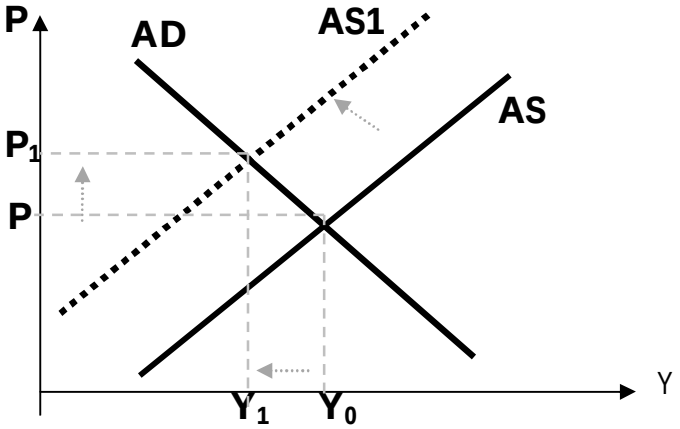

المصدر: نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف – الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات – دار حامد للنشر والتوزيع – الأردن 2006 – ط01 – ص271.

يلاحظ من الشكل بأن إرتفاع تكاليف الانتاج يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار مع بقاء منحنى الطلب الكلي ثابتاً، فترتفع الأسعار منP0إلىP1 وينخفض الناتج من Y0 إلى Y1 فترتفع معدلات البطالة مع إرتفاع معدلات الأسعار[1].

[1] نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف – الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات – دار حامد للنشر والتوزيع – الأردن 2006 – ط01 – ص.ص (271-272).

خلاصة الفصل الثاني:

لم تعد مشكلتا البطالة والتضخم مشكلة إقتصادية فحسب، بل هي كابوس يهدد جميع الإقتصاديات وخاصة النامية منها، بحيث تتمثل خطورتهما بالإضافة إلى زيادة عدد البطالين إلى هدر الطاقات الاقتصادية المتاحة، وتراجع في قيمة الثروة من خلال إنخفاض قيمتها نتيجة إنخفاض قيمة النقود، وما تخلفه هاتين المشكلتين (البطالة والتضخم) من آثار إقتصادية أهمها تراجع الناتج المحلي الإجمالي وعجز القطاع الإنتاجي وتآكل أرباحه، إضافة إلى آثار إجتماعية من شعور بالحرمان وإنتشار الفساد الإداري والآفات الاجتماعية،بالإضافة إلى تضرر الطبقة ذات الدخل المحدود والضعيف في المجتمع من جراء الإرتفاع المتواصل للأسعار، كما أن البطالة والتضخم تعبران بشكل عام عن القصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمع، وتتعدى النتائج السلبية للظاهرتين في مختلف الاقتصاديات باختلاف درجات تقدمها وتخلفها الحدود الإقليمية لاقتصاد بعينه نتيجة ترابط الإقتصادات بعضها ببعض بفعل العولمة المالية.

الفصل الثالث

الإطار الفكري التفسير الإقتصادي الدورات الإقتصادية في ظل المتغيرات الحديثة.

مقدمة الفصل الثالث:

بعد أن أصبحت العولمة الإقتصادية هي السمة المميزة للإقتصاد العالمي، خاصة منذ العقد الأخير من القرن العشرين، ومع تزايد إرتباط الإقتصاديات العالمية بفعل التكامل الإقتصادي والتكتلات الإقليمية، أو بفعل التجارة البينية بين دول العالم، أو الأهم منها ترابط الأسواق المالية وتكاملها، أصبحت هذه الروابط وخاصة المالية منها مصدرا مهما للتداعيات الإقتصادية العالمية، ومع زيادة الروابط المالية العالمية بمرور الوقت إتسع نطاق التداعيات الإقتصادية العالمية، بحيث أصبح تأثير الإضطراب المالي في أحد الأسواق المالية على الأسواق الأخرى يتوقف على طبيعة الروابط الإقتصادية والمالية على مستوى هذه البلدان، وقد أسهمت هذه الروابط في تحقيق التقارب الزمني بين الدورات الإقتصادية العالمية، وبحسب درجة إندماج الدولة في الإقتصاد العالمي، فإنه يتحدد مدى تأثرها بالتقلبات في المتغيرات الإقتصادية في دول أخرى، وبفعل الإندماج الكبير بين إقتصاديات دول العالم بفعل مؤسسات العولمة، أو بفعل التكتلات الإقليمية أصبحت هناك دورة إقتصادية عالمية ذات خصائص مشتركة بين هذه الدول.

وتشير الدراسات إلى أن هذه الدورات الإقتصادية العالمية تحدث نتيجة عدم السيطرة على المتغيرات الكلية التي تكون عرضة للتقلب نتيجة لصدمات ترد على العرض وبذلك يكون مردها إلى أسباب حقيقية (عينية)، وهذا دون إهمال مكونات الطلب ومدى أهميتها في إحداث هذه الصدمات (داخلية أو خارجية)، أو أنها تحدث نتيجة صدمات نقدية ومالية، وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الإطار الفكري لتفسير الدورات الإقتصادية في ظل المتغيرات الحديثة من خلال ثلاثة مباحث هي على التوالي:

المبحث الأول: ماهية الدورات الإقتصادية العالمية.

المبحث الثاني : الإطار الفكري لتفسير الدورات الإقتصادية العينية.

المبحث الثالث: المتغيرات المسببة للدورات الإقتصادية وإتجاه تحركها.

المبحث الأول: ماهية الدورات الإقتصادية العالمية.

إن المعطيات الإقتصادية الجديدة والتي أخذت بوادرها في الظهور منذ العقدين الماضيين من القرن الماضي، تبرز بشكل واضح بأن العالم يعيش مرحلة جديدة من الترتيبات الإقتصادية، خلافا لما عهدناه خلال معظم سنوات القرن الماضي، فمجريات الإقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة الماضية بدأت تفرز مفاهيم ومتغيرات إقتصادية جديدة مثل العولمة الإقتصادية، وترابط الأسواق المالية العالمية ومؤسساتها، وما توفرها لمختلف دول العالم من فرص وتحديات ترتبط بهذه المتغيرات، والتي أتت في جانب منها نتيجة لتفاعل سياسات إقتصادية وترتيبات دولية يتم تنظيمها من خلال مؤسسات إقتصادية متخصصة تعمل على إنسجام أكثر للمناهج والممارسات الإقتصادية بين دول العالم، وسواء تعلق الأمر بمؤسسات العولمة (FMI.BM.OMC) أو المؤسسات المالية في دول العالم المؤثرة على الساحة الإقتصادية الدولية فإن السياسات والقرارات أضحت تأخذ بشكل متزايد البعد العالمي نظرا لتشابك وترابط دول العالم[1].

المطلب الأول:تقديم الدورة الإقتصادية العالمية.

إنتقل مصطلح الدورة الإقتصادية من إقتصاد الدولة الواحدة إلى الإقتصاد العالمي بفعل المتغيرات الحديثة، المتمثلة في العولمة المالية وترابط أسواق رِوس الأموال، لتتحول معادلة الدورة الإقتصادية من بطالة + إرتفاع الأسعار (تضخم)+ إنخفاض النمو الاقتصادي= الركود إنتقلت إلى بطالة + إرتفاع الأسعار +وباء معدي=؟؟؟.

إذ لا يخفى على المتتبع للإقتصاد العالمي أن حالة الإنهيار في سوق مالي معين تتبعها فوضى عارمة في الأسواق الكبيرة والصغيرة سواء كانت مفتوحة أو مغلقة، فمنذ ستينات القرن الماضي كان يكفي أن ينظر المتتبع للإقتصاد إلى التقلبات الدورية في البلدان المتقدمة ليلاحظ عوامل تشكيل الدورة الإقتصادية العالمية، إذ إستأثرت هذه البلدان بحصة تقارب 70% من الناتج العالمي، وفضلا عن ذلك فقد كان النشاط الدوري في جانب كبير من بقية العالم يعتمد إلى حد كبير على الأوضاع السائدة في البلدان المتقدمة[2].

يبقى أن نشير إلى أن التطابق بين الدورات الإقتصادية في هذه البلدان(المتقدمة) والدورات الاقتصادية العالمية لا يمكن إعتباره امرا مسلما به، إذ أنه في عام 2007 عندما بدأ تباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصاديات المتقدمة، كان الأمل معقودا على أن تكون الاقتصادات الصاعدة والنامية محصنة بعض الشيئ من هذه التطورات، بفضل حجم وقوة الطلب المحلي في

[1] جاسم المناعي – المشهد الإقتصادي العالمي 2000- مداخلة في ندوة " الوطن العربي بين قرنين" – دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر- الشارقة –الإمارات العربية المتحدة - أفريل2004- محمل من موقع صندوق النقد العربي2012.ص01.

[2] صندوق النقد الدولي – الأزمة والتعافي – دراسات إستقصائية للأوضاع الإقتصادية والمالية العالمية – آفاق الإقتصاد العالمي – أفريل 2009 – ص.ص(11-12).

هذه البلدان من جهة وزيادة أهمية التجارة البينية الإقليمية، غير أن التكامل بين بلدان العالم عن طريق التجارة والتدفقات المالية أتاح إمكانية أكبر لإنتشار العدوى وآثارها، ومما يؤدي إلى زيادة التاثيرات المرتدة في الاتجاهين بين تطورات الدورة الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة وتطوراتها في الاقتصادات الصاعدة والنامية مما يزيد من إحتمالات الحركات المتزامنة، وإحتمالات حدوث دورة إقتصادية عالمية[1].

بدأت الدورة الإقتصادية العالمية في التبلور بشكل جلي إبتداءاً من سبعينات القرن الماضي، مرتبطة في ذلك بإقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تبين الخلفية التاريخية لتزامن فترات الركود الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية عادة مع حدوث إنخفاض كبير في النمو الإقتصادي العالمي، وذلك بحكم أن إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية هو أكبر إقتصادات العالم، وما له من تبعات على الاقتصاد العالمي، إذ وفي كل الحالات كان يصاحب فترات الركود في الاقتصاد العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية إنخفاض في نمو إجمالي الناتج المحلي في معظم البلدان الأخرى، ففي البلدان الصناعية كانت معدلات النمو تنخفض بنقطتين مئويتين في المتوسط، أي بحوالي نصف متوسط معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية، أما الأسواق الصاعدة فقد كانت أمريكا اللاتينية تشهد أعلى معدلات إنخفاض للنمو الإقتصادي، وكذلك الحال في آسيا، بينما كان تأثير هذه الفترات على النمو في إفريقيا والشرق الأوسط صغير نسبيا[2].

شكل رقم03-01: فترات الركود الإقتصادي في الولايات المتحدة ونمو الناتج المحلي الحقيقي حسب كل منطقة.

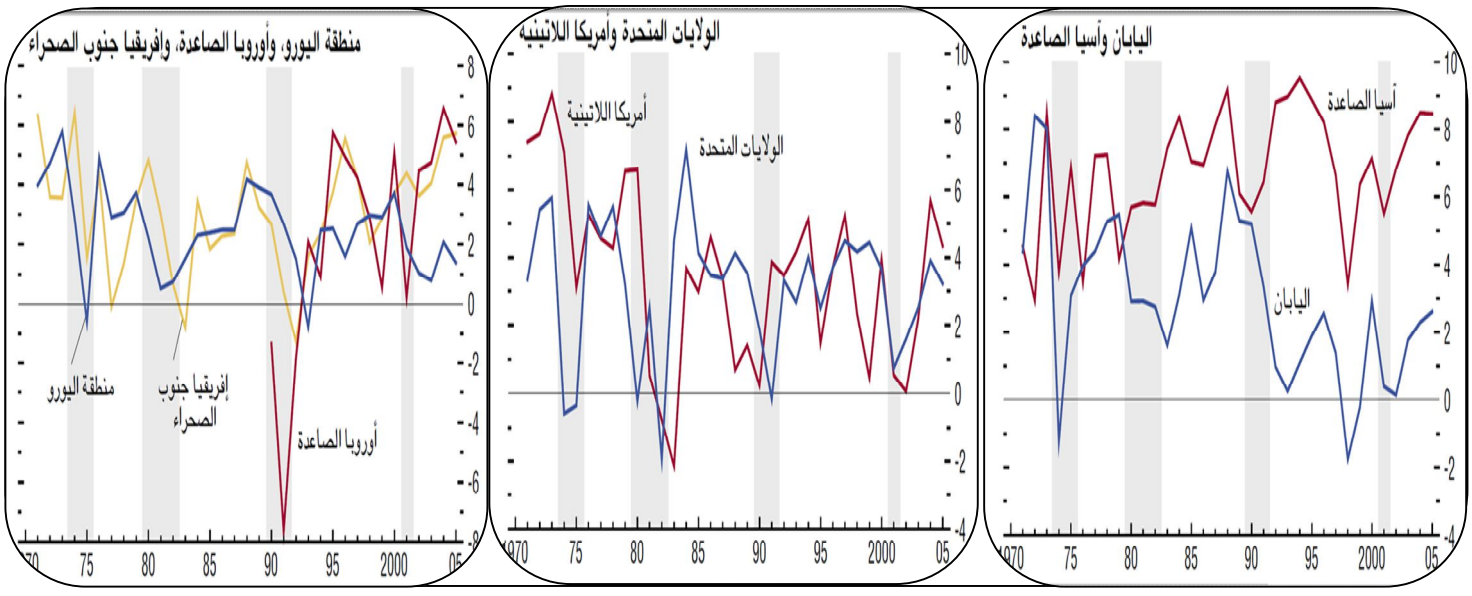

المصدر: صندوق النقد الدولي – التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي – مرجع سبق ذكره – ص121.

[1] صندوق النقد العالمي - الأزمة والتعافي – مرجع سبق ذكره – ص11.
[2] صندوق النقد الدولي – التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي - إستقصائية للأوضاع الإقتصادية والمالية العالمية – آفاق الإقتصاد العالمي – أفريل2007 –ص.ص (123-127).

ومما تجدر الإشارة إليه أن العولمة المالية والتي أصبحت هي السمة المميزة للإقتصاد العالمي منذ العقد الأخير من القرن العشرين، حيث أسهمت في تحقيق التقارب الزمني بين الدورات الإقتصادية العالمية، وبحسب درجة إندماج الدولة في الاقتصاد العالمي، فإنه يتحدد مدى تأثرها بالتقلبات في المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تحدث في دول أخرى، والتي يتم إنتقالها عبر ثلاث قنوات (Caldéron2007) هي التجارة الدولية في السلع والخدمات، التجارة الدولية في الأصول المالية، والروابط المباشرة بين قطاعات الإنتاج بين الدول[1]، ومع زيادة توثق الروابط العالمية المالية بمرور الوقت، إتسع نطاق إنتقال التداعيات المالية كوسيط لإنتقال الإضطرابات المالية من بلد لآخر.

المطلب الثاني: الخصائص المشتركة للدورات الإقتصادية العالمية.

تغير المشهد الإقتصادي العالمي بشكل لافت للنظر في العقود الأخيرة، وكان من بين القوى المحركة في هذا الشأن ذلك التكامل الإقتصادي المتزايد، مع تضاعف العلاقات التجارية والمالية العالمية، أما القوة الثانية فتتمثل في البروز المتزايد لإقتصادات السوق الناشئة، التي أصبحت مساهما أساسيا في النمو العالمي، وقد أثار هذا التغير في النظام العالمي تساؤلات حول مدى ملاءمة القول المأثور"عندما تعطس الولايات المتحدة فإن العالم يصاب بنوبة برد"، وهو ما أدى إلى إختلاف وجهات النظر حول ما إن كانت دورات الأعمال العالمية تتقارب مع الدورات الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، أو أن الأسواق الناشئة أفلحت في التباعد عن التقلبات في الدورات الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية[2].

ينبغي للصلات الإقتصادية الأوثق فيما بين الأسواق الناشئة والبلدان الصناعية أن تربط الدورات الإقتصادية فيهما معا بشكل أوثق، ومن جهة أخرى فإن حقيقة أن الأسواق الناشئة ذاتها أصبحت محركات للنمو العالمي، تبين أنه للدورات في الدول الصناعية الكبرى تداعيات أصغر لأن النمو في الأسواق الناشئة يعزل الدورة الإقتصادية العالمية[3]، وإن كانت توابع تقلبات الدورات الإقتصادية في مختلف البلدان قوية، فقد ساد الإعتقاد لفترة طويلة أن السياسات الإقتصادية معاكسة لإتجاه الدورات الإقتصادية، وذلك بسبب التأثير السلبي للصدمات سواء أكانت خارجية مثل صدمات شروط التبادل التجاري، أو داخلية مثل تأثير فشل المحصول الزراعي أو متعلقة بتأثر للتدخل السياسي، ولكن حديثا ظهرت قضايا جديدة متعلقة

[1] نشوى مصطفى – كثافة التجارة وتزامن الدورات الإقتصادية العالمية بين مصر وأهم شركائها التجاريين – مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية – المجلد13 – العدد الأول – المعهد العربي للتخطيط – الكويت 2011- ص69.

[2] إيهان كوزي وآخرون – ما مدى التباعد وما مدى التقارب في الدورات الإقتصادية العالمية- مجلة التمويل والتنمية – عدد مارس 2008 – ص37.

[3] نفس المرجع السابق – ص38.

بالدورات الإقتصادية تتمثل في كيفية الإستفادة في المدى المتوسط من الإزدهارات المولدة من الخارج مثل التحسن المفاجئ في شروط التبادل التجاري[1].

تنفرد الدول النامية في خصائص مشتركة للدورات الإقتصادية التي تعاني منها، إذ أنها تعاني من تقلبات مولدة من الداخل والخارج معاً، ويمكن أن تنشأ الدورات الداخلية عن إنهيارات في الناتج مثل تردي المحصول الزراعي في الإقتصادات الصغيرة التي تعتمد بالدرجة الأولى على المحاصيل الزراعية، أو دورات صناعية متعلقة بعدم توازن قطاعي أو تدخلات للسياسة، بينما التقلبات الخارجية تنشأ من الضعف المتزايد للأسواق الناشئة إزاء الأزمات المالية، أو لتأثير الصدمات المالية، أو لتأثير شروط التبادل التجاري في الدول النامية، والمتتبع لهذين النوعين من الدورات يلاحظ بأنهما يميلان إلى التقارب نظراً لتزايد حركة رأس المال، لذا فهروب رؤوس الأموال والتي تشترك فيها الدول النامية بصفة خاصة، يمكن أن ينتج من عوامل خارجية مثل "التغير في سعر الفائدة" و"رؤوس الأموال الساخنة"، وهو ما يؤدي إلى عدوى في الأسواق المالية، وأيضا من تغيرات في السياسات والمعاملات وحتى السياسة الداخلية[2]، والشكل التالي يبين حجم التقارب في الدورات الإقتصادية العالمية.

الشكل رقم03-02 : تقارب الدورات الإقتصادية العالمية.

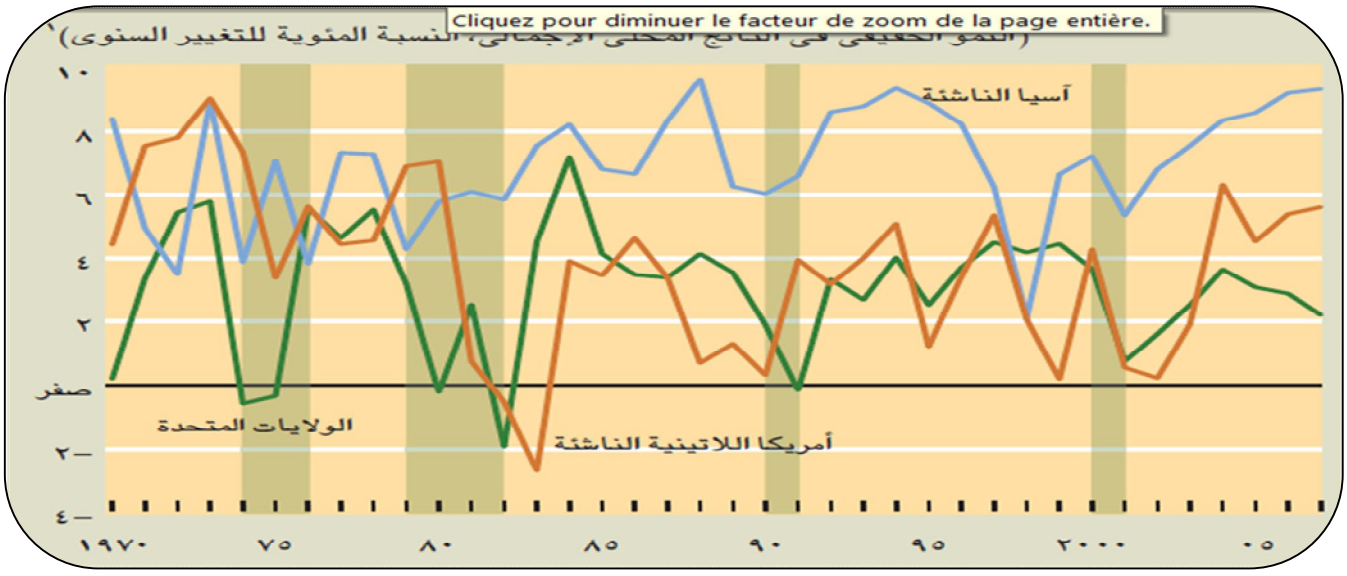

المصدر: إيهان كوزي - مرجع سبق ذكره – ص37.

[1] جاياتي غوش – سياسات الإقتصاد الكلي والنمو – مذكرة معلومات أساسية للأمم المتحدة بعنوان" الإستراتجيات الإنمائية الوطنية" – صدرت2007 –ص34.

[2] صندوق النقد الدولي – - تحديد العناصر المشتركة في التقلبات الإقتصادية العالمية - فصل التداعيات والدورات في الإقتصاد العالمي – تقارير آفاق الإقتصاد العالمي - أفريل 2007 –ص139.

وبصورة عامة يوضح تحليل إتجاهات المتغيرات الثلاث (الناتج- الإستثمار- الإستهلاك) أربع نقاط أساسية مشتركة للدورات الإقتصادية العالمية[1]:

1. يمكن للنمو في الإقتصادات الكبرى أن يسبب إنتقال تداعيات مهمة في الإقتصاديات المتقدمة والنامية، وبينما يمكن أن يكون حجم هذه التداعيات معتدلا بوجه عام، كما يمكن أن تكون التداعيات كبيرة بالنسبة للشركاء التجاريين على المستوى الإقليمي.
2. يشير هذا التحليل إلى أن حجم التداعيات إزداد بمرور الوقت.
3. بالنسبة للعديد من البلدان تبدو إضطرابات النمو الخارجية أقل أهمية من العوامل المحلية في تفسير حدوث التقلب الكلي.
4. وجود نظام سعر الصرف المرن يمكن أن يساهم في بعض الحالات على عزل الإقتصادات عن الصدمات الخارجية.

كما أن الدورات الإقتصادية تشترك في تقارب حجم التأثير أو إتجاهها أو نمطها الزمني، ويمثل العامل العالمي تقلبات شائعة بالنسبة لجميع البلدان.

والشكل التالي يبين العوامل المشتركة للدورات الإقتصادية العالمية.

الشكل رقم03 - 03: العوامل المشتركة للدورات الإقتصادية العالمية.

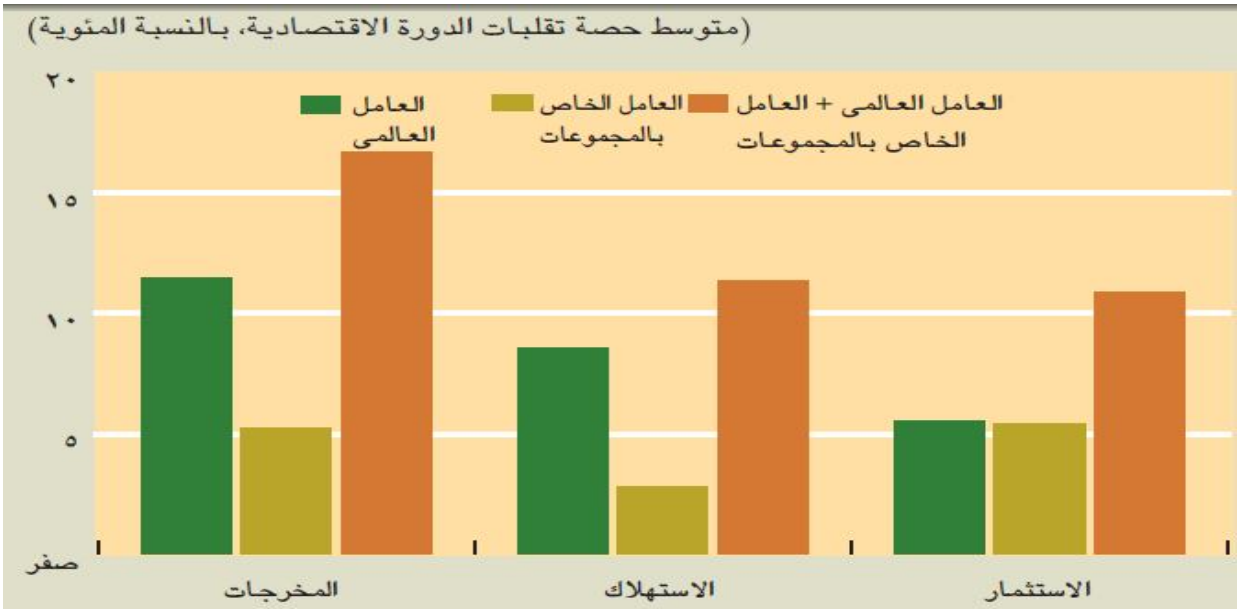

المصدر:إيهان كوزي – مرجع سبق ذكره – ص38.

[1] جاياتي غوش – مرجع سبق ذكره – ص35.

المطلب الثالث:أثر الدورات الإقتصادية العالمية على السياسات الإقتصادية.

إن المحلل للسياسات الاقتصادية العالمية خلال الفترة 2000-2012، يلاحظ أن تلك الفترة إعتمدت على فكرة مواجهة تقلبات الدورات الإقتصادية[1]، والتي ساعدت في الحد من آثار التذبذبات، أو على الأقل المحافظة على إستقرار الاقتصاد العالمي في حالات الطفرة والإنكماش الاقتصادي العالمي، الذي يتأثر إلى حد كبير بالتغيرات والتذبذبات التي تصيب قطاع المحروقات بصفة خاصة، وكما هو معروف فإن الأسواق المالية شديدة التأثر بأسعار المحروقات، والتي لم تعد وحدها المتغير الوحيد الذي يقود قاطرة النمو الاقتصادي العالمي[2]، ففي دراسة لصندوق النقد الدولي بعنوان "دورة أسعار المساكن المتغيرة وإنعكاساتها على السياسة النقدية" حيث تبين هذه الدراسة أن طفرة أسعار المساكن الأخيرة (أزمة 2008) قد أدت في العديد من الإقتصاديات، إضافة إلى توقعات إنخفاض مستوى النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي، والمدفوعة بالانخفاض الحاد في أسعار المساكن التي بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية، إلى إشعال الجدل الدائر حول ما إذا كان ينبغي لصانعي السياسات الاقتصادية الاستجابة لتحركات أسعار الأصول، لا سيما أسعار المساكن، وقد خلصت الدراسة في جزء منها إلى أن هناك إتفاق عام على أنه إذا ما إنخفضت أسعار الأصول إنخفاضاً حادا – بعد إنفجار فقاعة أسعار الأصول مثلا – ينبغي لصانعي السياسات الاقتصادية النقدية الاستجابة فورا وبقوة لاحتواء التضخم وتحقيق الاستقرار في الناتج[3]، والشكل البياني يوضح دورة الإسكان وآلية إنتقال أثر السياسة النقدية.

[1] وهذا الأمر تثبته التقارير الدورية والمنشورات والدراسات لصندوق النقد الدولي.

1. [2] محمد الجاسر – أثر الدورات الإقتصادية على السياستين المالية والنقدية في المملكة العربية السعودية – كلمة نائب محافظ البنك المركزي السعودي إلى جمعية الإقتصاديين السعوديين – صندوق النقد العربي – محملة بتاريخ 2013/01/15 - ص01.

[3] صندوق النقد الدولي – دورة أسعار المساكن المتغيرة وإنعكاساتها على السياسة النقدية – آفاق الإقتصاد العالمي - دراسات إستقصائية للأوضاع الإقتصادية والمالية العالمية ر- أفريل 2008.

الشكل رقم03- 04: دورة الإسكان وآلية إنتقال أثر السياسة النقدية.

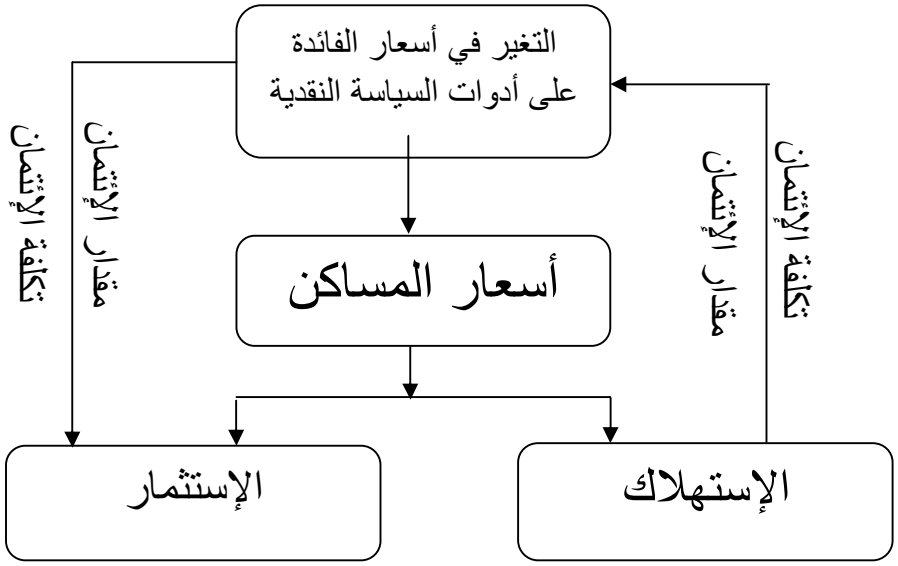

المصدر: صندوق النقد الدولي – دورة أسعار المساكن المتغيرة وإنعكاساتها على السياسة النقدية.- مرجع سبق ذكره – ص119.

في دراسة أخرى لصندوق النقد الدولي بعنوان "الخروج من الركود الكبير" خلصت إلى أن دورة أسعار المساكن التي تفجرت في سنة 2008، والتي ألقت بأعبائها المدمرة على الإقتصاد العالمي، فقد تهاوت مستويات الإئتمان وإنهارت التجارة الخارجية، ونضبت تدفقات رؤوس الأموال، وشهد النمو العالمي هبوطاً حادا، وإرتفعت معدلات البطالة إرتفاعا كبيرا، تحرك صناع السياسات الإقتصادية بموجبها لمواجهة الأزمة من خلال تنفيذ مجموعة من التدابير على مستوى السياستين النقدية والمالية العامة، وسياسات القطاع المالي[1]، وبغض النظر عن مدى نجاحها أو فشلها في تحويل إتجاه الدوامة الهبوطية، فإن صناع السياسات الاقتصادية قد سطروا على أساس هذه الدورة سياسات اقتصادية مستقبلية، تتمثل في تخفيض مكامن الخطر السيادي التي قد تهدد الاستقرار المالي العالمي، وتطيل أمد الدورة الاقتصادية والتي تزامنت مع فقاعة الديون السيادية في أروبا، كما أن صانعوا السياسات الاقتصادية قد ألغوا تدابير التسيير النقدي في معظم الإقتصادات الصاعدة وبعض الإقتصادات المتقدمة دعما لتصحيح أوضاع المالية العامة، وسحب الدعم الطارئ المقدم للقطاع المالي، ويشكل إستمرار معدلات البطالة المرتفعة تحديا على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية بإعتبارها (معدلات البطالة) من أبرز آثار الدورة الاقتصادية[2].

يبقى أن نشير إلى أن سياسات سعر الصرف وميزان المدفوعات بشكل عام، ذات حساسية كبيرة لتقلبات الدورة الإقتصادية، وهي غالبا ما تثير قلق صانعي السياسات الاقتصادية لأنها تستطيع أن تضعف

[1] صندوق النقد الدولي – الخروج من الركود – التقرير السنوي " دعم التعافي العالمي المتوازن" تقرير سنة 2010 – ص.ص(11-12).
[2] إبراهيم السقا – تقرير عن كيفية حدوث أزمة الديون السيادية – أستاذ الاقتصاد بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت – منشور على موقعwww.aldawas.ahkwt.com بتاريخ 26-02-2012.

القدرة التنافسية للإقتصاد العالمي، مما تجدر الإشارة إليه أن ميزان المدفوعات بإحتوائه لحساب تدفقات رأس المال، جدير بالمراقبة الوثيقة، إذ ينبغي لصانعي السياسات الاقتصادية مراقبة السلوك المشترك للتدفقات وعلاقتها بالدورات الاقتصادية، ناهيك على أن هناك أدلة على أن إصلاحات القطاع المالي هي أدوات للتنبؤ المبكر بفترات الرواج والكساد الاقتصادي[1].

المبحث الثاني : الإطار الفكري لتفسير الدورات الإقتصادية العينية.

يطلق على هذه النظرية في الفكر الانجلوسكسوني مصطلح دورات الأعمال العينية، أما في الفكر اللاتيني فهناك من يطلق عليها مصطلح دورات الأعمال العينية، أو إسم نظرية الدورات الاقتصادية العينية*.

المطلب الأول: الصيغة الأساسية لنموذج الدورات العينية.

تقوم نظرية الدورات الاقتصادية العينية في تفسيرها للتقلبات الاقتصادية على فرضية أساسية هي الاستجابة المثلى لأطراف النشاط الاقتصادي(العائلات – قطاع الأعمال) للصدمات الخارجية، فالأعوان الاقتصاديون في سبيل تعظيم دوال منافعهم أو أرباحهم، يخضعون لضغوط الميزانية أو الضغوط التكنولوجية، لذا يضطرون إلى إجراء عدة موازنات تقود إلى الإحلال بين المتغيرات الاقتصادية الأخرى[2].

وتقوم نظرية الدورات الاقتصادية على انتقاد نظرية لوكاس التي يرى بأنها تتولد عن عوامل نقدية بحتة، وإنما تقوم على عوامل حقيقية (عينية خالصة)، أي عن المتغيرات التي تحدث في المحيط الاقتصادي وخاصة التطور التقني والتكنولوجي وحدوث تغير في تفضيلات الأعوان الاقتصاديون، الناتجة عن الموازنة بين أكثر من خيار داخل الحيز الزمني[3]، وقد توصلت نظرية الدورات العينية إلى استنتاجين أساسيين هما:

الأول: أن إنعكاسات التقلبات العينية على الاقتصاد المتوازن كافية بذاتها لإحداث تقلبات اقتصادية فيه، فالاستجابة المثلى لأطراف النشاط الاقتصادي للأزمات ذات الطبيعة العينية، تحدث تأثيرا على الاقتصاد محققة بذلك نمو قطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى، وتتكرر حالات التوسع والانكماش على مستوى الاقتصاد ككل، وتتخذ شكل دورة اقتصادية عينية، وهي تتخذ أشكال عديدة فقد تكون في مستويات الانتاج، أو في الإنتاجية (إنتاجية عوامل الانتاج)، أو في النفقات الحكومية، إلا أنها في أغلب الأحيان تأخذ شكل أزمة في الإنتاجية تتسع وتنتشر خلال الفترات الموالية ناتج عن زيادة غير عادية في

[1] جون بلدورن وآخرون – دورات الرواج والكساد محفزاتها وإنعكاساتها على السياسات – سبتمبر 2011- ص.ص (65 -69).
*ليس هناك فرق بين المصطلحين، إلا أنه ليس هناك ترجمة حرفية دقيقة له إلى اللغة العربية.
[2] عبد الباسط وفا – مرجع سبق ذكره – ص.ص (11-12).
[3] دحمان سمير بواعلي – مرجع سبق ذكره – ص199.

مخزون رأس المال، وللإشارة فإن تيار نظرية الدورات العينية يرى بأن النقود تنعكس على النشاط الاقتصادي إلا أنها ليست ضرورية لإحداث التقلبات الاقتصادية[1].

الثاني: أن نظرية الدورات العينية تقوم على فرضية أساسية وهي أن الأعوان الاقتصاديون يستجيبون للأزمات العينية بطريقة مثلى ومبررة، وتقوم بناءاً على ذلك بتعديل توجهات تفضيلاتها داخل الحيز الزمني، ومنه فإن نظرية الدورة العينية ترى بأن إعاقة الوصول إلى إستقرار النشاط الاقتصادي تتمثل في الأزمات العينية التي تنجم عن العرض(عرض عوامل الانتاج)، فالأعوان الاقتصاديون يعيدون ترتيب أوضاع التحرك طبقا لمقتضيات السلوك الأمثل القاضي بتعظيم المنفعة، وهذا الخيار الذي يجري داخل الحيز الزمني يتعلق بالإحلال بين (العمل والراحة – الاستهلاك والادخار) والتي يترتب عليها حدوث تقلبات بالخصوص في الانتاج والتوظيف، حيث تتوقف آثاره على طبيعة الأزمة - سلبية أو إيجابية[2]، كما يبين التمثيل البياني .

الشكل رقم 03-05: تمثيل بياني يبين إنعكاس أزمات الإنتاجية.

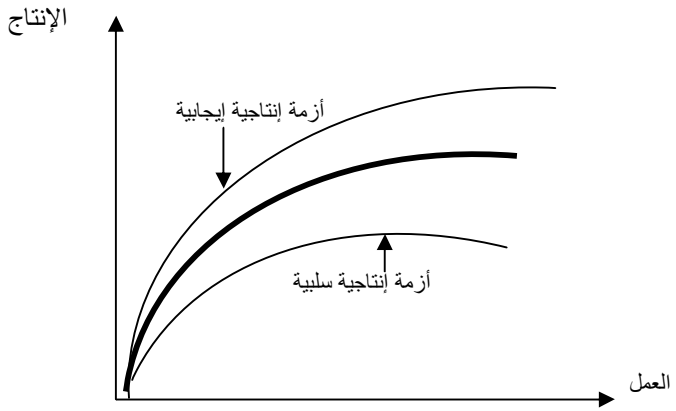

المصدر: دحمان سمير بواعلي – مرجع سبق ذكره – ص200.

يسرد التاريخ الاقتصادي العديد من الدورات ذات الطابع العيني منها (حدوث كوارث طبيعية تؤثر سلبا على القطاع الزراعي- إضطرابات سياسية أو أمنية وعدم إستقرار الهياكل الاقتصادية وإنتضامها)، إلا أن أهمها والذي يتكرر بشكل دروي هي الصدمات الناتجة عن أسعار الطاقة وإمدادات النفط بشكل خاص، وما ينتج عنها من إرتفاع للعوائد من صادرات النفط، والتي تشكل قوة دافعة للنمو تتمثل في تسارع الإنفاق المحلي خاصة الإنفاق الحكومي والإستثمار، كما أن الدورة العينية قد تنتج من الطريقة التي

[1] جون نايهانز – ترجمة صقر أحمد صقر – تاريخ النظرية الإقتصادية الإسهامات الكلاسيكية 1720- 1980- المكتبة الأكاديمية – ط01 – القاهرة1997 – ص734.

[2] محمد الجاسر – أثر الدورات الإقتصادية على السياستين المالية والنقدية في المملكة العربية السعودية – كلمة نائب محافظ البنك المركزي السعودي إلى جمعية الإقتصاديين السعوديين – صندوق النقد العربي – محملة بتاريخ 2013/01/15 –ص.ص (3-4).

يمكن أن تسير بها عوائد هاته الطفرات البترولية السابقة، كما أن المكاسب المالية المفاجئة المحققة قد تؤدي إلى الإبطاء من عملية الإصلاح الهيكلي في الدول التي تنفذ إصلاحات إقتصادية[1].

المطلب الثاني : الدورات الإقتصادية العينية ونموذج التوازن – العرض الكلي – الطلب الكلي**AD/AS.**

خلال القرنين الماضيين وهي المدة التي يقدر بها عمر الإقتصاد برزت نظريتان من بين العديد من النظريات وهما النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية، وهاتين النظريتين تبلورتا لتفسير التقلبات الإقتصادية، ومع أنهما يتفقان في إستخدامهما للتغيرات الحاصلة في العرض الكلي والطلب الكلي، إلا أن كل منهما تختلف عن الأخرى في تحليلها ونظرتها للعرض الكلي، إلا أن الإختلاف الأبرز بين النظريتين هو في تحليل كل منهما للعرض الكلي ومدى التركيز على جانب العرض الكلي(الكلاسيك) أو على جانب الطلب الكلي (كينز)، إلا أنه في سبعينات القرن الماضي ظهرت دراسات تولي الأهمية نفسها لجانبي العرض الكلي والطلب الكلي، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

تقوم نظرية الدورات العينية على فرضية أساسية مفادها أن الإقتصاد الذي تسوده التوقعات الرشيدة، وتمتاز فيه الأسعار بالمرونة التامة، وتتحقق فيه المعرفة الكاملة بأحوال السياسة النقدية وتوجهاتها، المفروض في هذا الإقتصاد الذي تسوده هذه المعطيات أن تفقد النقود تأثيرها على المتغيرات الحقيقية بالكامل، وفي مثل هذا الإقتصاد الذي ينحصر فيه دور العوامل النقدية وتتحول فيه إلى عوامل محايدة، فإن السبيل الوحيد للتأثير في مستوى الإنتاج والتوظيف - سينحصر في العوامل الحقيقة[2]، ولعل نموذج التوازن الكلي AD/AS هو الذي يعكس هذه الفرضيات، وهو الإطار المناسب لعرض نظرية الدورات العينية، إذ أنهما يشتركان في الفرضيات السابقة كل منهما يأخذ فترة التحليل طويلة الأجل.

1. دراسة الطلب الكليAD (aggregate demand).

1.1 تعريف الطلب الكلي: يمكن تعريف الطلب الكلي كما يلي:

التعريف الأول: يمكن تعريفه حسب النظرية الاقتصادية الكلية على انه "الطلب الكلي هو مجموعة من السلع والخدمات – معبرا عنها بالناتج القومي الإجمالي الحقيقي التي يرغب ويستطيع المشترون الإنفاق للحصول عليها عند مختلف المستويات العامة للأسعار"[3].

[1] حاتم أمير مهران – عرض كتاب " تقرير البنك الدولي حول إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا2005 آخر التطورات والآفاق المستقبلية الإقتصادية – الطفرة النفطية ولإدارة العوائد المالية – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية - المجلد الثامن – العدد الثاني – يونيو2006 – ص.ص(40-43).

[2] أسامة بشير الدباغ – البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية - الأهلية للنشر والتوزيع – الأردن 2007 – ص361.

[3] حسام داوود وآخرون – مرجع سبق ذكره – ص143.

التعريف الثاني: هو "مجموع السلع والخدمات النهائية التي يطلبها المستهلكون والمؤسسات الإنتاجية والحكومة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة"[1].

من خلال ما سبق يمكن صياغة **تعريف الطلب الكلي** على أنه "مجموع السلع والخدمات التي يرغب ويستطيع الأعوان الاقتصاديون الإنفاق للحصول عليها، عند مستويات سعر معينة وفي وقت محدد".

2.1 إشتقاق منحنى الطلب الكلي:

هناك علاقة عكسية تجمع بين مستوى السعر ومستوى الدخل على جانب الطلب، ويمثل الرسم المقابل كيفية اشتقاق منحنى الطلب الكلي AD نتيجة لتأثر سوق النقد بتغيرات السعر.

بما أن لكل مستوى دخل توازني مستوى من الأسعار، ومنه فعند مستوى الدخل التوازني Y1 يقابله مستوى الأسعار P1، وبالإسقاط عمودياً تكون النقطة الأولى، وعند التوسع في السياسة النقدية بزيادة عرض النقود Ms فيرتفع مستوى الأرصدة الحقيقية $\frac{M}{P}$ وبالإسقاط عمودياً تكون النقطة الثانية.

وبتوصيل النقطتين نحصل على منحنى الطلب الكلي.

وما يلاحظ أن ميل منحنى الطلب الكلي سالب دلالة على وجود العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار P والناتج الحقيقي، والميل السالب راجع إلى الأثر الذي تحدثه الأرصدة النقدية الحقيقية $\frac{M}{P}$[2].

[1] نفس المرجع – ص143.
[2] محمد فوزي أبو السعود – مقدمة في الإقتصاد الكلي مع التطبيقات – الدار الجامعية – الإسكندرية 2004 – ص288.

الشكل رقم 03-06 : إشتقاق منحنى الطلب الكلي.

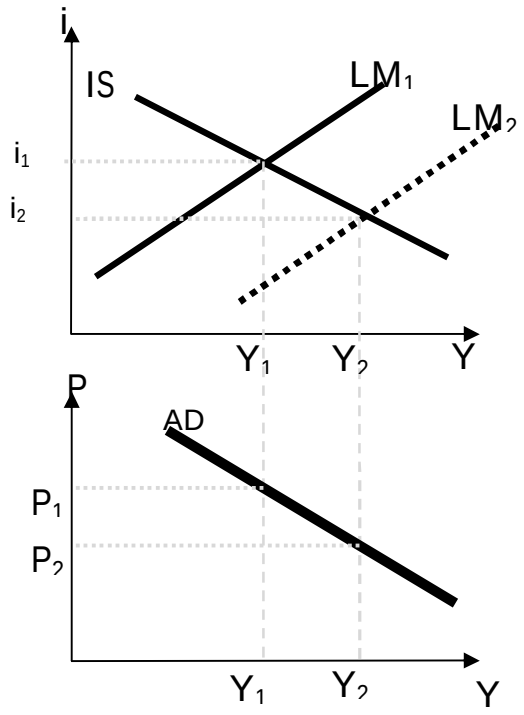

المصدر:محمد فوزي أبو السعود – مقدمة في الإقتصاد الكلي مع التطبيقات – الدار الجامعية – الإسكندرية 2004 – ص288.

1. دراسة العرض الكلي AS (aggregate Supply) :

1.2 تعريف العرض الكلي:

يمكن تعريف العرض الكلي كما يلي.

التعريف الأول: العرض الكلي هو"كمية السلع والخدمات النهائية التي يرغب البائعون في بيعها والتي قد لا تتعادل بالضرورة مع الكمية الموجودة بحوزتهم من الناتج الكلي"[1].

التعريف الثاني: العرض الكلي هو"كمية الإنتاج التي تكون المؤسسات مستعدة لعرضها (إنتاجها وبيعها) عند كل مستوى سعر معطى"[2].

2.2 ثانيا: إشتقاق منحنى العرض الكليAS.

يمكن إشتقاق محنى العرض الكلي كما يلي:

[1] صقر أحمد صقر – النظرية الإقتصادية الكلية – وكالة المطبوعات – الكويت 1997 – ص96.
[2] توم صالح – مرجع سبق ذكره – ص277.

الشكل رقم 03 – 07: إشتقاق منحنى العرض الكلي.

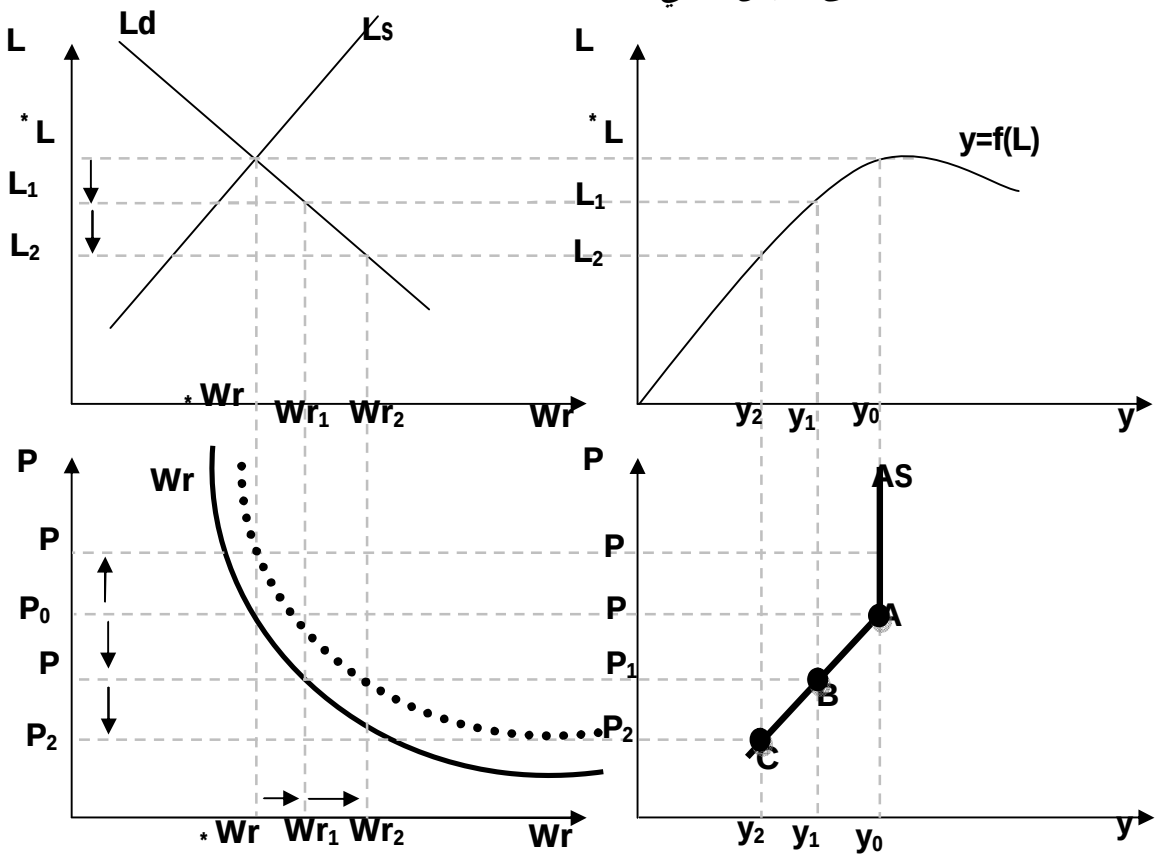

المصدر: عمر صخري – التحليل الإقتصادي الكلي – ط07 - ص277.بتصرف

من خلال الشكل أعلاه:

يتحدد منحنى العرض الكلي بحجم اليد العاملة المستخدمة في العملية الإنتاجية (توازن سوق العمل) والذي يكون بتقاطع منحنى عرض العمل Ls مع منحنى طلب العملLd، وبهذا التقاطع يتحدد مستوى الأجر الحقيقي والذي هو المحدد الأول لحجم الاستخدام، وبإسقاط مستوى العمالة التوازني *L على الجزء03 يتحدد حجم الإنتاج التوازني، وبإسقاط هذا الحجم التوازني للإنتاج على الجزء04 نحصل على النقطةA، وذلك بعد تحدد مستوى الأسعار من الجزء 03، والذي يتحدد من علاقته بمستوى الأجر الحقيقي $P = \frac{W}{wr}$ إسقاطه على الجزء04.

عند تغير مستوى الأسعار، وليكن بالانخفاض من P0إلىP1، عندها يرتفع مستوى الأجر الحقيقي، وهو يؤدي بالمؤسسات الإنتاجية إلى تخفيض حجم العمالة، وهو ما يؤدي إلى خفض مستوى الإنتاج، وبالإسقاط على الجزء03 نلاحظ تراجع حجم الإنتاج، وبالإسقاط على الجزء04 تتحدد النقطةB، وذلك بعد تحديد مستوى الأسعار من الجزء03.

لنفرض أن مستوى الأسعار إنخفض من P1إلى P2، هنا تقوم المؤسسات مرة أخرى بخفض مستوى التشغيل، وتقوم بتسريح العمال نتيجة إنخفاض الأسعار وتراجع أرباحها جراء هذا الإنخفاض، وبالإسقاط على الجزء 03 نجد أن مستوى الناتج قد إنخفض مرة أخرى نتيجة خفض حجم اليد العاملة، وبالإسقاط على الجزء04 تكون لدينا النقطة C، وذلك بعد تحديد مستوى الأسعار الجديد.

لنفرض أن مستوى الأسعار قدر أرتفع من P0 إلىP3، فإن هذا سيؤدي بالمؤسسات الإنتاجية إلى رفع مستوى التشغيل نتيجة إنخفاض مستوى الأجر الحقيقي، وبالإسقاط على الجزء03 نجد أن الإنتاج لم يتغير لأنه في هذه الحالة (إرتفاع الأسعار) ستقوم النقابات العمالية بالمطالبة بمستوى أجر نقدي أعلى من المستوى السابق، وبالإسقاط على الجزء الرابع نجد أن مستوى العرض الكلي يصبح عموديا، وذلك بعد تحديد مستوى الأسعار، وهنا نلاحظ أن منحنى الأجر الحقيقي قد أرتفع لكنه إرتفاع ظاهري نتيجة إرتفاع الأسعار والأجور الإسمية معا(فرضية مرونة الأسعار والأجور التامة).

2. التوازن بين العرض الكلي والطلب الكليAD/AS.

يقصد بالتوازن الكلي في نموذج العرض الكلي – الطلب الكليAS-AD تلك الحالة التي تكون فيها طلبات الأعوان الاقتصاديين(AD) متعادلة مع مستوى الانتاج للأعوان الاقتصاديين(AS)، أو هو تلك الحالة التي يتحقق عندها توقعات مختلف الأعوان الاقتصاديين(AS-AD)، وتتحقق هذه التوقعات في حالة تقاطع منحنى AD الذي يعبر عن العلاقة السلبية بين الناتج(Y) ومستوى الأسعار(P) مع منحنى العرض الكلي (AS) الذي يعبر عن العلاقة الطردية بين الناتج ومستوى الأسعار، وبما أن منحنى العرض الكلي يتكون من ثلاثة أجزاء يكون منحنى التوازن كما يلي:

الشكل رقم03-08 : التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي.

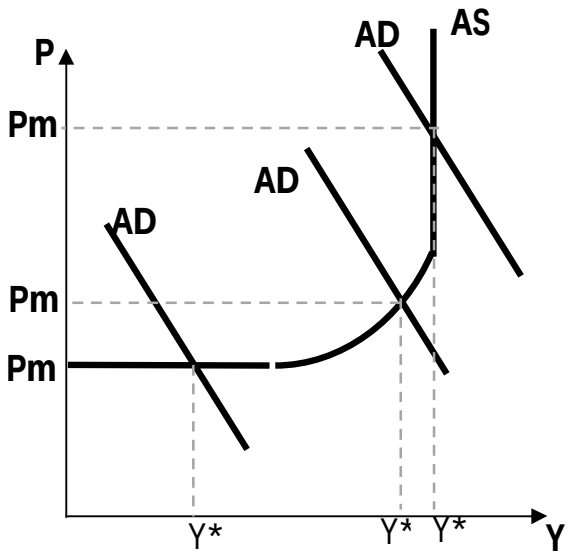

المصدر: نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف – مرجع سبق ذكره – ص150.

حسب منحنى AS يكون التوازن حسب كل مدى من منحنى العرض الكلي، وكل مدى منها ينطبق على مرحلة من مراحل التقلبات الإقتصادية، وهو المقصود من عرضنا لهذا النموذج وهو كالتالي:

المدى الكلاسيكي: هو الجزء العمودي في الشكل أعلاه، وهو ينطبق على فترات التي يصل فيها الإقتصاد إلى حالة الإستخدام الكامل، وعندها تبدأ الأسعار بالإرتفاع بمعدلات عالية دون إمكانية رفع الناتج الكلي، وهذه المرحلة تفسر فترات التضخم للأسعار عندما يصل الإقتصاد إلى أقصى إمكاناته، بحيث يصل إلى أقصى إنتاج يمكن تحقيقه في الأمد القصير، أي أن طاقاته الإنتاجية تكون مستغلة بالكامل، وتكون البطالة عندها في أدنى مستوى لها، ويتحقق هذا في فترات الإزدهار الإقتصادي (الذروة)[1]، وللتفصيل أكثر، فإنه في هذا المدى (AS عمودي – الفترة طويلة الأجل)، فإن مستوى الانتاج يتحدد بحجم الموارد والتكنولوجيا المتاحة للإقتصاد عند نقطة زمنية محددة، وبالتالي فإننا نكون أمام فرضية بقاء هذه الموارد ثابتة عند هذه النقطة الزمنية المحددة، ولكنه كما نعلم أن حجم الموارد الاقتصادية يتغير باستمرار عبر الزمن بسبب عوامل مختلفة أهمها الإستثمار وتراكم رأسا المال والتطور التكنولوجي الذي يزيد من حجم الإنتاجية، وبالتالي فإن منحنىAS ينزاح يمينا بفعل هذه التطورات، وبالطبع فإن حجم الزيادة في العرض الكلي سوف تزيد من حجم الدخل، الذي يترجم بفعل تكيفات AS قصيرة الأجل والطلب

[1] نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف – الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات – دار الحامد للنشر والتوزيع – ط1 – الأردن2006 – ص.150.

الكلي إلى تغيرات سنوية في الإنتاج والدخل الفعلي وإرتفاع حجم العمالة وإستقرار المستوى العام الأسعار[1].

المدى الكينزي: وهو الجزء الأفقي من المنحنى، وينطبق عادة على حالات الكساد الشديد عندما تكون هناك طاقات إنتاجية فائضة، ومعدلات بطالة عالية، وتنخفض الأسعار والأجور إلى أدنى حد لها بسبب تباطؤ الإستهلاك بالدرجة الأولى وإنخفاض الطلب الكلي، في هذا المدى يمكن زيادة الإنتاج بدون حدوث أي إرتفاع في الأسعار والأجور، والعمل على خفض معدلات البطالة دون حدوث موجات تضخمية[2].

المدى الوسيط: وهو الجزء الواقع بين الحالتين المتطرفتين، وينطبق على فترات التوسع والإنتعاش في الإقتصاد عندما يبدأ الإنتاج الكلي بالارتفاع باتجاه مستوى الاستخدام الكامل، حيث تصل معظم الصناعات إلى إستغلال كامل طاقاتها الإنتاجية أو تكاد، إلى أن تصل إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية، بحيث لا يمكن زيادة العرض الكلي فترتفع أسعار المنتجات، بينما تبقى صناعات أخرى تعمل دون طاقاتها القصوى، في هذا المدى تبدأ الأسعار والأجور بالارتفاع التدريجي مع استمرار ارتفاع الانتاج، وهنا تظهر بوادر موجات تضخمية مع بقاء الإقتصاد دون التشغيل الكامل، وهو ما يظهر وجود معدلات عالية من البطالة والتضخم معاً (ركود تضخمي)[3].

المطلب الثالث: نظرية الدورات الإقتصادية العينية في النظرية النقدية.

تشهد بلدان العالم الرأسمالي منذ الثورة الصناعية وحتى الوقت الحاضر دورات أعمال أحدثت العديد من التقلبات والاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لها، وقد تراوحت تلك الدورات بين دورات حادة وعميقة وذات آثار كبيرة، ودورات بسيطة وذات آثار جزئية (على بعض أوجه النشاط الاقتصادي) إضافة إلى تغير بعض صفاتها تاريخيا (مثل قصر أمدها الزمني وتقاربها).

وقد أثار تفسير دورات الأعمال الكثير من وجهات النظر المختلفة في الفكر الاقتصادي من قبل المذاهب الاقتصادية المعاصرة، فكل مذهب له تفسيره الخاص بخصوص أسباب هذه الدورات وسبل معالجتها، مع ملاحظة أن هناك اتجاهان رئيسان في تفسير دورات الأعمال، الاتجاه الأول يميل إلى تفسيرها في إطار عدم التوازن، منطلقاً من فكرة أن الأزمة هي تعبير عن حدوث اختلال في الأسواق، وهو ما تراه

[1] إسماعيل محمد هاشم – مرجع سبق ذكره - ص118
[2] نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف – مرجع سبق ذكره – ص.150.
[3] نفس المرجع – ص.150.

المدرسة النمساوية، حيث نظرت إلى دورات الأعمال على أنها أزمة اقتصادية تخل بالتوازن العام، وهي ناتجة بالدرجة الأساس عن قيام البنوك المركزية بالتدخل في النشاط الاقتصادي، من خلال التلاعب بأسعار الفائدة وعرض النقود، فقد عزت تلك المدرسة دورات الأعمال إلى التوسع الائتماني، فعندما تقوم السلطات النقدية بسياسات توسعية ستؤثر بذلك على سعر الفائدة الذي يشجع على زيادة الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى التضخم،والاتجاه الثاني يرى أن دورات الأعمال هي حالة طبيعية تتوافق تماماً مع حالة التوازن المستمرة في الأسواق[1].

وقد ظهر **الإتجاه الأول** في ستينات القرن الماضي، مستنداً على نظرية التوازن العام الذي توضح أن التوازن العام صالح لوصف الأوضاع طويلة الأجل، أما (Walrasien Equilibrium Theory) الأوضاع التي تحدث في الأمدين المتوسط والقصير فينطبق عليها التحليل الكينزي في نظرية التقلبات، فتلك التقلبات –حسب التحليل الكينزي - تعبر تعبيراً صادقاً عن عدم قدرة الاقتصادات اللامركزية على العودة إلى مستوى التوازن.

أما **الإتجاه الثاني** الذي يفسر دورات الأعمال على أنها ظاهرة في صلب نموذج التوازن، فقد تبنته المدرسة النيوكلاسيكية، التي رأت انه من الواجب شرح التقلبات الاقتصادية دون استدعاء فكرة الاختلال في الأسواق، فمن المفروض أن تلك الأسواق متوازنة بصفة دائمة، وتعليلها أن الدورات لا تنتج عن أزمات الطلب – كما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الأول - وإنما هي ناتجة عن أزمات العرض، مما يعني أن هذه التقلبات إرادية، وتعد بالتالي حاصل استجابة الأطراف الاقتصادية لعوامل خارجية، كحدوث زيادة في عرض العمل نتيجة أزمة تكنولوجية ايجابية تجعل مردوديته أكثر إرتفاعا[2]، وسنتناول الإتجاه الثاني بإعتباره الأحدث في تفسير الدورات الإقتصادية العينية.

إن العوامل الحقيقية وخاصة المتعلقة بالاستثمار تلعب دور أساسي في توليد الدورات حيث كان ذلك هو إتجاه أغلب الاقتصاديين بعد الكساد العظيم، في حين أن العوامل النقدية لم يكن لها ذلك النصيب من الاهتمام، وهذا ما خلق اتجاه معاكس لدى بعض الاقتصاديين وخاصة الذين ينتمون إلى مدرسة شيكاغو والذين يتزعمهم الاقتصادي الأمريكي (ملتون فريدمان)، من خلال دراسة تاريخ النقود في الولايات المتحدة، حيث وجد أن هناك علاقة معنوية قوية بين الرصيد النقدي والكساد[3] خلال الفترة بين 1870-1960[4]، وتتلخص نظرية – فريدمان ومن ورائه النقديون - في تفسير الدورة الاقتصادية

[1] جواد كاظم البكري - مقال بعنوان "دورات الأعمال في المدرسة النمساوية / مع إشارة إلى نموذج قائمة الكلف الصغيرة" - جامعة بابل – منشور على موقع www.docudesk.comمحمل بتاريخ 03ماي 2013- ص02.

[2] نفس المرجع السابق – ص01.

[3] أوس فخر الدين أيوب وأحمد حسين الهيتي – دور السياسة النقدية والمالية في النمو الإقتصادي – مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية – المجلد الرابع – العدد الثامن – سنة2012 – ص24.

[4] صقر احمد صقر - النظرية الاقتصادية الكلية - الطبعة الثانية - وكالة المطبوعات الكويتية -الكويت 1983 - ص477 .

على فكرة النقود وآلية انتقال آثارها، إذ يرى النقديون أن التعديلات تحدث على نطاق واسع من الأصول وأن إطار نموذج IS-LM الضيق لا يستوعب جوهر التعديل، حيث أن في معظم صيغ هذا النموذج افترض عرض النقود له تأثير على الدخل من خلال سعر الفائدة والاستثمار، ولكن دخول البنك المركزي السوق المالية وقيامه بزيادة عرض النقد من خلال مشترياته للسندات، سوف يؤدي إلى آثار مضاعفة، فأسعار الأوراق المالية تزيد وبذلك ينخفض العائد ويتغير تركيب محفظة الأوراق المالية لدى الجمهور، ففي هذه الحالة الناس يحوزون مزيد من النقود وكمية اقل من الأوراق المالية، وبما أن الجمهور لا يرغب في حيازة هذه النقود الكثيرة فإنهم يتجهون إلى إعادة ترتيب محافظهم المالية حتى يخفضوا حيازتهم النقدية، فقد يلجئون إلى شراء أوراق مالية رائجة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي انخفاض عائدها، وهذا ما يدفع الناس إلى زيادة الطلب على الأصول الأخرى مثل الأسهم والأصول العينية، وهذا ما يدفع إلى زيادة أسعارها أيضا لكن هذه الزيادة التي لها تأثيراتها الإضافية المتمثلة في ارتفاع أسعار السلع والخدمات وتزداد الأرباح ويستمر النشاط الاقتصادي بالتوسع حتى يكتشف هؤلاء أنهم غالوا كثيرا في التوسع ولاسيما أن الطلب على النقود لن يرتفع بنفس نسبة ارتفاع الأسعار لأن الأفراد يقيسون طلبهم بالأسعار الثابتة وللفترة الماضية، وان هذا الإعتماد في المغالاة سوف يؤدي إلى بيع بعض السندات، وما يقابل ذلك بانخفاض أسعارها وارتفاع أسعار الفائدة وتقل الرغبة في شراء السلع الرأسمالية ويبدأ النشاط الاقتصادي بمواجهة الانكماش حتى يصل إلى قعر الكساد، لتبدأ دورة اقتصادية جديدة[1]. ولابد من الإشارة إلى أن المدرسة النقدية قامت على الافتراضات الآتية[2]:

1. إن نظرية كمية النقود هي نظرية للطلب على النقود لا نظرية إنتاج أو دخل نقدي أو مستوى أسعار.
2. لا تفترض ثبات سرعة دوران النقود.
3. إن النقود هي من الأصول أو الموجودات وهي سلعة رأسمالية.
4. الثروة هي شاملة لكل مصادر الدخل.
5. أن الطلب على النقود يعتمد على الثروة والتدفقات المستقبلية للدخل.

وتخلص هذه النظرية إلى أن الدورات الاقتصادية تتسم بما يأتي[3]:

- ❖ كبر حجم التقلبات في الإنتاج والعمالة.
- ❖ اختلاف الدورات الاقتصادية في طولها ومدتها تشكل صدمات جانب العرض مصدر لهذه الدورات، وتؤكد النظرية النقدية على انتقال معدل نمو عرض النقد الذي يؤدي إلى تغيرات فجائية غير متوقعة في النشاط

[1] صقر احمد صقر – مرجع سبق ذكره – ص477.
[2] مايكل ابد جمان - ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة - دار المريخ للنشر ، الرياض 1988 ص333
[3] باري سيجل - ترجمة طه عبد الله منصور- النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين - دار المريخ للنشر1987 – ص548.

الاقتصادي، ويعتقد النقديون بأن منحنى الطلب على النقود هو دالة مستقرة للدخل وسعر الفائدة والثروة لا تعتبر مصدرا رئيسيا للتقلبات الاقتصادية، ويؤكدون على انتقالات عرض النقود لأنها حسب اعتقادهم نابجة عن السياسات النقدية أو عوامل أخرى، وأن السبب الحقيقي للدورات نابجة عن صدمات عرض النقد التي تواجه الاقتصاد.

المبحث الثالث: المتغيرات المسببة للدورات الإقتصادية وإتجاه تحركها.

سنتطرق في هذا المبحث إلى العلاقة التي تربط الدورات الإقتصادية بمكونات الطلب الكلي، إضافة إلى صدمات العرض والبنية الإنتاجية، وكذا الصدمات المالية والنقدية كمسببات أساسية للدورات الإقتصادية.

المطلب الأول: الدورات الإقتصادية وعلاقتها بمكونات الطلب الكلي.

تشغل الأزمة الدورية مركز الصدارة بين الأزمات الإقتصادية التي تعترض الإقتصاد الرأسمالي، وهي نتيجة مباشرة للإختلالات الإقتصادية العامة، أي عدم التناسب بين الإنتاج من جهة ومكونات الطلب الكلي من جهة أخرى[1]، إذ يعتمد على عدة مؤشرات تعطي دلالات هامة عن موجات التوسع والإنكماش للدورات الإقتصادية، وهي تصنف هذه المؤشرات إلى ثلاث مجموعات تتمثل في :

أولا: مؤشرات إقتصادية أمامية: وهي ترتفع أو تنخفض قبل عدة شهور من حدوث التوسع أو الإنكماش الإقتصادي مثل التغير في عرض النقود.

ثانيا: مؤشرات إقتصادية متباطئة: وهي ترتفع أو تنخفض بعد عدة شهور من التوسع والإنكماش مثل التضخم وأسعار الفائدة الإسمية.

ثالثا: مؤشرات متزامنة: إذ أنها تصاحب وتتوافق مع التوسع والإنكماش الإقتصادي تتمثل في مكونات الطلب الكلي[2]، والتي نفصلها كالآتي:

الإنفاق الإستهلاكي: أوضحت نماذج قصور الإستهلاك أن تباطؤ الإنفاق الإستهلاكي يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وسيادة حالة من الكساد، وقد أرجعت هذه النماذج قصور الإستهلاك إلى عدة عوامل منها عدم العدالة في توزيع الدخول، وتوجيه الدخول مرتفعة الميل الحدي للإدخار، بالإضافة إلى تباطؤ نمو الأجور، وفي هذه الحالة لن يكون الإنفاق الإستهلاكي كافيا لإستعاب الإنتاج، مما

[1] عابد شريط وعلي سدي – معدل الفائدة ودورية الأزمات في الإقتصاد الرأسمالي محاولة للفهم وإقتراح حلول - المؤتمر العربي الثامن للإقتصاد والتمويل الإسلامي – الدوحة دولة قطر من 18إلى 20ديسمبر2011 - ص09.
[2] نشوى مصطفى – مرجع سبق ذكره – ص70.

سوف ينعكس سلبا على مستوى النشاط الإقتصادي يتحركان في نفس الإتجاه، وأن التغير في الإنفاق الإستهلاكي يؤدي إلى تغير في مستوى النشاط الإقتصادي[1]، إذ تشير الدراسات[2] إلى الآثار الإقتصادية الذي يلعبه الإستهلاك كمكون أساسي للطلب الكلي، ومدى مساهمته في خطط التنمية الإقتصادية ورفاهية المجتمع.

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات: تعد التجارة الخارجية قناة هامة لإنتقال الصدمات الإقتصادية من دولة لأخرى، ومن ثمة فإن إستراتيجيات النمو الموجه بالصادرات تجعل الدول أكثر إعتمادا على التنمية الإقتصادية في بقية دول العالم، ويعتمد أثر التكامل التجاري في تحقيق تزامن الدورات الاقتصادية على نمط التجارة السائد بين الدول المتاجرة، ومدى تشابه هياكلها الإقتصادية، فإرتفاع حجم التجارة بين الصناعات يُخَفِّض من درجة الإرتباط بين الدورات الاقتصادية، في حين يزيد هذا الإرتباط مع إرتفاع تشابه الهياكل الإقتصادية وزيادة حجم التجارة بين الدول[3]، كما يمثل النمو اللافت للنظر في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى مختلف البلدان على مدى ربع القرن الماضي، فتدفقات رؤوس الأموال وتدفقات أشباه رؤوس الأموال بلغت ذرواة تاريخية، يتصدرها إرتفاع حاد في الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول، والذي يعتمد (تدفقات رؤوس الأموال) تقييم منافعه وأشباه رؤوس الأموال الداخلة وآثارها الأخرى إلى حد ما على الكيفية التي تستخدم بها هذه التدفقات الوافدة، إذ يمكن إنفاق التدفقات الداخلة على الصادرات أو حيازة أصول أجنبية، كما يدرج حساب السهو والخطأ في ميزان المدفوعات، وهو ما يعتبر في بعض الأحيان بديلا عن تدفقات رؤوس الأموال المستترة أو غير المسجلة، ويمكن أن تكون تدفقات ميزان المدفوعات الأخرى بدائل لتدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة، حتى ولو لم تسفر عن تغيير في ملكية أصل ما، كما أن المعونات الأجنبية (المنح أو التحويلات الرسمية) وإسقاط الديون، وإستخدام إحتياطات النقد الأجنبي وغيرها، كل هذه العوامل تؤدي إلى إنتقال الدورة الإقتصادية بين مختلف دول العالم وتقاربها[4].

الإنفاق الإستثماري: يعتبر الإنفاق الاستثماري مكون أساسي من مكونات الطلب الكلي داخل الإقليم الاقتصادي للدولة، إذ تبين نماذج الإفراط في الاستثمار عن وجود علاقة موجبة بين فترات الرواج الاقتصادي، وفترات التوسع في الإنفاق الاستثماري، ومرد ذلك أن الإنفاق الاستثماري خاصة على السلع الرأسمالية يدفع الاقتصاد ككل إلى مرحلة التوسع والرواج، ويستمر الوضع إلى أن يبدأ العائد على الإستثمار

[1] عزة حجازي – خصائص التقلبات الإقتصادية في مصر – مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية - المجلد التاسع – العدد الثاني – يوليو2007 م - ص16.

[2] محمود بوشهري – إصلاح سياسات الدعم الإستهلاكي في دولة الكويت " الكهرباء والماء" - مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية - المجلد التاسع – العدد الثاني – يوليو2007 م - ص75.

[3] نشوى مصطفى – مرجع سبق ذكره – ص68.

[4] توماس دورسي – رأب الصدع التكنولوجي " قصة نجاح" – مجلة التمويل والتنمية – عدد يونيو2008 – ص46.

في الانخفاض لزيادة الاستثمارات عن حاجة الوطن، وينعكس ذلك على كل من الأرباح والأجور وفرص العمل بالإرتفاع وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي[1].

لقد تغيرت النظرة تجاه الإنفاق الاستثماري بإعتباره يمثل جزءاً كبيرا من حل مشكلة دفع النمو الاقتصادي والتنمية، وليس هناك ما يدل على التوجه الجديد غير التغيرات التي طرأت على النظم الوطنية للإستثمار، وخاصة الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وإنتشار وكالات تطويره وإرتفاع عضوية منظمة وكالات ترقية الاستثمار[2]، وقد ربط الاقتصادي شومبيتر بين الإنفاق الاستثماري للمنظمين على الابتكارات الحديثة والتقلبات الاقتصادية، فالقيام بإنفاق إستثماري من أجل تطبيق إبتكار حديث يؤدي إلى توليد أرباحاً، من مما يدفع بالمنافسين إلى تقليده، ومن ثمة زيادة مستوى النشاط الإقتصادي، ويستمر الوضع إلى أن ينخفض سعر المنتوج حسب دورة حياة المنتوج، وذلك لزيادة إنتاجه، مما ينعكس على أرباح المستثمرين ومستوى النشاط الإقتصادي[3].

الإنفاق الحكومي: يمثل الإنفاق الحكومي أداة أساسية من أدوات السياسة المالية، يأخذ في إهتمامه إعتبارات النمو المتوازن أو التكامل بين القطاعات وتماسك الهيكل الاقتصادي، أو من الضوابط التي قد تمليها إعتبارات إجتماعية مثل المحافظة على الإستثمارات الإستراتيجية (كصناعة السيارات-المحروقات...الخ)، أو تمويل ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة التي تستوعب عددا كبيرا من اليد العاملة، كما أنه يأخذ بعين الإعتبار حقوق السيادة الوطنية في تقرير نمط التنمية الإقتصادية الملائم، وتحديد السمات العامة لهيكل الإنتاج المناسب[4]، كما يمكن الاعتماد عليه في تحفيز مستوى النشاط الاقتصادي وذلك لزيادة عرض العمل بسبب آثاره على ثروة الأفراد مما ينعكس على الأجور النقدية، وبالتالي زيادة التشغيل وزيادة مستوى النشاط الإقتصادي الذي يتزايد بشكل مضاعف وفقا لقيمة مضاعف السياسة المالية[5]، إلا أن هناك دراسة تثبت أن هناك علاقة ذو أثرين مثل الإنفاق العسكري فقد يكون إيجابيا على النمو الإقتصادي أحيانا أخرى، ومع ذلك فإن معظم الدول لا زالت تنفق جزءاً كبيراً من ناتجها المحلي على القطاع العسكري[6]، إلا أن أداة الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والإستثماري يساهم في زيادة الطلب الكلي من خلال إعادة توزيع الدخل، أو بزيادة حجم الإستثمار وبالتالي فإن سياسة الإنفاق الحكومي تقوم على تنمية الدخل، والحفاظ على إستقراره من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق

[1] عزة حجازي - مرجع سبق ذكره – ص17.
[2] حاتم مهران – مراجعة تقرير" آفاق الإستثمار العالمي حتى 2010 إزدهار أم تراجع" - مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية - المجلد التاسع – العدد الثاني – يوليو2007 م -ص.ص (68-67).
[3] عزة حجازي – مرجع سبق ذكره – ص.ص(18-17).
[4] إبراهيم العيسوي – نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة - مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية - المجلد الثالث عشر – العدد الأول – سنة 2011 – ص27.
[5] عزة حجازي – مرجع سبق ذكره – ص18.
[6] وداد سعد وشوقي الموسوي – أثر الإنفاق العسكري على النمو الإقتصادي في الدول النامية دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية - المجلد التاسع – العدد الثاني – يوليو2007 م – ص29.

الخاص مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وتغيير سياسة الإنفاق إلى إنكماشية في فترات الرخاء بتقليص حجم الإنفاق أو توسعية في فترات الكساد بزيادة الإنفاق.

المطلب الثاني: صدمات العرض الكلي والبنية الإنتاجية.

تستهدف عملية التنمية الاقتصادية توسيع العلاقات الإنتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية بهدف توفير مختلف السلع سواء كانت إستهلاكية أو إستثمارية، لذا تعمل الحكومات على توجيه رؤوس الأموال للإستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تتمتع بالدوران السريع لرأس المال، والتي تحقق أرباح مرتفعة نتيجة إرتفاع أسعارها في ظل محدودية العرض الحقيقي منها[1].

عادة ما يقوم خبراء الاقتصاد عموما بتجميع الكميات التي يرغب ويستطيع قطاع الأعمال عرضها "إنتاجها وبيعها" عند سعر معين في شكل معادلة تعرف باسم منحنى العرض الكلي، وكلما إرتفع مستوى الأسعار إزدادت إحتمالات الانتاج (علاقة طردية بين العرض الكلي والمستوى العام للأسعار)، في حين نعلم أن الطلب الكلي ذو علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، ويكون التوازن الاقتصادي عند تقاطع المنحنيين كما يبينه الشكل التالي[2]:

الشكل رقم03-09 : توازن سوق السلع والخدمات(تقاطع منحنيي الطلب والعرض الكليين).

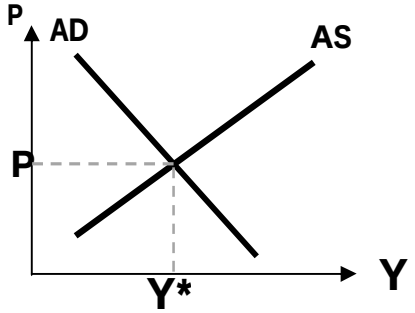

المصدر: 1. إبرنا إسموندسون - مرجع سبق ذكره - ص48.

2. مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد – مقدمة في الإقتصاد الكلي – دار وائل للنشر – ط01- الأردن2004 – ص237.

[1] أحمد محمد صالح الجلال – دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الجزائر2006 – ص.ص(35-34).

[2] إبرنا إسموندسون – العرض والطلب التفاعل بين البائعين والمشترين يحدد سعر السلعة أو الخدمة – مجلة التمويل والتنمية – عدد يونيو2010 – ص48.بتصرف.

يتحدد منحنى العرض الكلي بعدة متغيرات أساسية أهمها الأجور التي تشكل نسبة أكبر في تكلفة المخرجات[1]، وإستخدام الموارد والمدخلات مع زيادة كميتها ونوعية الموارد المستخدمة في عملية الانتاج، فإن العرض الكلي سوف ينزاح يمينا أو يسارا[2]، كما أن تغير المستوى التكنولوجي والتقنية المستخدمة في الإنتاج[3]، كل هذه العوامل تؤدي إلى إزاحة منحنى العرض الكلي حسب المرحلة التي تمر بها الدورة الإقتصادية، وهي كما يلي:

1. **حالة التوسع:** في هذه الحالة إنتقال منحنى العرض الكلي يمينا بسبب زيادة عناصر الانتاج بعد أن كانت تشغيلا كاملا نتيجة عامل من العوامل أهمها إنخفاض أسعار عوامل الانتاج والمواد الأولية أو إرتفاع الكفاءة الإنتاجية ، وهو ما يسمى بصدمة العرض الكلي الموجبة.
2. **حالة الإنكماش:** في حالة إنخفاض الإنتاجية أو إرتفاع أسعار المواد الأولية أو صعوبة الحصول عليها، أو إرتفاع الأجور لليد العاملة فإن منحنى العرض الكلي ينزاح يسارا، وهو ما يطلق عليه صدمة العرض المنعكسة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن العرف المتبع منذ زمن طويل من حيث غزو زيادات وطفرات أسعار السلع الأولية كان ينصب على المضاربة خلال إكتناز المخزون وما له من إنعكاسات على أسعار السلع الأولية، وهو ما يولد صدمات عرض تكون سببا في حدوث تقلبات إقتصادية[4]، قد تتحول إلى ركود أو حتى كساد حاد، أو أن حدوث صدمة في إجمالي الناتج الداخلي الخام ناتجة عن صدمات عرض منعكسة كفيلة بأن ترفع معدلات البطالة وإرتفاع في المستوى العام للأسعار[5].

المطلب الثالث:الصدمات النقدية والمالية.

تختلف أهداف السياسة النقدية والسياسة المالية بين الدول المتقدمة والدول النامية، حسب درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والنظم الاقتصادية السائدة، وأهداف المجتمعات، وتسعى السلطات القائمة على تنفيذها إلى تحقيق أهداف نهائية، من رفع للنمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة ورفع التشغيل والتحكم في المستوى العام للأسعار، إضافة إلى التوازن في ميزان المدفوعات وإستيعاب الصدمات الناتجة عن التقلبات الاقتصادية[6]، وتقدم العديد من الدراسات بعض الأدلة على أن الحالة التجريبية لعدم الحياد

[1] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي – الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق - دار وائل للنشر والتوزيع – الأردن1999 – ص143.
[2] جوارتيني جيمس – مرجع سبق ذكره – ص325.
[3] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي – - مرجع سبق ذكره – ص87.
[4] توماس هيلبليغ وآخرون – هبوط أسعار الأسهم هل هو نذير بالركود – آفاق الإقتصاد العالمي – تقارير لصندوق النقد الدولي – سبتمبر 2011 – ص56.
[5] دادن عبد الغني و محمد عبد الرحمان بن طجين – دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 – مجلة الباحث - عدد العاشر – سنة 2012 – ص185.
[6] مراد عبد القادر – دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003. – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة قاصدي مرباح بورقلة 2011 – ص69.

النقدي عبر القطاعات قوية نسبيا، وبإمكاننا أن نرى الدليل على أن الصدمات النقدية والمالية تمارس تأثيرات حقيقية أكبر على الصناعات التي تنتج السلع المعمرة[1]، كما أنها توصلت إلى نتيجة مفادها أن الدورات الإقتصادية لا تنتج نتيجة صدمات خارجية بحتة، وإنما لها أصل باطني، يغذيها توسع الاعتمادات الذي ينتجه القطاع المصرفي، وتديره المصارف المركزية، ففي غياب هذا التأثير المضطرب على الاعتمادات سيتراجع عدد الصدمات النقدية إلى حده الأدنى، وليس لكون السبب الرئيسي لعدم إستقرار الاقتصاد، وإنما لأن الحكومات ستعتمد برامج منضبطة ومنظمة أكثر[2]، وتشير هاته الدراسات أيضا إلى أنه في حال إزدادت الكتلة النقدية بوتيرة أخف من الإنتاجية الاقتصادية، فالزيادة الناتجة في قدرة الوحدات النقدية الشرائية (أو تدني المستوى العام للأسعار)، قد تتجاوز في بعض الأحيان معدل التفضيل الزمني الملازم لمعدل الفائدة السائدة في السوق، ولتفادي هذا الخلل من المهم فحسب أن يتمكن الأعوان الاقتصاديون عمليات التوقع بسهولة تطور قدرة الأموال الشرائية، والأخذ بعين الإعتبار توقيت إتخاذ القرارات، فهذا سوف يكون كافيا لتفادي إعادة توزيع الدخول المفاجئة وغير المبررة بين الدائنين والمدينين التي تترافق دائما مع الاعتمادات المتوسعة، أو الصدمات النقدية التي عجز عملاء الاقتصاد عن التنبؤ بها في الوقت المناسب[3].

مقارنة بالاهتمام البالغ للدراسات الاقتصادية وإجماعها على طبيعة تأثير صدمات السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي[4]، حظيت السياسة المالية بإهتمام أقل، إلا أن الأزمة المالية لسنة 2008 وتداعياتها أدت بالاقتصاديين (البنوك المركزية والحكومات) إلى إعادة النظر في دور السياسة المالية في الاستقرار الاقتصادي، ومحاولة إيجاد حقائق تجريبية تطبيقية تفضي إلى إجماع حول طبيعة تأثير الصدمات النوعية أو الهيكلية للسياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية[5]، وقد بينت الدراسات الاقتصادية أن الصدمات التجميعية للسياسة المالية تمتد على فضاء ثنائي الأبعاد يشمل نوعين من الصدمات الأساسية، يتعلق الأمر بالتقلبات التي تحدث في النفقات الحكومية و تقلبات الإيرادات الحكومية باعتبارهما المكونين الرئيسين للسياسة المالية ، ويستمد هذا الإجماع من كون أن معظم السياسات المالية (خاصة منها توسعات الميزانية المتوازنة) تكون موصوفة بتوليفات خطية لهذين النوعين من الصدمات الأساسية[6]، فلو تعرض الاقتصاد إلى صدمات نقدية أو موازنية، فإنه يسمح بظهور حالات خاصة متعلقة بفعالية السياسة الاقتصادية، خاصة

[1] Tyler cowen – Risk and Busines cycles New and Old austrian Perspectives% - London – Routledge 1997 – P134.

[2] خيسوس هويرتا دي سوتو – مرجع سبق ذكره – ص530.

[3] C.Maling – the austrian Bisness Cycle theory and its implication for économics stability under laisser – faire – London – Routledge 1991 – P267.

[4] CHRISTIANO, L. J.; EICHENBAUM, M.; EVANS, C. L. (2005), "Nominal rigidities and the dynamic effects of a shock to monetary policy", *Journal of Political Economy*, 113 (1), 1-45.

[5] عبد الرحيم شيبي وآخرون – الآثار الإقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر دراسة تطبيقية – جامعة أبو بكر بلقياد – تلمسان – ص11.

[6] عبد الرحيم شيبي وآخرون – مرجع سبق ذكره – ص12.

منها السياسة المالية الإستقرارية، يأتي بالتركيز على نتائج صدمة في الميزانية يمكن أن يكون لها نتائج على النشاط الإقتصادي، وما يمكن إستخلاصه هو أن وجود صدمة موازنية معبر عنها بإرتفاع دائم في النفاق العام في سوق السلع، من شأنه أن يؤدي إلى إرتفاع متساوي النسب لكل من العرض الكلي والطلب الكلي، وبدون تغير في معدلات الفائدة، أي أن أثر الصدمة الموازنية الدائمة في النشاط الإقتصادي هو إيجابي، وبالتالي فإنه سيكون بمنأى عن مبدأ عدم فعالية السياسات الاقتصادية والسياسة المالية، لأن توازن الميزانية وحده قد يؤدي إلى آثار إستقرارية إيجابية، مما يعني عدم حياد السياسة المالية[1].

[1] عبد الرحيم شيبي وبطاهر سمير – فعالية السياسة المالية بالجزائر مقاربة تحليلية وقياسية - مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية - المجلد الثاني – العدد الأول – يناير 2010 – ص.ص (42-43).

خلاصة الفصل الثالث:

تطرقنا في هذا الفصل إلى تداعيات الدورات الإقتصادية على الإقتصادات الدولية، من خلال ترابطها بفعل العولمة المالية، التي عملت على تشابك الإقتصاديات فيما بينها بشكل كبير، من خلال التكتلات الإقتصادية الإقليمية، وترابط الأسواق المالية العالمية ببعضها البعض إلى درجة كبيرة، بحيث صارت الإقتصاديات تتأثر ببعضها لمجرد حدوث صدمة معينة في إقتصاد معين لتنتقل إلى باقي الإقتصاديات في فترة وجيزة، وبذلك ظهرت الدورة الإقتصادية العالمية، والتي إكتسبت خصائص ومميزات معينة، إضافة إلى آثارها المشتركة على مختلف الإقتصاديات بإختلاف درجات تقدمها، وهذا ما تطرقنا إليه في المبحث الأول.

كما أننا تطرقنا في المبحث الثاني إلى نظرية الدورات العينية بإعتبارها النظرية الأحدث في تفسير الدورات الإقتصادية، والتي تفسر الدورات الإقتصادية من وجهة نظر إقتصاديات جانب العرض، بحيث ترى أن الطفرات التكنولوجية، أو صدمات الطاقة، أو صعوبة الوصول إلى المواد الأولية وإرتفاع أسعارها، أو حتى تفضيلا اليد العاملة بين الراحة والعمل داخل الحيز الزمني، كل هذا يؤدي إلى صدمات عرض منعكسة وسلبية تؤدي إلى حدوث دورات إقتصادية حقيقية.

كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى المتغيرات التي يكون إختلالها هو المسبب الرئيسي في حدوث الدورات الإقتصادية، كمكونات الطلب الكلي وأهميتها في توجيه نمو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى الصدمات النقدية والمالية وما لها من آثار على الإقتصاد.

الفصل الرابع

الدورات الإقتصادية في الجزائر وآليات الحد منها

دراسة حالة الجزائر 2000 - 2012.

مقدمة الفصل الرابع:

تتميز معدلات النمو الإقتصادي في الإقتصاد الوطني على المديين الطويل والقصير بتذبذبات تتمثل في موجات صعود وإنخفاض في معدل النمو الإقتصادي عبر الزمن، ففي خلال مرحلة الإقتصاد الموجه شهدت عدة فترات توسع وفترات إنكماش إقتصادي، إختلفت ما بين صدمات عرض، تمثلت في الطفرة التكنولوجية التي شهدها الإقتصاد الوطني سنوات السبعينات، والتي جعلته يشهد أطول فترة إنتعاش في تلك المرحلة، إضافة إلى الصدمة الطاقوية التي تلتها بعد ذلك، وقد عرف أيضا صدمات مردها إلى الطلب الكلي من خلال الصدمات النقدية والمالية التي عرفها سنوات التسعينات والعقد الأول من الألفية الثالثة، سواء بتنفيذ برامج التعديل الهيكلي والإستقرار الذاتي المدعومة أو غير المدعومة من المؤسسات المالية والنقدية الدولية، أو من خلال برامج دعم النمو والإنعاش الإقتصادي، وهذا ما ينطبق على نظرية الدورات الإقتصادية النقدية.

تختلف سياسات التحكم في آثار الدورات الإقتصادية من دولة لأخرى، إذ لا توجد سياسة معينة للتحكم بآثار الدورات الإقتصادية، كما أن هناك من يرى بأن التقلبات الإقتصادية آلية ضرورية تميز الإقتصاد الديناميكي، وبذلك لا يكون هناك مبررا لمعالجتها من خلال سياسات الدولة الإقتصادية بإعتبارها (الدورات الإقتصادية) أمرا مرغوبا فيه، يتم من خلالها الإقتصاد لنفسه آليا، وما يميز الإقتصاد الوطني أنه يجمع بين الأزمات النقدية والمالية التي ترد على الطلب، وأزمات عينية حقيقية ترد على العرض الكلي، جعل الدولة تتدخل من خلال سياساتها الإقتصادية للتحكم في آثار الدورات الإقتصادية.

كل ما سبق سيتم التطرق إليه بالتفصيل في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: إثبات الدورات الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري للفترة 2000- 2012.

المبحث الثاني: آثار الدورات الإقتصادية في الجزائر.

المبحث الثالث: آليات التحكم في الدورات الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: إثبات الدورات الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري للفترة 2000- 2012.

يعتبر مؤشر النمو الإقتصادي المتمثل في قيمة نمو الناتج المحلي الحقيقي، المؤشر الأبرز للدلالة على حدوث الدورات الإقتصادية في الجزائر من عدمها، إذ يعتبر المرآة العاكسة لحجم النشاط الإقتصادي وأدائه، وعليه من خلال هذا المؤشر يمكننا تتبع إمكانية حدوث الدورات من عدمها في الجزائر، ففي الوقت الذي يسجل إرتفاعا متزايدا نكون أمام مرحلة التوسع في الدورة الإقتصادية، والعكس في حالة تسجيله إنخفاضا متتاليا نكون أمام مرحلة الإنكماش في الدورة الإقتصادية.

المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000 – 2012.

تبنت الجزائر في نهاية 1995 برنامج تعديل هيكلي، هدف إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي وإستعادة مستويات مقبولة للنمو، وقد سمحت هذه السياسة بمضمونها الهادف إلى تحقيق الاستمرار بالدخول في الألفية الثالثة بإقتصاد مغاير لذلك الذي كان سائدا سنوات السبعينات والثمانينات، من خلال مواصلة التنمية عن طريق المخططات، ولكن في ظل إقتصاد السوق.

لقد أوجدت هذه المعاينة للإقتصاد الجزائري مع إرادة تحقيق هذه الأهداف بالإعتماد على المداخيل المعتبرة المتأتية من الطفرة المحققة في أسعار النفط، رغبة لدى السلطات في احتواء الضغوط الاجتماعية والسياسية من خلال وضع برامج تنموية خماسية لدعم النمو الإقتصادي وتحسين المستوى المعيشي، وبالرغم عما يقال عن التذبذب الحاصل في بعض النتائج الاقتصادية، خصوصا ما تعلق منها بدفع عجلة النمو ، فقد حقق الإقتصاد الوطني نتائج إيجابية خارج قطاع المحروقات.

مع بداية سنة 2000 تم تصويب الجهود نحو مواصلة تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية .وقد سجل في هذا السياق تراجع ملحوظ للمديونية العمومية الداخلية في حين أن جاري الديون العمومية الخارجية يتجه نحوالإستقرار، بينما تظل التوازنات المالية مستقرة بشكل عام بالنظر إلى الأموال المتوفرة في صندوق ضبط الإيرادات، ناهيك عن النتائج المسجلة في مختلف القطاعات التي تشكل قاطرة النمو الاقتصادي، التي جاءت كنتيجة لإرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية،والتي مكنت الاقتصاد الوطني منذ عام 2000 من إطلاق برامج دعم الإنعاش ودعم النمو الإقتصادي، وقد اتسمت هذه العملية بتعزيز مطرد للتوازنات المالية الكلية وبتطور إيجابي للاقتصاد الفعلي، وقد تطورت المؤشرات المالية الكلية الأساسية على النحو الآتي:[1]

[1] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء – تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكام – نوفمبر 2008م ، www premier-Ministère gov dz ليوم 27\04\2011،ص.ص (130 – 132).

- ❖ بلغ النمو الاقتصادي 3٪بشكل عام و6.4% خارج قطاع المحروقات لسنة 2007، وقد سجل هذا النمو أساسا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن 9.8٪ الخدمات 6.8٪ لسنة 2007.
- ❖ تسجيل موازنات محتملة في مجال الميزانية بفضل الوفرة التي يقدمها صندوق ضبط الإيرادات.
- ❖ التحكم في التضخم ضمن سياق توسيع النفقات العامة وفائض السيولة في الاقتصاد.
- ❖ انخفاض ملحوظ في اللجوء إلى الدين العام، واستقراره في مستوى يقل عن مليار دولار (880مليون دولار) لسنة 2006.
- ❖ تسجيل تزايد مطرد في قروض الاقتصاد تم توجيهه أساسا نحو القطاع الخاص.
- ❖ تسجيل تحسن في الوضعية الخارجية والتي تعززت بشكل كبير من خلال زيادة عائدات تصدير المحروقات .
- ❖ بلغ صافي احتياط الصرف أزيد من 130 مليار دولار أمريكي لسنة 2008، أي ما يعادل حوالي 40 شهرا تقريبا من استيراد السلع والخدمات.

إن عملية الإنعاش في مجال الميزانية التي انطلقت عام 1999 والتي تدعّمت بفضل الارتفاع المسجل في أسعار المحروقات قد سمحت بتسجيل نمو إجمالي بلغ 4% سنة 2003 مقارنة 7.6 % سنة 2002 وهو نمو لا بأس به مقارنة بسنوات التسعينات[1]، ليبلغ 3% عام 2007 مقابل2 ٪ عام 2006 وزيادة خارج قطاع المحروقات تقدر ب3,6% مقابل 5,6% عام 2006 ويبقى نمو الإنتاج المحلي الخام متأثرا بالإنتاج في قطاع المحروقات نظرا لأهمية هذا القطاع في تشكيل القيمة المضافة والتي قدرت عام 2007بـ.% 44 من الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة لذلك بلغ النمو الاقتصادي إجمالا3٪ فيما استقر نمو حجم قطاع المحروقات في مستواه المسجل عام 2006 ثم انخفض بـ 0.9 ٪ عام2007 مقارنة بعام 2006، ليبلغ حوالي 12034.4 مليار دج سنة 2010، وقد بلغ نمو الناتج المحلي الخام (PIB) 6.3%وهذا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية الذي زيادة بـ 9,8 ٪ وقطاع الخدمات الذي حقق زيادة بـ 6,8 ٪، وقد رافق ذلك زيادة في النفقات العامة على الاستثمار أوجدتها متابعة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي» الهضاب العليا والجنوب.

وعموما يمكن إثبات الدورات الإقتصادية في الجزائر من خلال تتبع تذبذب الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2000 – 2012.

[1] Rapport de Bank D'algerie – évolution économiques et Monitair - Rapport 2005 – P22.

الجدول رقم 04 – 01 : يبين تطور الناتج المحلي والمحلي الحقيقي الإجماليين للجزائر للفترة من2000 – 2012. الوحدة مليار دج.

%PIBr	PIBr	المؤشر العام	%PIB	PIB	السنوات
31,74	4296,6552	95,97	2.2	4123,5	2000
-1,62	4227,1	100	2.6	4227,1	2001
5,49	4459,03579	101,43	4.7	4522,8	2002
11,39	4966,71395	105,75	6.9	5252,3	2003
12,60	5592,63302	109,95	5.1	6149,1	2004
21,30	6783,88804	111,47	5.1	7562	2005
10,05	7465,84831	114,05	2	8514,8	2006
6,11	7921,68471	118,24	3	9366,6	2007
12,79	8934,58622	123,98	2.4	11077	2008
-14,57	7632,95195	131,1	2.4	10007	2009
15,73	8833,88387	136,23	3.3	12034	2010
15,12	10169,9558	142,39	2.5	14481	2011
-18,57	8281,62476	155,1	3.6	12845	2012

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

- البنك الدولي- نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق – جداول إحصائية بصيغة Excel محملة من موقع البنك الدولي www.albankadawli.Org بتاريخ 2013/03/25.

O.N.S – Collection Statistiques N°167 – évolution des echanges exterieurs de Marchandises de 2000- 2010 –Alger 2011.P03

وحتى تكون الصورة أوضح عن مدى حدوث الدورات الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري،كان من اللازم تمديد فترة تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1970 -2012.

الشكل رقم 04 - 01: تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1970 – 2000.

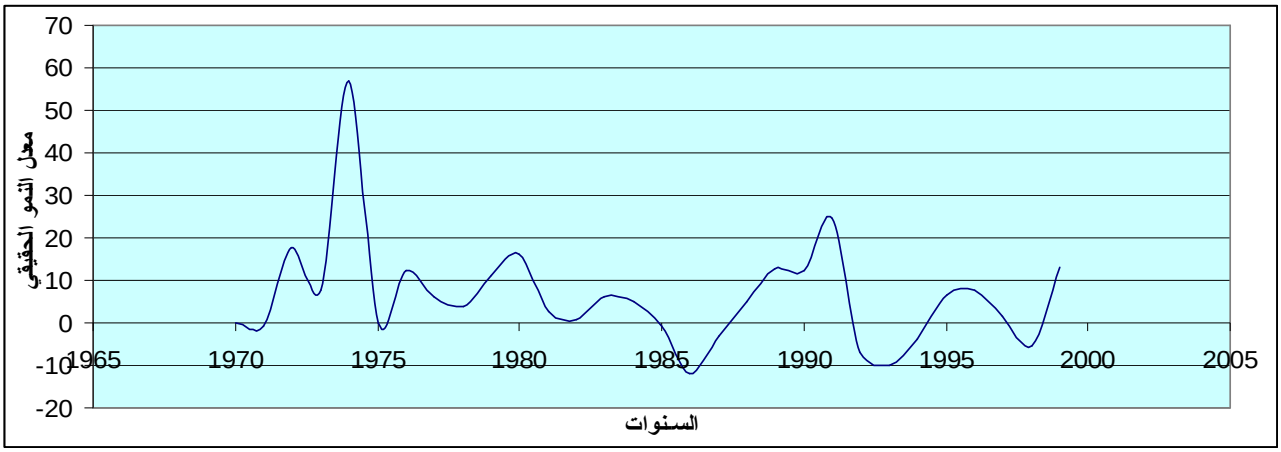

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على معطيات الجدول رقم 5-17 - دحمان سمير بواعلي - مرجع سبق ذكره – ص252.

ومن الشكل نلاحظ مراحل الدورات بشكل واضح حيث تمثل سنة 1974 سنة رواج وسنة 1975 سنة ركود، أي أن مرحلة 1970- 1974 تمثل مرحلة التوسع، وهذا بفعل إنتهاء المخطط الثلاثي والمخطط الرباعي الأول وما كان لهما من أثر على التنمية بفعل إقامة الصناعات المصنعة والإهتمام بالقطاع الفلاحي، وسجلت سنة 1975 ركود بفعل تأخر إنطلاق تطبيق المخطط الرباعي الثاني ليستعيد الإقتصاد نشاطه مع إنطلاق التطبيق، أما سنة 1980 فتمثل سنة رواج وذلك مع إنتهاء تطبيق المخطط الرباعي الأول ونهاية فترة إعادة تقييم التوجه العام للإقتصاد(سنة واحدة)، وسنة 1986 سنة ركود نتيجة أزمة المحروقات ومدى أهميتها ومساهمتها في الميزان التجاري والموازنة العامة للجزائر، ومثلت سنة 1991 سنة رواج نتيجة بداية تطبيق برنامج الإصلاح المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي والمتمثل في إتفاقية الإستعداد الإئتماني الأولى، أما سنة 1993 فهي سنة ركود فهذا راجع للوضع الذي مرت به الجزائر من تصفية معظم المؤسسات أو مسح ديونها وهو ما يكلف الخزينة أموالا طائلة إضافة إلى الوضع المني وما طال المؤسسات المتبقية من تخريب ونهب[1].

أما عن الدورات الإقتصادية التي حدثت في الفترة الممتدة من سنة2000 إلى غاية سنة 2012 فهي كالتالي:

[1] دحمان سمير بواعلي – مرجع سبق ذكره – ص252.

الشكل رقم04 - 02: تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000-2012.

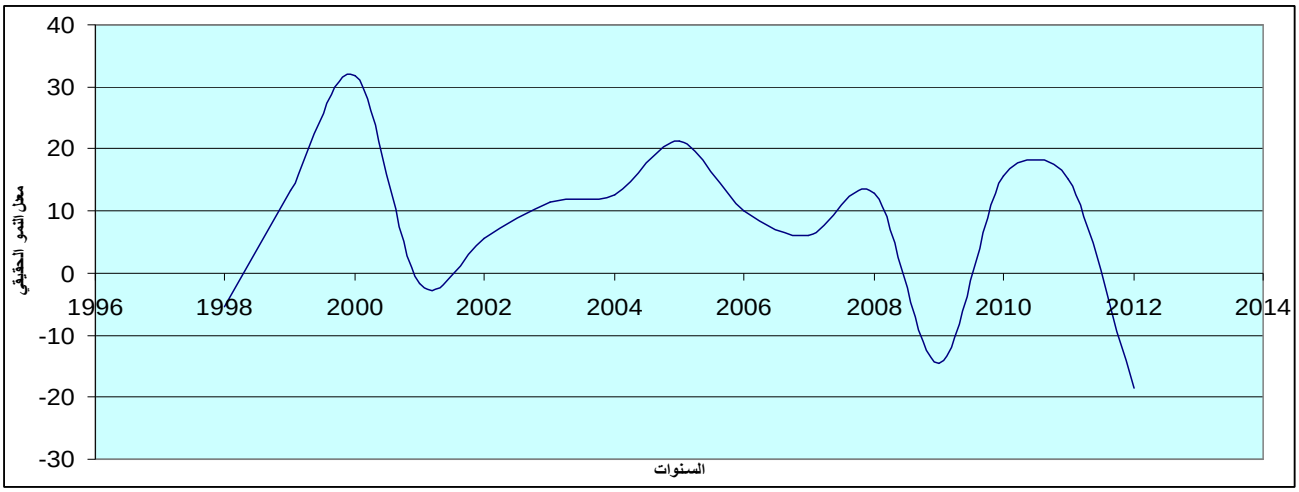

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم04-01.

مع بداية سنة 2000 إنطلقت الجزائر في تطبيق برامج تنموية خماسية، تهدف إلى تحقيق معدلات نمو قوية، خاصة وأن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام، كما أن سياسة الإنعاش هذه تستهدف بالدرجة الأولى رفع معدل النمو خارج المحروقات الذي يبقى على الرغم من معدله الهام نسبيا يبقى ضعيفا مقارنة بالموارد المالية الموظفة.

من خلال الشكل نلاحظ مختلف التذبذبات في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي على طول فترة الدراسة والتي كانت كالتالي:

شهد الإقتصاد الوطني فترة توسع إمتدت من بداية سنة 1999 بمعدل نمو حقيقي بلغ13.33% مقارنة بسنة 1998 أين بلغ معدل -5.4% إلى غاية بداية سنة 2001 بمعدل نم حقيقي لسنة 2000 بـ31.74% ، وهو أعلى معدل نمو حقيقي يشهده الإقتصاد الوطني في الفترة 2000-2012، ويعود السبب في هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى الإنطلاق في تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي بلغ 7مليار دولار ليصبح 15 مليار دولا بعد إضافة مبلغ 8 مليار دولار كبرنامج تكميلي متضمن مبالغ إعادة التقييم للمشاريع، هذا من جهة إضافة إلى تحسن الوضع الأمني والإنطلاق في مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قروض تشغيل الشباب من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة .

أما الفترة الممتدة من نهاية سنة 2002 إلى غاية سنة 2008فهي تعتبر أطول فترة توسع عرفها الإقتصاد الوطني، وذلك بتسجيلها لمعدلات نمو حقيقية تصاعدية إبتداءا من سنة 2002بمعدل نمو حقيقي

بلغ5.49% لتصل21.3% سنة 2005، ثم تصبح متذبذبة إلى غاية سنة 2008، إلا أنها تبقى موجبة ومعتبرة على طول الفترة، ويرجع السبب في ذلك إلى النمو الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات، إضافة إلى معدل النمو المحقق من طرف القطاعات الرئيسية كالفلاحة الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة بـ 19.7% ، وقطاع الأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة له خلال الفترة بـ11.6%، ويعود هذا التحسن في هذه القطاعات إلى برامج الإستثمارات العمومية التي لعبت دورا هاما في تحقيق هاته النتائج، إذ أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات، من خلال \برنامج دعم النمو 2005-2009، وكذا برنامج الدعم الفلاحي وبرنامج تنمية الهضاب والمناطق السهبية.

شهدت سنة 2009إنخفاضا قويا في معدل النمو الحقيقي بلغ -14.57% في دورة هبوط ناتجة عن تأثر الإقتصاد الوطني بدورة أسعار المساكن التي عرفها الإقتصاد العالمي، والتي أدت إلى ركود إقتصادي حاد في معظم الإقتصادات المتقدمة، الأمر الذي أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط في سنتي 2008و2009على التوالي، كما أن سنة 2009 شهدت تراجعا ملحوظا في الكميات المصدرة بواقع -6.2% وذلك بفعل تخفيض الشركة الأجنبية المشاركة لصادراتها، هذا من جهة، كما أن هناك عامل آخر ذو أهمية كبيرة أدى إلى تحقيق هذا المعدل السلبي، يتمثل في تراجع نفقات رأس المال للدولة بـ 51.1% وذلك للمرة الثانية على التوالي، وهذا ما أثر سلبا على حجم الطلب الداخلي.

المطلب الثاني: مساهمة مكونات الطلب الكلي في الناتج المحلي في الجزائر للفترة 2000 – 2012.

تساهم مكونات الطلب الكلي في الناتج الداخلي الخام ونموه للفترة 2000 – 2012 كما يلي:

1. **الإستثمار:** يعاني الإستثمار الوطني منذ الإستقلال من ركود الجهاز الإنتاجي، وضعف مرونته، وهو تترجم على أرض الواقع في شكل أزمات متتالية، ويعود السبب في ذلك إلى عاملين أساسيين هما[1]:

1.1. **قلة الأيدي العالمة المؤهلة :** حيث وقع إختلال بين إنشاء المصانع وتكوين الإطارات والأيدي العاملة المؤهلة والمكونة القادرة على إدارة وتشغيل هذه المصانع بالكفاءة المطلوبة، إضافة إلى القدرة على صيانتها.

1.2. **المشاكل التنظيمية:** عرف تسيير القطاع العام الذي كان الوجه الوحيد للإستثمار نقائص تعود إلى حجم الإستثمارات وإلى تعدد وظائفها، وكثرة الأعمال الفرعية التي تقوم بها مما أدى إلى تداخل الصلاحيات الإقتصادية.

[1] المجلس الوطني للتخطيط – تقرير حول المخطط الخماسي الثاني – أكتوبر 1990 – ص105.

بالإضافة إلى هذين العاملين نجد عامل مهم أدى إلى إختلال التوازنات الكلية للإقتصاد، والتي نجمت عن المخططات الإنمائية التي لم تكن متوازنة في معظمها، حيث كان كل مخطط يمنح الأولوية لقطاع على حساب قطاع آخر[1]، ناهيك عن تأزم الوضعية المالية سنة 1986، وإستمرار العجز المزدوج في الميزانية العامة وميزان المدفوعات إلى غاية سنة 2000.

بعد هذا التقييم للمناخ الإستثماري قبل سنة 2000، خاصة ما تعلق منه بخوصصة القطاع العام(أكثر من 88 مؤسسة كبيرة تم خوصصتها)، أو التطهير المالي وإعادة الهيكلة العضوية لمجمعات أخرى، بالإضافة إلى إصلاحات أخرى لتهيئة المناخ الإستثماري، تمثلت في إنشاء هيئات عمومية لخدمة الإستثمار كوكالة ترقية الإستثمار ودعمها ومتابعتها(APSSI) والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وغيرها من الوكالات والهيئات التي تدعم وترافق المشاريع الإستثمارية وتمويلها، وفضلا عن هذه الهيئات فقد أوجدت السلطات ترسانة قوانين تسهل عملية الإستثمار وتهيئ لها الجو الملائم للتوسع.

وبداية سنة 2000 سنة إستعادة الدولة دورها، والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الإستثماري مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي، وبحلول سنة 2000 ومع ارتفاع أسعار البترول حفز الدولة على صياغة برامج إستثمارية طويلة المدى، تمثلت في برامج خماسية لدعم الإنعاش والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2000 – 2014، والجدول التالي يبين حجم الإستثمار العمومي والخاص للفترة 2000 – 2011.

[1] الهادي خالدي – المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي – دار هومه – الجزائر 1996 – ص106.

الجدول رقم 04 – 02: تطور حجم الإستثمار في الجزائر للفترة2000 -2011. الوحدة(مليار دج).

السنوات	مجموع الإستثمارات	الإستثمار الخاص	الإستثمار العمومي*	السنوات	مجموع الإستثمارات	الإستثمار الخاص	الإستثمار العمومي*
2000	971,6611	649,7411	321,92	2006	2578,1901	1585,9101	992,28
2001	1134,6019	777,2119	357,39	2007	3237,5709	1795,5709	1442
2002	1386,3824	933,4524	452,93	2008	4158,0865	2185,0865	1973
2003	1593,589	1061,009	532,58	2009	4675,7734	2749,7734	1926
2004	2045,414	1406,364	639,05	2010	4906,4738	2963,4738	1943
2005	2393,8529	1587,0129	806,84	2011	5111,9458	5111,9458	

المصدر: *بلقاسم رحالي وركن الدين فلاك – دراسة تحليلية قياسية لأثر الإستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 -2010- مداخلة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة- ص05.

البنك الدولي- نمو الإستثمار بالعملة المحلية – جداول إحصائية بصيغة Excel محملة من موقع البنك الدولي www.albankadawli.Org بتاريخ 2013/03/25.

وحتى تتضح الصورة جلية يمكن تمثيلها بيانيا كما يلي:

شكل رقم 04 – 03: تطور حجم الإستثمار فى الجزائر للفترة 2000 -2011 .

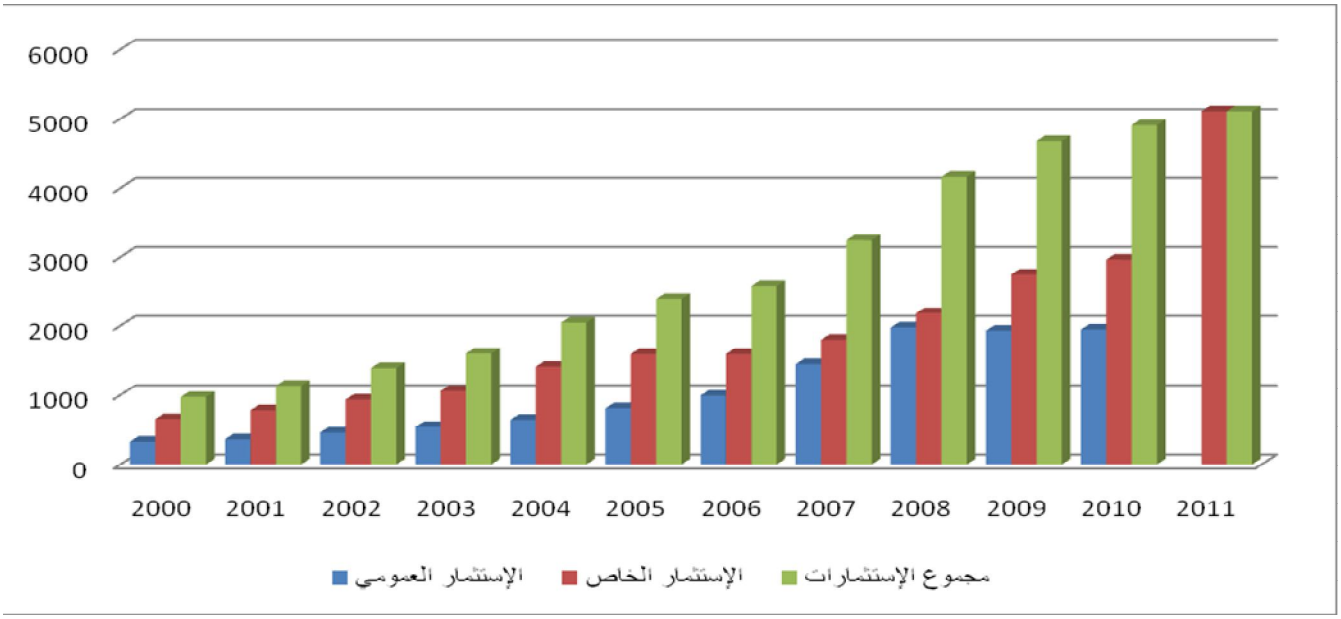

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

مع بداية جوان 2001 تم بداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، بغلاف مالي قدره 07 مليار دولار، صاحبه في هذه الفترة إنشاء صندوق تنمية الجنوب الذي شمل 13 ولايةمن الجنوب بغلاف مالي قدره 25 مليار دج، وهذه المبالغ المرصودة موجهة بصفة خاصة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل للمجمعات الضخمةالتي أثبتت عجزهاوتم اللجوء إلى خوصصتها، وقد تم الحصول على نتائج إيجابية في فترة قصيرة بعدد مؤسسات وصل إلى 179893 مؤسسة سنة 2001 ثم 188544 مؤسسة سنة 2002، ليتم إطلاق برنامج دعم النمو سنة 2005 وهو برنامج خماسي بغلاف مالي 57 مليار دولار،يتضمن محورين: المحور الأول: يقوم على بعث برنامج إستثماري قدره 55 مليار دولار، موجهة لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات المحركة للنمو.

المحور الثاني: يقوم على إستراتيجية التحكم في الإنفاق الجاري، بهدف الحفاض على إستقرار كتلة الأجور وتحسين إدارة الدين العام.

وقد تم في هذه الفترة إطلاق عدة مشاريع إستثمارية مع شركاء أجانب كالطريق السيار شرق – غرب، وإنجاز مليوني وحدة سكنيةبمختلف الصيغ، والشيئ الملاحظ أن حجم الإستثمار عرف معدلات نمو مرتفعة في هذه الفترة، ليدعم ببرنامج خماسي آخر للفترة 2010 -2014 بغلاف مالي ضخم بلغ 286 مليار دولار، وهو أكبر برنامج عرفته الجزائر المستقلة، وقد حددت أهدافه الرئيسية في إستكمال المشاريع الكبرى، التي تمت مباشرتها، إلا أنه ما يمكن أن يخفى عن المتتبع لبرنامج دعم النمو الثاني هو أنه قد خصص له غلاف مالي بـ 156 مليار دولار فقط، والباقي لا يعدو كونه مبالغ موجهة لإستكمال البرنامج السابق ، أي أنها مبالغ إعادة تقييم المشاريع السابقة.

2. **النفقات العمومية:** إتبعت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة سياسة ترتكز بالأساس على التوسع في النفقات العامة، حيث ساهمت إلى حد كبير في خفض معدلات البطالة ودفع نمو الناتج المحلي، إلا أن عدم مورنة الجهاز الإنتاجي المحلي أدى إلى تلبية الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن تزايد النفقات العمومية عن طريق الواردات التي تضاعفت 300% خلال افترة 2001 – 2009، مما حد من دور النفقات العامة سواء من خلال أثر المعجل نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ، أو من خلال أثر المضاعف الذي أثر عليه مضاعف الواردات السالب والذي تضاعف بأكثر مما كان عليه مضاعف النفقات العمومية.

يؤكد الفكر الكينزي على أن النفقات العامة تعتبر أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي، والتي من شأنها التأثير على حجم الناتج والدخل، حيث أنه في ظل مرونة الجهاز الإنتاجي، فإن الزيادة في الطلب الكلي المتأتية من الزيادة في النفقات العامة، تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في

الطلب الكلي وهو ا يسمى بأثر المعجل، أو من خلال أثر المضاعف الذي يكون تأثيره على معدل النمو بشكل عام.

تنفرد النفقات العامة في أي بلد بخاصية تزايد النفقات العامة من سنة لأخرى دون غيرها من مكونات الطلب الكلي، وبغض النظر عن أسباب تزايدها إن كانت ظاهرية كإنخفاض قيمة العملة المحلية أو تزياد حجم السكان، أو إلى أسباب حقيقة كزيادة الإيرادات وغيرها، فإن النفقات العامة في الجزائر تأخذ صفة التزايد من سنة لأخرى كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 04 – 03: تطور حجم النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000 – 2012 الوحدة **(ملياردج).**

السنوات	النفقات العامة	السنوات	النفقات العامة
2000	1176,1	2007	3623,8
2001	1251,8	2008	4322,9
2002	1602,3	2009	5191,5
2003	1711,1	2010	5860,9
2004	1920	2011	6618.4
2005	1950	2012	7428.6
2006	1285,8		

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على قوانين المالية للسنوات المعنية.

شكل رقم 04 – 04: تزايد النفقات العامة فى الجزائر للفترة 2000 – 2012.

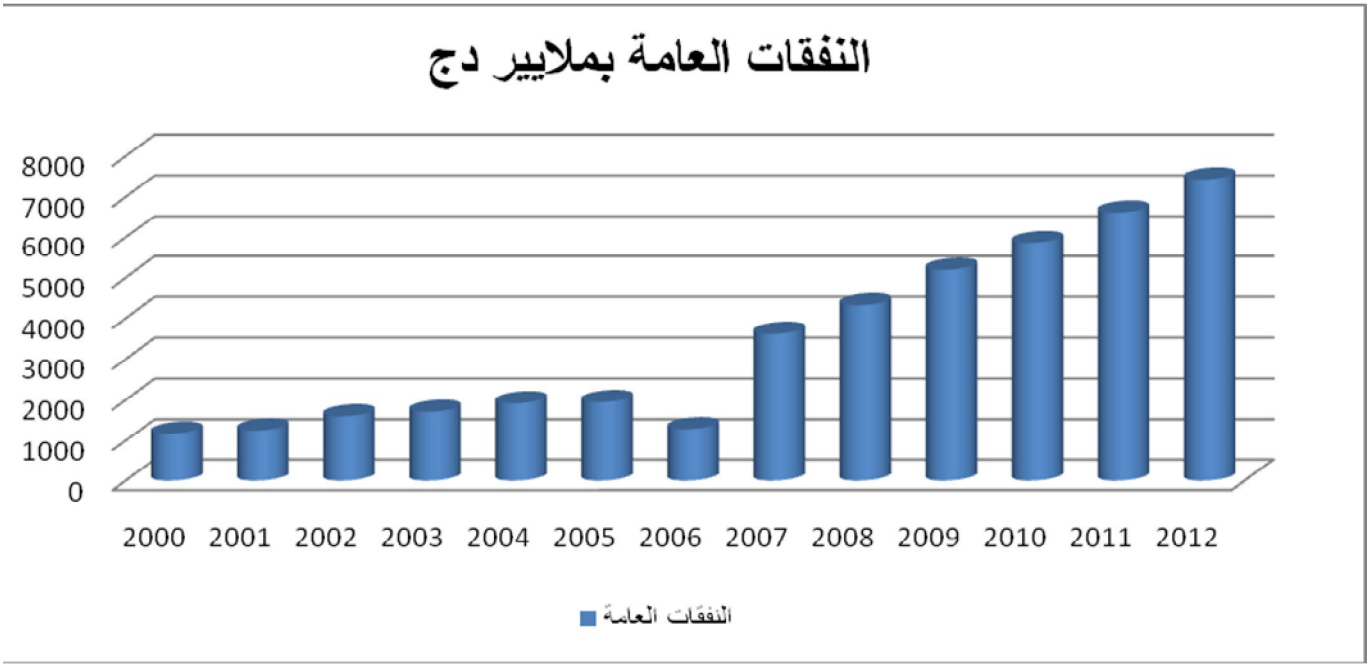

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين أن حجم النفقات العامة في الجزائر في إزدياد مطرد من سنة لأخرى، فقد بلغت سنة 2000 أكثر من 1602 مليار دج بنسبة نمو قدرها28% عن سنة 2001، إلا أن سنة 2006 تشكل إستثناءا بمبلغ 1285 مليار دج بإنخفاض عن سنة 2005التي بلغت نفقاتها 1950 مليار دج، ويعود تزايد النفقات في الجزائر إلى إرتفاع إيراداتها من تطور أسعار المحروقات[1].

4. الميزان التجاري: يكتسب الميزان التجاري أهمية كبيرة بإعتباره مكون مهم من مكونات الطلب الكلي، وهو يساهم بقدر كبير في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، كما أنه المصدر الأول لتوفير العملة الصعبة أو خروجها، كما أنه يكتسب أهمية كبيرة من الناحية الإقتصادية فمن

خلاله يمكن التعرف على درجة تطور البلد من خلال المؤشرات التي يوفرها عن الإقتصاد[2].

إن أهم ما يميز فترة دراستنا الممتدة من 2000 – 2012 أنها فترة تشهد تواصلا في عملية تحرير التجارة الخارجية للجزائر، وعموما يمكن تتبع تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2000 - 2012 كما يلي:

[1] جمال يرقي – مرجع سبق ذكره – ص214.

[2] سلمى سلطاني – دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الجزائر 2003 – 76.

جدول رقم 04 – 04 : جدول يبين تطور الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2000 – 2011الوحدة مليون دج.

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	معدل التغطية $\frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}} \times 100$
2000	690425,7	1657215,6	966789,9	240,0
2001	764862	1480335,8	715473,8	193,5
2002	4957039,8	1501191,9	-3455847,9	156,9
2003	1047441,4	1902053,5	854612,1	181,6
2004	1314399,8	2337447,8	1023048	177,8
2005	1493644,8	3421548,3	1927903,5	229,1
2006	155540,8	3979000,9	3823460,1	255,3
2007	1916829,1	4214163,1	2297334	219,9
2008	2572033,4	5095019,7	2522986,3	198,1
2009	2854805,3	3347636	492830,7	117,3
2010	3011807,6	4333587,4	1321779,8	143,9
2011	3442501,6	5354510,3	1912008,7	155,5

Source : O.N.S – Collection Statistiques N°167 – évolution des echanges exterieurs de Marchandises de 2000- 2010 –Alger 2011.p03

الشكل رقم04 – 05: تطور الميزان التجاري للجزائر في الفترة 2000 – 2011.

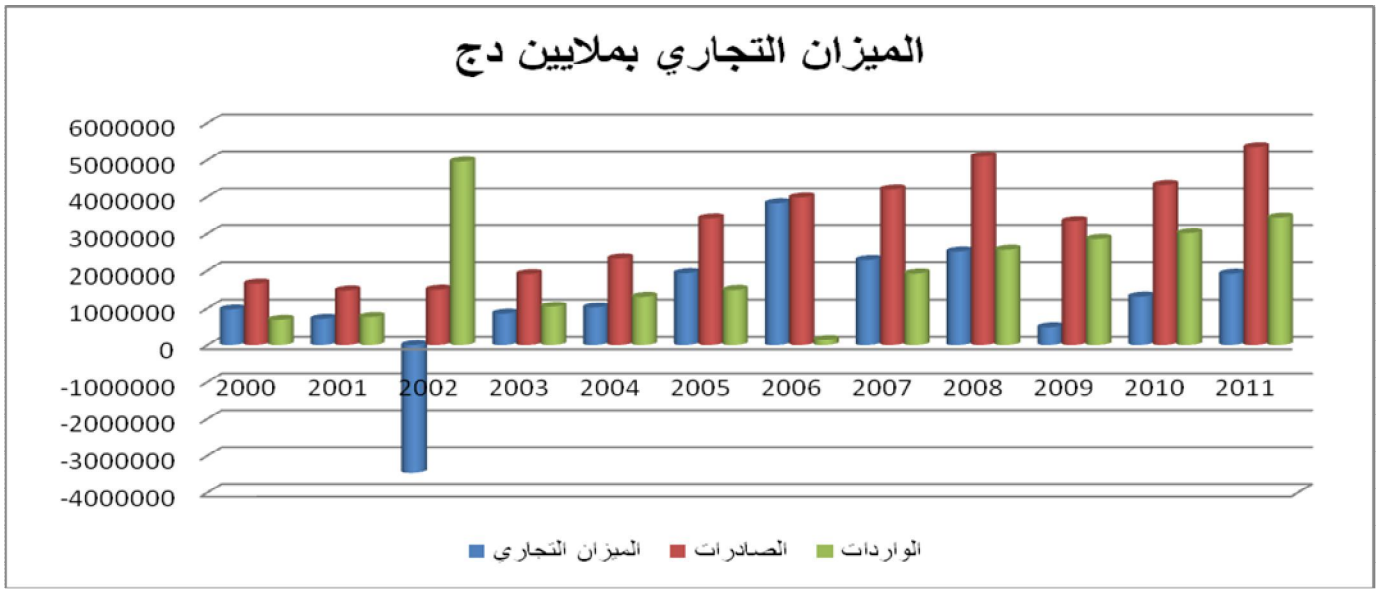

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أنه بين سنتي 2000 و2001هناك تحسن ملحوظ جدا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث أن الميزان التجاري سجل فائضا خياليا بلغ 966789 مليون دج و 715473 مليون دج على التوالي، أي ما يعادل حجم الصادرات الجزائرية لسنة 1999 تقريبا، حين قدرت معدلات التغطية بـ 240% و193.5% للسنتين على التوالي، وهذا التحسن مرده دائما إلى إرتفاع أسعار المحروقات، والملاحظ على طول فترة الدراسة أن الميزان التجاري دوما يحقق فائضا، وأن معدل التغطية يتراوح ما بين 255.3% كما هو الحال سنة 2006 و 143.9% في سنة 2010، وعموما فإن أداء الميزان التجاري يبقى جيدا بغض النظر عن حجم الصادرات خارج المحروقات التي وإن سجلت تطورا تبقى ضعيفة جدا.

5. الإستهلاك العائلي:

يقصد بالإستهلاك العائلي إستعمال السلع والخدمات بهدف الحصول على منافع، وإشباع الحاجات لدى الإنسان والمجتمع على أن يكون نهائيا[1].

وتتطلب دراسة تطور الإستهلاك العائلي في إقتصاد معين، بالتعرف على النفقات والميزانيات للأسر، وهي من أنجع الطرق المعمول بها في شتى الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع الإستهلاك.

تطور الإنفاق الإستهلاكي للعائلات الجزائرية خلال فترة الدراسة، بحيث يأخذ شكل دالة متزايدة في الدخل، دون أن يسجل إي إنخفاض على مدى العشرية بكاملها، بحيث حافظ على إتجاهه الصعودي رغم التطور الملحوظ في المستوى العام للأسعار، الذي من المفروض أن يحد ولو جزئيا من الإستهلاك.

الجدول رقم 04 – 05: تطور الإنفاق للعائلات الجزائرية في الجزائر للفترة 2000 – 2012

الوحدة مليون دج .

السنوات	الإستهلاك	السنوات	الإستهلاك
2000	1714188,0	2006	2695579,6
2001	1847731,2	2007	2963819,6
2002	1989324,1	2008	3333285,8
2003	2126300,2	2009	3743918,6
2004	2371024,5	2010	4115566,7
2005	2553030,1	2011	4552709,5

المصدر: البنك الدولي – مرجع سبق ذكره .

[1] حمودي علي – دراسة حول الإنفاق الإستهلاكي للأسر الجزائرية حسب مسح الديوان الوطني للإحصاء سنة 2000 – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الجزائر 2005 – ص36.

الشكل رقم04 – 06: الإتجاه الصعودي في حجم الإستهلاك العائلي في الجزائر للفترة 2000 – 2012.

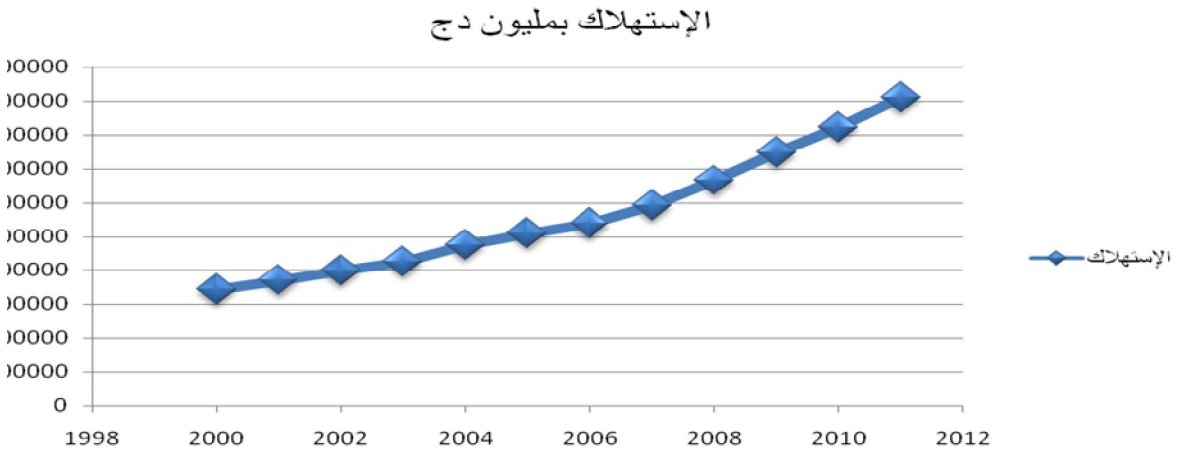

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول اعلاه.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإستهلاك يأخذ شكل دالة متزايدة وهو في إرتفاع مستمر، إذ بلغ حوالي 1714188 مليون دج سنة 2000 ليواصل الإرتفاع في نموه إلى غاية سنة 2011 أين بلغ قيمة 4552709.5 مليون دج.

المبحث الثاني: آثار الدورات الإقتصادية في الجزائر.

سنتطرق في هذا المبحث بالتفصيل إلى آثار الدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2012، مبرزين تطور معدلات البطالة ومعدلات التضخم بتتبع إتجاههما وآثارهما في الإقتصاد الجزائري، لنعرج في الأخير على العلاقة التي تربط البطالة بالتضخم ، وشكل منحنى فيليبس في الجزائر لهذه الفترة.

المطلب الأول:تطور معدلات البطالة في الجزائر.

شكلت البطالة المقنعة قبل وبعد الفترة 2000-2012 حصة الأسد من معدل البطالة في الجزائر، والتي تبقى(معدلات البطالة)تدق ناقوس الخطر الذي يعكس وضعية النظام الإقتصادي الذي تمر به الجزائر، نتيجة السياسات الداخلية غير الفعالة في القضاء على البطالة، التي تعتبر نتاج تراكم الإختلالات التوازنية التي حدثت بفعل الدورات الإقتصادية قبل سنة 2000، والتي كانت لها آثار سلبية نجد على رأسها تفاقم مشكلة البطالة وإرتفاع حدتها.

وصفت منظمة العمل العربية في تقرير نشر سنة 2005 الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بـ " الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع"، ويجب عليها مجتمعة إنفاق أكثر من 70مليار دولار، ورفع نموها

الإقتصادي من03%إلى07% لإستعاب القوة العاملة العاطلة، والجزائر كغيرها من الدول العربية عملت على القضاء على البطالة والحد منها كأثر سلبي للدورات الإقتصادية، إلا أن هذه السياسات غير فعالة بالشكل المطلوب للقضاء على البطالة، بحيث بات من الضروري إعادة النظر في السياسات الإقتصادية[1].

وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى طبيعة سوق العمل في الجزائر، وما هي أهم المزايا والخصائص التي تميزه، ثم نأتي لقياس البطالة حسب مختلف المؤشرات الموضوعة من قبل الجهات الرسمية، وأخيرا سنتعرض بالتفصيل لتحليل الظاهرة للفترة 2000 – 2012.

أولا: طبيعة سوق العمل في الجزائر.

يرتبط التشغيل بمجموعة من العوامل والمحددات الأساسية بما فيها السياسات الإقتصادية، النمو الديمغرافي والتكوين المهني، التعليم والفئة النشيطة، فعالية الجهاز الإنتاجي ومرنته، إضافة إلى سياسة التشغيل وغيرها، إذ تشكل هذه الجوانب المحيطة بعالم الشغل أهمية بالغة من حيث تقييم وضعيته وتطوره عبر مختلف المراحل الزمنية التي مر بها الإقتصاد الوطني، والتي شكلت طبيعة سوق العمل في الجزائر[2]، إلا أنه يمكن أن نحدد أهم العوامل التي تشكل طبيعة سوق الشغل في الجزائر والتي تعود إلى عاملين أساسيين بالدرجة الأولى:

- العامل الأول: يتمثل في مؤسسات سوق العمل.
- العامل الثاني:يتمثل في صدمات الإقتصاد الكلي.

إذ يرتبط العامل الأول بتنظيم سوق العمل والضريبة على كسب العمل، والثاني فيتعلق بنم الإنتاجية، معدل الفائدة، معدل التضخم، ومحددات الصدمات التجارية[3].

لتأتي عوامل أخرى بالدرجة الثانية نذكر منها تطور النمو الديمغرافي والذي يتأثر به سوق العمل بشكل كبير بإعتباره المحدد لحجم وكمية اليد العامل التي تعرض قوة عملها في السوق، إضافة إلى مستوى الإستثمار وحجم الإنتاجية ومرونة الجهاز الإنتاجي، والذين يعتبران المحدد يعتبران المحدد الأول الذي على أساسه يتم الوصول إلى التوليفة المثلى للإنتاج والتي من بينها الأجور وحجم القوة المستعملة، لنضيف إلى هذه العوامل عامل التضخم، حيث تحكم العلاقة العكسية بين التضخم والأجور وبالتالي تأثيرها على سوق الشغل في الجزائر، إلا أن هذه القاعدة تختلف بعض الشيئ في الجزائر، ففي الوقت الذي كانت فيه

[1] سميرة العابد وزهية عباز – ظاهرة البطالة ففي الجزائر بين الواقع والطموحات - مجلة الباحث – جامعة ورقلة العدد 11 – سنة 2012 – ص.ص(76 – 77).

[2] عبد الرحمان العايب وناصر دادي عدون – البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر2010 – ص.ص(155 – 159).

[3] سميرة العابد وزهية عباز – مرجع سبق ذكره – ص77.

معدلات التضخم منخفضة سُجِّل إرتفاعا في عدد الوظائف الجديدة بالنسبة للفترة التي إمتدت إلى غاية منتصف الثمانينات، إلا أنه مع بداية التسعينات عادت القاعدة الشهيرة وهي العلاقة العكسية، إذ وصل معدل التضخم 21% سنة 1993 في الوقت الذي بلغ فيه معدل البطالة 27% ، وعموما يمكن أن نقدم أهم الخصائص التي يتميز بها سوق العمل في الجزائر وهي[1]:

- ✓ عجز في اليد العاملة المؤهلة، وإنعدام التوافق بين مخرجات التكوين وإحتياجات سوق العمل.
- ✓ غياب بنك معلومات حول سوق العمل، وإنعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي، إضافة إلى ضعف المؤسسات الإقتصادية على التكيف مع المستجدات.
- ✓ ضعف التنسيق ما بين القطاعات، إضافة إلى سياسات الدولة في مجال التشغيل والتي ترجح المعالجة الإجتماعية للبطالة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، بدءا بالإقتصاد الموجه وإنتهاءا بسياسات التشغيل الحالية (مصالح الإدماج الإدماجي – عقود ما قبل التشغيل).

ثانيا: قياس البطالة حسب المؤشرات الموضوعة من قبل الجهات الرسمية.

لدينا من خلال الجدول التالي تطور مؤشرات التشغيل في الجزائر للفترة 2000-2011، وهي مقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء، وهي تبين تطور مختلف المؤشرات الخاصة بسوق الشغل والقوة العاملة في الجزائر، وقدتم حسابها حسب المؤشرات المقدمة في الفصل الثاني

جدول رقم04 – 06 : مؤشرات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2011.

السنوات	العاطلون عن العمل (بالملايين)	معدل النشاط TA	معدل التشغيل TE	معدل البطالة U	السنوات	العاطلون عن العمل (بالملايين)	معدل النشاط TA	معدل التشغيل TE	معدل البطالة U
2000	2,43	28,57	70,2	29,77	2006	1,24	30,20	87,7	12,27
2001	2,58	27,75	71,56	27,30	2007	1,37	29,24	86,2	13,8
2002	2,41	29,67	74	25,9	2008	1,16	29,96	88,7	11,3
2003	2,07	027,5	76,3	23,7	2009	1,07	30,16	90	10,2
2004	1,67	29,26	82,3	20,08	2010	-	30,48	90	10
2005	1,44	28,85	84,7	15,27	2011	-	-	90,1	9,9

Source : ONS - Rétrospectives (1970-2002) - Edition 2005- Algérie .
ONS - Rétrospectives (2000-2010) - Edition 211 – Algérie.

[1] سميرة العابد وزهية عباز – مرجع سبق ذكره – ص77.

ثالثا: تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة للفترة 2000-2012.

بعد الإستقلال مباشرة تبنت الجزائر سياسة الصناعات المصنعة في ظل الإقتصاد الموجه، إلا أنه بعد أزمة النفط التي حدثت سنة 1986 حدث إنفجار ديمغرافي، ومع إستمرار عجز المؤسسات العمومية التي كانت المشغل الأكبر لليد العاملة، لجأت الجزائر إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطهير ديونها، إلا أن هذه الإجراءات لم تستطع إخراج هذه المؤسسات من وضعيتها، فلجأت إلى الخوصصة، وهو ما أدى إلى تسريح أعداد هائلة من اليد العاملة ، وهو ما ساهم في إرتفاع معدلات البطالة في كل القطاعات، مع كل مشاكل هذه الفئة من اليد العاملة المؤهلة والتي أصبحت في بطالة هيكلية، ومع بداية سنة 2000وإرتفاع أسعار البترول لجأت الجزائر إلى ثلاث مخططات تنموية خماسية، ساهمت إلى حد كبير في الحد من مشكلة البطالة، وعموما نستعرض حجم القوة العاملة ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2012 كما يلي:

1. **توزيع حجم القوة العاملة حسب القطاعات:** تعد دراسة التوزيع القطاعي لليد العاملة من الأمور الهامة في دراسة مسار وتوجيهات التنمية الإقتصادية، وإنعكاساتها على مساهمة القطاعات المختلفة في التنمية،والتي غالبا ما تصاحبها تحولات جوهرية في هياكل التشغيل، وعموما توزعت القوة العاملة في الجزائر للفترة 2000-2012 حسب مختلف القطاعات كالتالي:

جدول رقم04 – 07 : توزيع حجم القوة العاملة حسب القطاعات في الجزائر للفترة2000- 2008.

	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الفلاحة	872880	1312069	1412340	1617125	1380520	16009633	1170897	1252000
%	14.12	21.06	21.13	20.74	17.16	18.15	13.62	13.69
الصناعة	826060	861119	804152	1060785	1058835	1263591	1027817	1141000
%	13.37	13.82	12.03	13.60	13.16	14.25	11.96	12.48
الأشغال العمومية	617357	650012	799914	967568	1212022	1257703	1523610	1575000
%	9.99	10.44	11.97	12.41	15.07	14.18	17.73	17.22
الخدمات	3863695	3405572	3667650	4152934	4392843	4737877	4871916	5178000
%	62.52	54.67	54.87	53.25	54.61	53.42	56.69	56.61
المجموع	6179993	6228772	6684056	7798412	8868804	8594243	9146000	9146000
%	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: سليم عقون – مرجع سبق ذكره – ص183.

الشكل رقم04 – 06 : نمو حجم القوة العالمة في الجزائر للفترة 2000 – 2008.

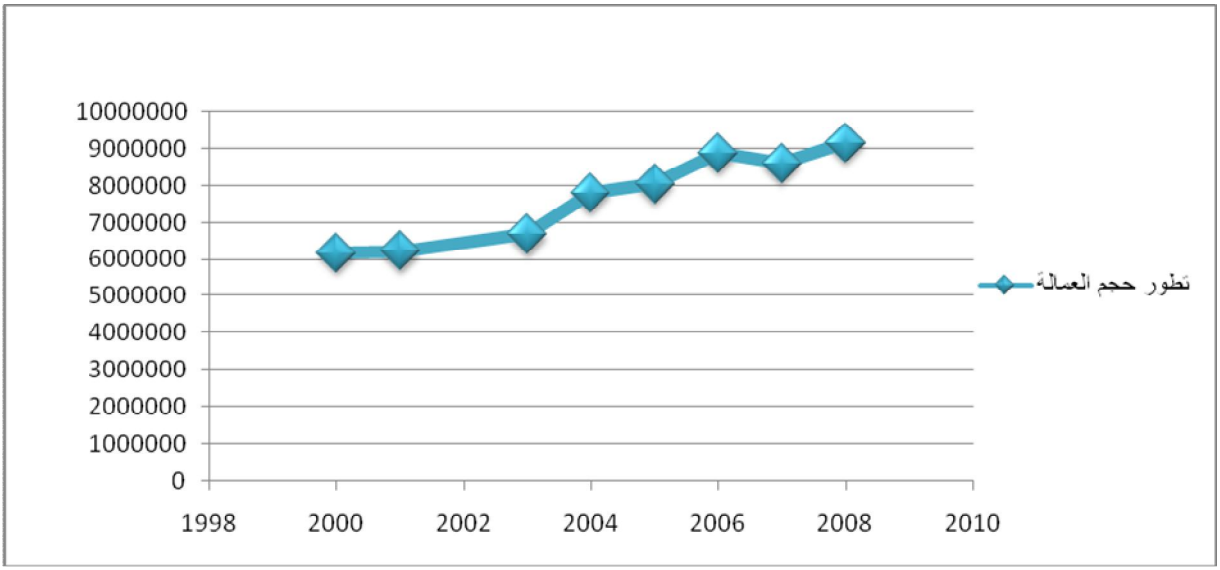

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن حجم القوة العاملة في الجزائر في تزايد مستمر من سنة لأخرى، وهذا راجع لتحسن المستوى المعيشي بفعل البرامج التنموية المطبقة لدعم النمو الإقتصادي، فقد بلغت حوالي 06 مليون عامل سنة 2000 لتفوق 09 مليون عامل سنة 2009، بنسبة نمو قدرها 48%، لكنها ليست بوتيرة منتظمة، والمتفحص لهذه المعطيات يلاحظ مدى التباين في توزيع القوة العاملة بين القطاعات المختلفة، إذ يستحوذ قطاع الخدمات على حصة الأسد من حجم القوة العاملة، بعد أن كانت تتركز بشكل رئيسي في قطاعي الصناعة والزراعة، وهذا راجع لبرامج التشغيل المنتهجة ، والتي توجه اليد العاملة نحو قطاع الإدارة العمومية غير المنتجة للثروة، إذ بلغت نسبة اليد العاملة في قطاع الخدمات نسبة تتراوح ما بين 53%-65% للفترة 2000-2012، يليه قطاع الفلاحة الذي أعيد له الإعتبار من خلال برامج الدعم الفلاحي، وقد بلغت حجم القوة المشغلة فيه ما بين 17% - 21% لنفسر الفترة، كما أن قطاع البناء والأشغال العمومية أصبح له دور كبير في إمتصاص اليد العاملة العاطلة، وذلك بعد إنطلاق البرامج الكبرى للبنية التحتية كالطريق السيار شرق – غرب وغيرها، ومشرع مليوني وحدة سكنية، وقد شهد القطاع تزايد معتبر في إستخدام اليد العاملة بنسبة قاربت21% سنة 2007 و25.5%سنة 2008على أساس سنة 2006، أما قطاع الصناعة فقد تراجع فيه حجم التشغيل على طول فترة الدراسة بنسبة 12.5%، ويعود السبب في ذلك إلى إجراءات التصحيح في القطاع الصناعي، وإلى إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، ما أدى إلى إنخفاض حجم القوة العاملة فيه.

يساهم قطاع الخدمات والتجارة والإدارة بالقسم الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي الخام للجزائر، وهذا راجع إلى طبيعة الإقتصاد الجزائري المعتمد بشكل رئيسي على ريوع قطاع المحروقات التي تُوجَّه آليا إلى تضخيم الجهاز الإداري لإمتصاص حجم القوة النشطة العاطلة.[1]

2. تتبع معدلات البطالة في الجزائر للفترة2000 - 2012:

البطالة بإعتبارها أثر من آثار الدورات الإقتصادية، فإن المتتبع لتطور معدلات البطالة يجدها متذبذبة من سنة لأخرى، إلا أنه في الجزائر، وخلال فترة الدراسة 2000-2012تجدها تأخذها شكلا تنازليا نتيجة تأثير برامج دعم النمو، والتي نستعرضها حسب تأثير كل برنامج، ومساهمته في تراجع معدلات البطالة في الجزائر كما يلي:

الفترة الممتدة من 2000-2004: شهدت هذه الفترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، وهو برنامج خماسي طبق بهدف دفع عجلة التنمية المتوقفة منذ سنوات التسعينات، إضافة إلى إمتصاص البطالة الكبيرة ودعم التوازن الجهوي، وقد بدأ مردوده يظهر جليا منذ سنة 2001، إذ حقق قفزة نوعية كبيرة فقد حقق إنخفاض في معدل البطالة ب12%، إذ بلغت سنة 2000 نسبة 29.77% لتنخفض بالتدريج خلال سنوات تطبيق البرنامج لتصل7%سنة 2004[2]، وقد تم تشغيل 2.5 مليون فرد في هذه الفترة[3].

الفترة الممتدة من 2005-2009: وهي الفترة التي تم خلالها تطبيق برنامج دعم النمو الأول، والذي أعتمد على إستراتيجية مالية هدفت إلى التحكم في الأجور والمديونية الخارجية ، إضافة إلى التوسع في نفقات التجهيز والتحكم أكثر في آليات تمويل القطاع العمومي، وقد إنعكست هذه الإستراتيجية بشكل جيد على معدل البطالة للفترة 2005-2009، فقد واصلت إتجاهها الهبوطي، لكن بوتيرة أقل من الفترة السابقة، إذ بلغت البطالة نسبة15.3% سنة 2005 لتنخفض إلى 10.2% سنة 2009، هذا نتيجة إستحداث عدد كبير من مناصب الشغل، حيث إنتقل العدد من 64092 منصب شغل سنة2005 إلى 125645 منصب شغل سنة 2007 فقط، وإلى 162290منصب سنة 2008 ليصل إلى 170858 سنة 2009 [4].

الفترة الممتدة من 2010-2014: وهي الفترة التي يتم خلالها تطبيق برنامج دعم النمو الثاني، وهو برنامج خماسي ضخم مقارنة بسابقيه، أخذ بعين الإعتبار وفي المقام الأول مساعدة الشباب طالبي العمل

---

[1] سليم عقون – قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدلات البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة سطيف 2010 – ص75.

[2] حصيلة المنجزات الإقتصادية والإجتماعية للفترة 1999 -2008 – نشرة إحصائية محملة من موقع بوابة الوزير الأول بتاريخ 2011/12/06 www.Premier-Ministre.gov.dz.

[3] دادن عبد الغني ومحمد عبد الرحمان بن طجين – دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 – مجلة الباحث – العدد10 سنة 2010 – ص181.

[4] الطيب لوح – تقييم أجهزة ترقية التشغيل وتسيير سوق العمل وآفاق تطوره – ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل - وزارة التشغيل والعمل والضمان الإجتماعي – الجزائر 2010/09/06 – ص06.

لأول مرة عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة مدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وهو ما ساهم في إحداث مناصب عمل قدرت بـ 75572 منصب للسداسي الأول من سنة 2010 لوحدها، و42343 لسنة 2011 [1].

الجدول التالي يوضح إتجاه معدلات البطالة للفترة 2000-2012.

جدول رقم04 – 08 : يوضح إتجاه معدلات البطالة للفترة 2000-2011.

السنة	المعدل%	السنة	المعدل%
2000	29,77	2006	12,27
2001	27,30	2007	13,8
2002	25,9	2008	11,3
2003	23,7	2009	10,2
2004	20,08	2010	10
2005	15,27	2011	9,9

المصدر: الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء – مرجع سبق ذكره – 171.

شكل رقم04 – 07 : شكل بياني يبن الإتجاه التنازلي لمعدلات البطالة في الجزائر للفترة2000-2012.

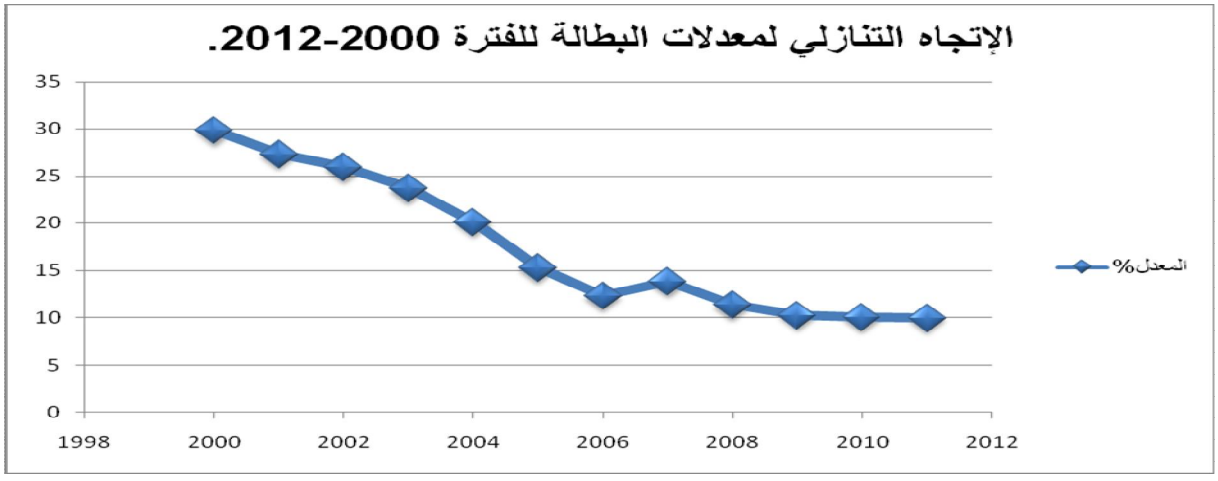

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه.

[1] مصالح الوزير الأول – ملحق بيان السياسة العامة - محملة من موقع بوابة الوزير الأول بتاريخ www.Premier-Ministre.gov.dz. 2011/12/06

المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر.

أصبحت معضلة التضخم في الجزائر ظاهرة لصيقة بالحياة الإقتصادية، حيث تعرضت لضغوط تضخمية متتالية حدثت نتيجة دورات إقتصادية عنفية في بعض الأحيان، وإلى تقلبات وتذبذبات في المستوى العان للأسعار كنتيجة حتمية ترافق هذه الدورات وتعتبر من أهم آثارها.

1. أسباب التضخم في الجزائر:

أدت ظاهرة التضخم التي مست العديد من الأنشطة والقطاعات الإقتصادية ، إلى حدوث إختلال كبير داخل القطاعات ، وقد تعددت أسباب ظاهرة التضخم في الجزائر نذكر منها ما يلي:

1.1. **إرتفاع الطلب الداخلي:** يرجع إرتفاع الطلب الداخلي على السلع والخدمات إلى عاملين أساسيين كان لهما الأثر المباشر على مستوى الطلب، وبالتالي على المستوى العام للأسعار، الأول هو النمو الإقتصادي المحقق من خلال اليرامج الخماسية لدعم النمو، حيث كان له أثر فعال على حركة التضخم خاصة مع ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للجزائر الذي عجز عن تلبية هذا الطلب المتزايد، مما أدى إلى اللجوء للواردات وما يتبعه من ضغوط تضخمية مستوردة، أما العامل الثاني فيتمثل في الزيادة المستمرة للأجور، في ظل غياب تحسن الإنتاجية ووفرة اليد العاملة، خاصة وأن فئة الوظيف العمومي الإداري تعد أكبر شريحة إستهلاكية، مما يؤدي إلى إرتفاع مستويات الأسعار.

2.1. **إرتفاع تكاليف الإنتاج:** يتميز الإقتصاد الوطني بإرتفاع حجم القوة العاملة، إذ تمثل شريحة الشباب نسبة75% من السكان، وبالتالي وفرة اليد العاملة، وهو ما أدى إلى إعتماد المنتوجات ذات الكثافة في اليد العاملة، وبالتالي إستحواذ الأجور والرواتب على نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج، حيث تشكل هذه الأخيرةمن40%إلى 60% من هذه التكاليف، ومع الزيادات التي أقرتها الحكومات المتعاقبةفي الأجور، أدى بالضرورة إلى زيادة التكاليف، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة وتلقائية على المستوى العام للأسعار في شكل تضخم، إضافة إرتفاع أسعار المواد الأولية أو صعوبة الحصول عليها "صدمات عرض منعكسة"، ناهيك عن إرتفاع تكاليف وسائل الإنتاج نتيجة غياب يد عاملة متخصصة في الصيانة[1].

3.1. **الإصدار النقدي الجديد:** كثيرا ما لجأت الحكومات المتعاقبة في الجزائر، خاصة أثناء فترة التسعينات مع تزايد العجز في ميزانية الدولة ، لجأت إلى إصدار نقدي جديد دون وجود مقابل للكتلة النقدية المطروحة لدى البنك المركزي، حيث أنه بات من الواضحأن الكتلة النقدية تفوق الناتج الداخلي الخام، وأن هذه الفجوة الكبيرة بين معدل نمو الناتج المحلي الخام ومعدل نمو الكتلة النقدية، إضافة إلى

[1] Mourad Benachenhou – dévaluation Marginalisation – édition Dar Bechrifa – Bouzereaha Alger1992 – P07.

ضعف القدرة على التحكم في هذا الإفراط النقدي، إنعكس سلبا على المستوى العام للأسعار في شكل تضخم[1].

4.1. تخفيض قيمة الدينار الجزائري: في ظل قوانين الإصلاح الإقتصادي المنتهجة مع بداية التحول إلى إقتصاد السوق لجأت السلطات إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري، الذي فاقت قيمة تخفيضه مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1988 – 1991 نسبة 60%، وتهدف العملية إلى زيادة قيمة الصادرات من أجل زيادة تدفق العملات الصعبة للحد من عجز ميزان المدفوعات وبالتالي القضاء على العجز في الموازنة العامة، إلا أن قيمة التخفيض إنعكست سلبا على الوضع الداخلي، وذلك بإنخفاض القدرة الشرائية للدينار في صورة إرتفاع لمستويات الأسعار[2]، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن القيمة الحقيقية للدينار إنخفضت بشدة 200 – 2003 أمام سلة العملات القيادية بلغ نسبة 21.37% سنة 2003، ليحقق إستقرارا في المرحلة 2004 -2010 [3].

2. **آثار التضخم في الجزائر:** التضخم كأثر سلبي من آثار الدورات الإقتصادية له آثار سلبية بالغة نذكر منها:

1.2. أثر التضخم على الإستثمار: إن المستثمر عند دراسته لجدوى المشاريع الإستثمارية التي يريد إنجازها يأخذ بعين الإعتبار إضافة إلى مؤشرات المرودية وفترة إسترجاع التكاليف مشكلة التضخم، بإعتبارها ذات أهمية كبيرة عند تثمين الربحية الخاصة بالمشاريع الإستثمارية، إضافة إلى أن الإرتفاع المفاجئ لمستوى الأسعار يطرح إشكالية إعادة التقييم، وقد يصل الأمر إلى إيقاف المشاريع أو حتى إلغائها[4].

2.2. آثار التضخم على الإستهلاك: رغم الإرتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار، إلا أنه ما يلاحظ على الأسر الجزائرية أنها تحافظ على مستوى إستهلاكها، هذا إن لم يرتفع حجم إستهلاكها[5].

3. تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2012.

على عكس معدلات البطالة التي أخذت العد التنازلي على طول فترة الدراسة، فإن معدلات التضخم لم تأخذ إتجاها معينا، ولأن إقتصاد الجزائر أساسه ريوع البترول بإعتبارها من الدول المصدرة للمحروقات، فإن مستوى التضخم أصبح له علاقة كبيرة بمعدل النمو الإقتصادي المدفوع من قطاع

[1] Hamid Bali – L'inflation et mal .Développement en Algerie - O.P.U – Alger 1999 – P214.

[2] تومي ربيعة - نمذجة سعر الصرف الإسمي في المدى الطويل بإستعمال التكامل المشترك – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الجزائر 2002 – ص53.

[3] لزعر علي وآيت يحي سمير – معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الإقتصاد الجزائري – مجلة الباحث - العدد11 سنة 2012 – ص55.

[4] Hamid Bali – Obti – P214.

5 O.N.S – Collection Statistiques N°68 – Indice Des Prix a la Consommation 2002 – 2011 – Villes D'Alger 2011. – P11.

المحروقات[1]، هذا بالإضافة طبعا إلى العوامل السابقة، وعموما يمكن تتبع تطور معدلات التضخم للفترة 2000-2012 كما يلي:

الجدول رقم04 – 09 : جدول يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة2000-2012.

السنة	المعدل%	السنة	المعدل%
2000	0,33	2006	2,31
2001	4,22	2007	3,67
2002	1,41	2008	4,86
2003	4,26	2009	5,73
2004	3,96	2010	3,91
2005	1,38	2011	4,52

المصدر: الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء – مرجع سبق ذكره – 171.

الشكل رقم 04 – 08 : تمثيل بياني يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2011.

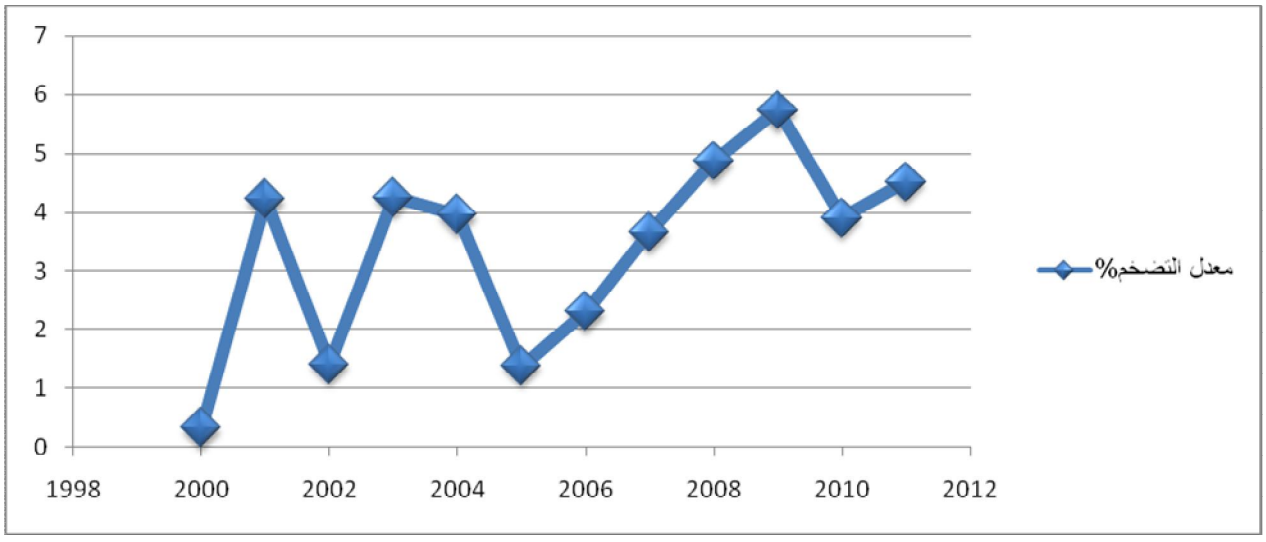

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

شكل عام2000 نقطة إنعطاف في الإتجاه الصعودي الحاد والمفرط في أغلب الأحيان لمعدلات التضخم مع بداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2000-2004، الذي تم الإنطلاق فيه نتيجة تحسن أسعار البترول، إذ بلغ معدل التضخم لسنة 2000نسبة 0.33% وهو أدنى حد لمعدل التضخم عرفته الجزائر المستقلة، ليعاود الإرتفاع مرة أخرى في حدود معقولة خاصة في سنتي 2001 و2004 إذ

[1] علي يوسفات – عتبة التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر " دراسة قياسية للفترة 1970 – 2009 " – مجلة الباحث – العدد11 – سنة 20125 – ص69.

بلغ نسبة ما بين 4.22% و3.96%، أي أنه حقق إستقرار في حدود 4% بإستثناء سنة 2002 التي بلغ معدلها 1.41% كحالة إستثنائية للفترة 2000-2004.

وتفسر عودة هذا الإرتفاع إلى إرتفاع الكتلة النقدية بسبب برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، إلا أنه ننوه إلى أن هذا الإرتفاع بقي دون عتبة التضخم في الجزائر المحدد بـ6% كمعدل للتضخم لا يضر بمعدل النمو الإقتصادي[1].

أما عن معدلات التضخم خلال فترة تطبيق برنامج دعم النمو الأول2005 – 2009 فقد أخذت إتجاه صعودي إبتداءا من سنة 2005 التي حققت فيها نسبة 1.38%، ليبقى في إرتفاع لكن في حدود معقولة بتغير سنوي متقارب ما بين 1% و 1.3%، إلا أن سنة 2009 شكلت إستثناءا قاربت معدل عتبة التضخم في الجزائر بمعدل سنوي 5.73%، وهو يمثل أعلى معدل تضخم في العشرية 200-2009، وهو يأتي لي ليؤكد السلسلة المتزايدة لمعدلات التضخم السنوي للجزائر في الوقت الذي تسجل فيه مختلف دول العالم تباطؤ التضخم بل وتسجيل تضخم سلبي كالولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، إذ يبرز تطور الأسعار في الجزائر تحديا جديدا للتضخم الداخلي القوي ، إذ يتميز السداسي الأول من سنة 2009 بتقلص نقدي، وعليه يعتبر هذا التضخم داخليا على عكس سنتي2007 و2008 أين كانت الزيادة المسجلة في مستوى الأسعار متأتية من المنتجات الفلاحية.

ومع بداية تطبيق المخطط الخماسي للفترة 2010 -2014 بقي معدل التضخم يراوح مكانه في حدود 3.91% لسنة 2010 و4.52 % لسنة 2011، إذ يلاحظ أن الحكومة حققت تحكما في إستقرار المستوى العام للأسعار، كما تم السيطرة وفي هذا البرنامج الخماسي على معدل التضخم في حدود 3% - 4% سنويا، وذلك بتوفير تسيير جيد لمداخيل المحروقات التي تتراوح منذ سنوات في حدود 55مليار دولار سنويا[2].

ومما تجدر الإشارة إليه مع تطور معدلات التضخم ، تطور معدل سعر الفائدة الإسمي الذي يعد أمرا لصيقا بظاهرة التضخم ، إذ على أساسه حساب معدل الفائدة الإسمي في السوق المصرفي.

أخذ سعر الفائدة الإسمي أخذ إتجاها تنازليا للفترة 2000 – 2004 إبتداءا من 7.5% سنة 2000 نزولا إلى معدل نزولا إلى معدل 3.7%، وقد تم تثبيتها في الفترة 2005 – 2011 عند معدل فائدة 1.8% ، وهو ما جعل سعر الفائدة الحقيقي يأخذ قيما سلبية على طول الفترة والجدول الموالي يبين تطور معدلات الفائدة الإسمية والحقيقية للفترة 2000-2011.

[1] علي يوسفات – مرجع سبق ذكره – ص.ص (65 – 67).

[2] بيان إجتماع مجلس الوزراء - برنامج التنمية الخماسية 2010-2014 – يوم 24 ماي 2010 – منشور على موقع وزارة الخارجية الجزائرية www.mfe.dz محمل بتاريخ 2011/01/15.

جدول رقم04 - 10: تطور معدلات الفائدة الإسمية والحقيقية في الجزائر للفترة 2000-2011.

لدينا: سعر الفائدة الحقيقي= سعر الفائدة الاسمي-معدل التضخم.

السنوات	معدل التضخم%	سعر الفائدة الاسمي(I_n)	سعر الفائدة الحقيقي(I_r)	السنوات	معدل التضخم%	سعر الفائدة الاسمي(I_n)	سعر الفائدة الحقيقي(I_r)
2000	0,33	7,5	7,17	2006	2,31	1,8	0,51-
2001	4,22	6,3	2,08	2007	3,67	1,8	1,87-
2002	1,41	5,3	3,89	2008	4,86	1,8	3,06-
2003	4,26	5,3	1,04	2009	5,73	1,8	3,93-
2004	3,96	3,7	0,26-	2010	3,91	1,8	2,11-
2005	1,38	1,9	0,52	2011	4,52	-	-

المصدر: البنك الدولي – مرجع سبق ذكره.

مما تجدر الإشارة إليه أنه عند تدخل البنك المركزي بسياسة نقدية عن طريق قناة سعر الفائدة، وذلك بتثبيت معدل الفائدة الإسمي، فإن السياسة النقدية تفقد فعاليتها تماما، لأن منحنى السيولة يأخذ وضعية الأفقي، وبالتالي نكون أمام مصيدة السيولة لكينز والتي يكن عندها تفضيل السيولة لا نهائي المرونة لدى الأعوان الإقتصاديون.

المطلب الثالث: العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر وحالة منحنى فيليبس .

تعتبر علاقة فيليبس من أشهر العلاقات التجريبية، التي تمثل العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم، وعليه أصبحت هذه العلاقة الموجودة بين البطالة والتضخم أول ما يصادفنا من التحاليل غير النقدية للظواهر التضخمية.

تظهر معادلة فيليبس حسب معطيات الإقتصاد الجزائري نتائج متوافقة مع المنطلقات النظرية والميدانية لهذه العلاقة بالنسبة لأغلب الدراسات الميدانية التي أجريت سنوات التسعينات، والتي وصلت إلى علاقة تجريبية مفادها أن زيادة تغير البطالة بوحدة واحدة تؤدي إلى إنخفاض التضخم بواقع 0.277وحدة، وتشير الدراسات التي أجريت حول هذه الظاهرة بإستخدام بيانات معدلات التضخم ومعدلات البطالة إلى أن هناك إستمرار في وجود العلاقة العكسية الدائمة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر[1].

[1] سعيد هتهات – دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة ورقلة 2006 – ص.ص (306 – 307).

إلا أنه نشير أن هناك حد أدنى لمعدل البطالة لا ينخفض دونه مهما إرتفع معدل التضخم معدل التضخم لن يقل عنه[1]، وعموما لدينا المعطيات التالية لمعدلات البطالة ومعدلات التضخم كما يلي:

الجدول رقم04 -11: جدول مقارنة بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة.

السنوات	معدل التضخم%	معدل البطالة%	السنوات	معدل التضخم%	معدل البطالة%
2000	0,33	29,77	2006	2,31	12,27
2001	4,22	27,30	2007	3,67	13,8
2002	1,41	25,9	2008	4,86	11,3
2003	4,26	23,7	2009	5,73	10,2
2004	3,96	20,08	2010	3,91	10
2005	1,38	15,27	2011	4,52	9,9

المصدر: من إعداد الطالب بناء على 04 -08 و04 - 09.

الشكل رقم 04 – 09 : منحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2000 – 2012.

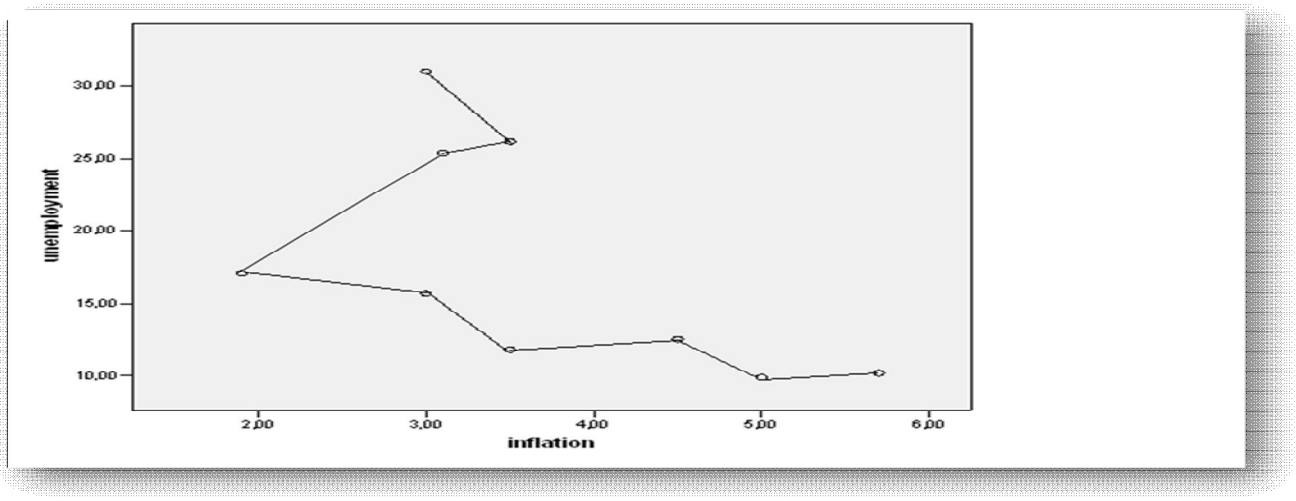

المصدر: لعراف فايزة وسعودي نجية – مرجع سبق ذكره – ص09.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن العلاقة بين البطالة والتضخم لا تأخذ إتجاها معينا في الفترة 2000 – 2012، بحيث نلاحظ أنها قد تأخذ علاقة عكسية متوافقة مع منحنى فيليبس للفترة 2000 – 2004، ففي الوقت الذي تحقق فيه معدلات البطالة تراجعا ترتفع معدلات التضخم، إلا أنها في السنوات الأخرى تبقى بدون علاقة مميزة لها سواء أكانت طردية أو عكسية.

[1] لعراف فايزة وسعودي نجوى – مرجع سبق ذكره – ص01.

المبحث الثالث: آليات التحكم في الدورات الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري.

سنتطرق في هذا المبحث إلى آليات التحكم في الدورات الإقتصادية، أو بالأحرى التحكم بآثار الدورات الإقتصادية، وذلك من خلال آليات التحكم فيها وإعادة توجيه مسارها حسب المرحلة التي تمر بها الدورة الاقتصادية وحسب الإمكانات التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني المتاحة للتصرف فيها لدى القائمين بتنفيذ هذه الآليات، وسنأخذ السياستين المالية والنقدية كنموذج للسياسات الإقتصادية، لهما دور وفعالية في إعادة توجيه مسار الدورة الاقتصادية بإعتبارها(الدورة الاقتصادية) ناتجة عن إختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني، لذا وجب على السلطات تصحيح الوضع القائم بتنفيذ سياسات معاكسة لإتجاه الدورات الاقتصادية.

إلا أن هناك نظرية مفادها أن الدورة الإقتصادية بإعتبارها ضرورة حتمية تميز الإقتصاد الديناميكي، وآلية مهمة وتلقائية لتطوير الإقتصاد.

المطلب الأول: إستخدام السياسة المالية كآلية للتحكم في الدورات في الإقتصاد الجزائري.

بإعتبار أن السياسة المالية دراسة تحليلية للنشاط المالي للإقتصاد العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الإقتصادية والإدارية، وما ينتج عن هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، إذ تتضمن السياسة المالية تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذلك تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات، مع الحفاظ على الوظيفة المالية لكليهما، وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة، في مقدمتها النهوض بالإقتصاد ودفع عجلة التنمية، هنا تبرز أهمية السياسة المالية في تحليل أهم آثار النشاط المالي للدولة بالنسبة لمجموعة من العلاقات الإقتصادية وهي قيم وأسعار السلع والخدمات، ومستوى الطلب الإجمالي وتوزيع الدخول[1].

شهد الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الإستراتيجيات، وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة، وعليه يمكن رد عوامل تطور السياسة المالية في الجزائر إلى ثلاث عوامل أساسية متداخلة ومتكاملة وهي[2]:

- ❖ المحدد الإقتصادي: يتمثل في حتمية تغيير الهيكل الإقتصادي.
- ❖ المحدد الإجتماعي: والمتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية.
- ❖ المحدد المالي: المتمثل في البحبوحة المالية الناتجة عن الطفرة النفطية مع بداية الألفية الثالثة.

[1] عبد الرحيم شيبي وبطاهر سمير – مرجع سبق ذكره – ص44.

[2] عبد الرحيم شيبي – مرجع سبق ذكره – ص44.

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات التخطيط الإقتصادي الحديث وأقوى دعامة ترتكز عليها السياسة الإقتصادية للبلاد في التحكم في آثار الدورات الإقتصادية، من خلال أدواتها المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة، ونظرا لأهميتها كآلية لتنفيذ البرامج التنموية فقد أولتها السلطات في الجزائر أهمية بالغة، بإعتبارها أداة لتحديد مصادر تمويل هاته البرامج الإقتصادية، إضافة إلى كون السياسة المالية هي أداة تنفيذ البرامج من خلال الموازنة العامة التي تظهر المبالغ السنوية المخصصة لهاته البرامج، وعموما يمكن عرض تطور السياسة المالية في الجزائر للفترة 2000 – 2012 كما يلي:

أولا: النفقات العامة.

لقد تطرقنا في المبحث الأول من هذا الفصل إلى تطور النفقات العامة في الجزائر، بإعتبارها مكون من مكونات الطلب الكلي تساهم في الناتج الداخلي الخام، إلا أننا في هذا المبحث سنتطرق إلى تطور النفقات العامة بأكثر تفصيل.

تقسم النفقات العامة في الموازنة السنوية في الجزائر إلى قسمين هما:

1. نفقات التسيير: وهي تلك النفقات التي تخصص لسير نشاطات الدولة ومهامها بشكل طبيعي، وهي متضمنة في الجدول "ب" من قانون المالية السنوي.
2. نفقات التجهيز: وهي تلك النفقات التي لها طابع الإستثمار، وهي مخصصة للقطاعات الإقتصادية (القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، قطاع المحروقات...)، وهي متضمنة في الجدول "ج" من قانون المالية السنوي.

وعموما يمكننا تتبع تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر للفترة 2000 – 2012 كما يلي:

الجدول رقم04 - 12: تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر للفترة 2000 – 2012.(مليار دج)

السنوات	مجموع النفقات العامة	نفقات التسيير	نسبتها إلى مجموع النفقات العامة%	نفقات التجهيز	نسبتها إلى مجموع النفقات العامة%
2000	1251,8	830,1	66,3	421,7	33,7
2001	1452,4	948,8	65,3	503,6	34,7
2002	1765,6	1053,4	59,7	712,2	40,3
2003	1811,1	1141,7	63,0	669,4	37,0
2004	1920	1200	62,5	720	37,5
2005	1950	1200	61,5	750	38,5
2006	3555,4	1439,5	40,5	2115,9	59,5
2007	3946,8	1652,7	41,9	2294,1	58,1
2008	4882,2	2363,2	48,4	2519	51,6
2009	5474,5	2661,2	48,6	2813,3	51,4
2010	5860,8	2837,9	53,3	3022,9	46,7
2011	6618,4	3434,3	51,89	3184,1	48,1
2012	7428,6	4608,2	62	2820,4	38

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على قوانين المالية للسنوات المعنية – مراجع سبق ذكرها،

الشكل رقم04 - 10: تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر للفترة 2000 – 2012.

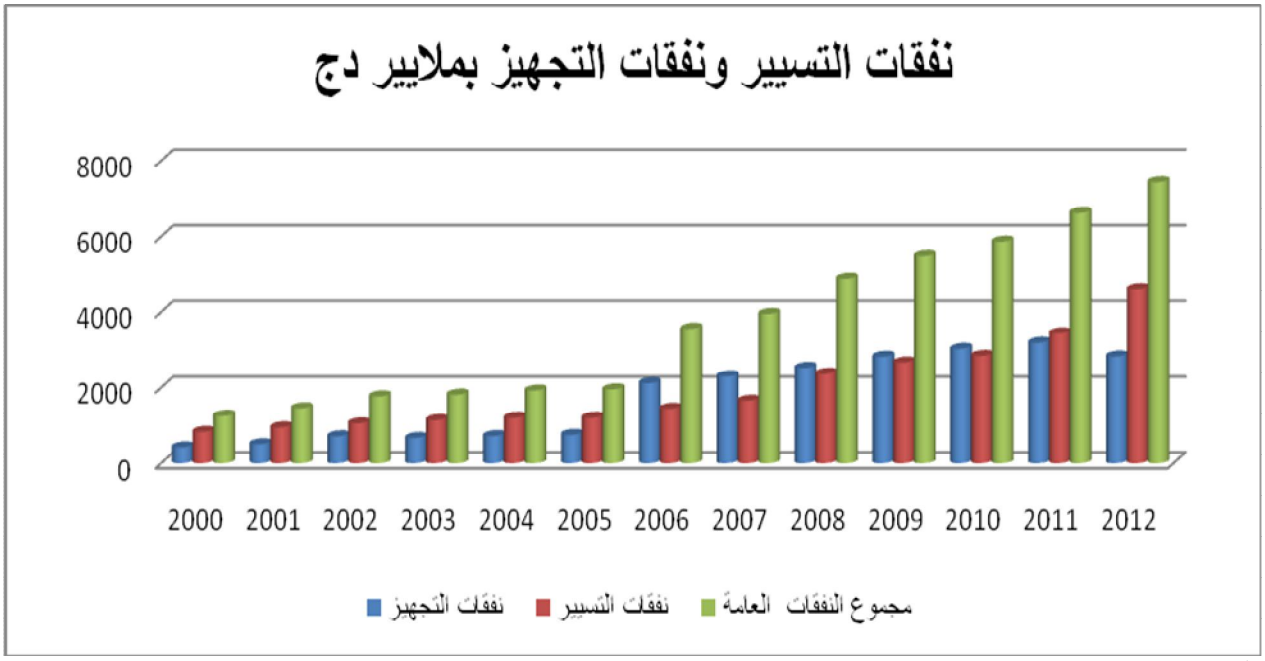

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل أعلاه فإنه من النظرة الأولى نلاحظ تفوق التسيير وإستحواذها على حصة الأسد من مجموع النفقات العامة بنسبة تفوق 70%، إلا أنها تأخذ شكل منحنى تنازلي في حصتها من مجموع النفقات العامة لصالح نفقات التجهيز، فقد بلغت نفقات التسيير غلاف مالي 830مليار دج سنة 2000، أي ضعف نفقات التجهيز التي بلغت 421.7 مليار دج، وما يلاحظ أيضا خلال فترة الدراسة، أن نفقات التسيير بقيت دائما ذات الدور الأساسي في زيادة النفقات العامة، لكنها ليست بنفس المستوى السائد قبل سنة 2000، حيث بلغ سنة 1999 نسبة 80.55% من مجموع الإنفاق العام، لتنخفض سنة 2006 إلى 40.5% وهي أقل قيمة لها خلال الفترة 2000 – 2012، لتعاود الصعود في نسبتها إلى مجموع النفقات العامة إبتداءاً من سنة 2007 بنسبة 41.9% لتواصل الإرتفاع ببلوغها 53.3% سنة 2010، ويرجع السبب في أن نفقات التسيير أكبر من نفقات التجهيز إلى تضخم الجهاز الإداري، وبرامج التشغيل التي تعالج البطالة كمشكلة إجتماعية وليس كمشكلة الإقتصادية.

تشكل نفقات التجهيز أهمية خاصة، بإعتبار أن الجزائر تفتقر إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية، وهو ما تم أخذه بعين الإعتبار في برامج الإنعاش الإقتصادي، إذ عرف هيكل الإنفاق العام تغيرا ملحوظا لصالح نفقات التجهيز من مجموع النفقات العامة، إذ تطورت نسبتها من 29.4% سنة 2000 بمبلغ 421.7 مليار دج إلى 46.7% بمبلغ 421.7 مليار دج سنة 2000 إلى 53.3% سنة 2010، وهي ترتفع بمعدل متزايد وأكبر من تزايد نفقات التسيير، ويرجع سبب هذا التطور إلى إنطلاق تنفيذ برامج دعم الإنعاش ودعم النمو الإقتصادي.

من خلال ما سبق يتضح مدى التوافق بين أهداف السياسة الإنفاقية المتمثلة في رفع نفقات التجهيز، وما تم تحقيقه فعلا، وهذا بفعل توجه الجزائر إلى عصرنة موازنتها بتطبيق موازنة موجهة بالنتائج تدفع من خلالها عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية1.

ثانيا: الإيرادات العامة.

إعتمدت الجزائر منذ إستقلالها على القوانين الفرنسية في مجال الموازنة العامة إلى غاية صدور القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المنظم لقوانين المالية السنوية، والذي أصبح أهم مرجع في إعداد الموازنة السنوية، حيث إعتمدت عدة معايير تصنف على أساسه مكونات الموازنة العامة، وتصنف المادة 11 منه إيرادات الميزانية العامة في الجزائر حسب مصدر الإيرادات المتأتية منه إلى[2]:

- إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.

[1] حكيم بوحطو – الموازنة العامة وآفاق العصرنة حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – المركز الجامعي بالمدية 2008 – ص99.

[2] المادة 11 – القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المنظم لقوانين المالية.

- ❖ مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- ❖ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
- ❖ الأموال المتأتية من الهبات والهدايا والمساهمات.
- ❖ التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- ❖ مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- ❖ مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

أما عن تطورها، فقد عرفت الإيرادات العامة للدولة في الفترة 2000 – 2012 إرتفاعا مطردا ومستمرا من سنة لأخرى.

الجدول رقم04 - 13 تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2000 - 2012 (مليار دج) .

السنوات	مجموع الإيرادات العامة	الجباية العادية	نسبتها إلى مجموع الإيرادات العامة%	الجباية البترولية	نسبتها إلى مجموع النفقات العامة%
2000	1190,7	470,7	39,53	720	60,47
2001	1403,4	562,8	40,10	840,6	59,90
2002	1500,2	583,8	38,91	916,4	61,09
2003	1475,5	639,4	43,33	836,1	56,67
2004	1528	665,8	43,57	862,2	56,43
2005	1635,8	730,8	44,68	905	55,32
2006	1683,3	767,3	45,58	916	54,42
2007	1831,3	858,3	46,87	973	53,13
2008	2763	1047,6	37,92	1715,4	62,08
2009	3178,7	1251,7	39,38	1927	60,62
2010	3081.5	1245.7	40,4	1835.8	59.6
2011	2992.4	1520	50.8	1472.4	49.2
2012	3455.6	1894	54.8	1561.6	45.2

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على قوانين المالية للسنوات المعنية – مراجع سبق ذكرها.

الشكل رقم 04 -11: التمثيل البياني لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2000- 2012.

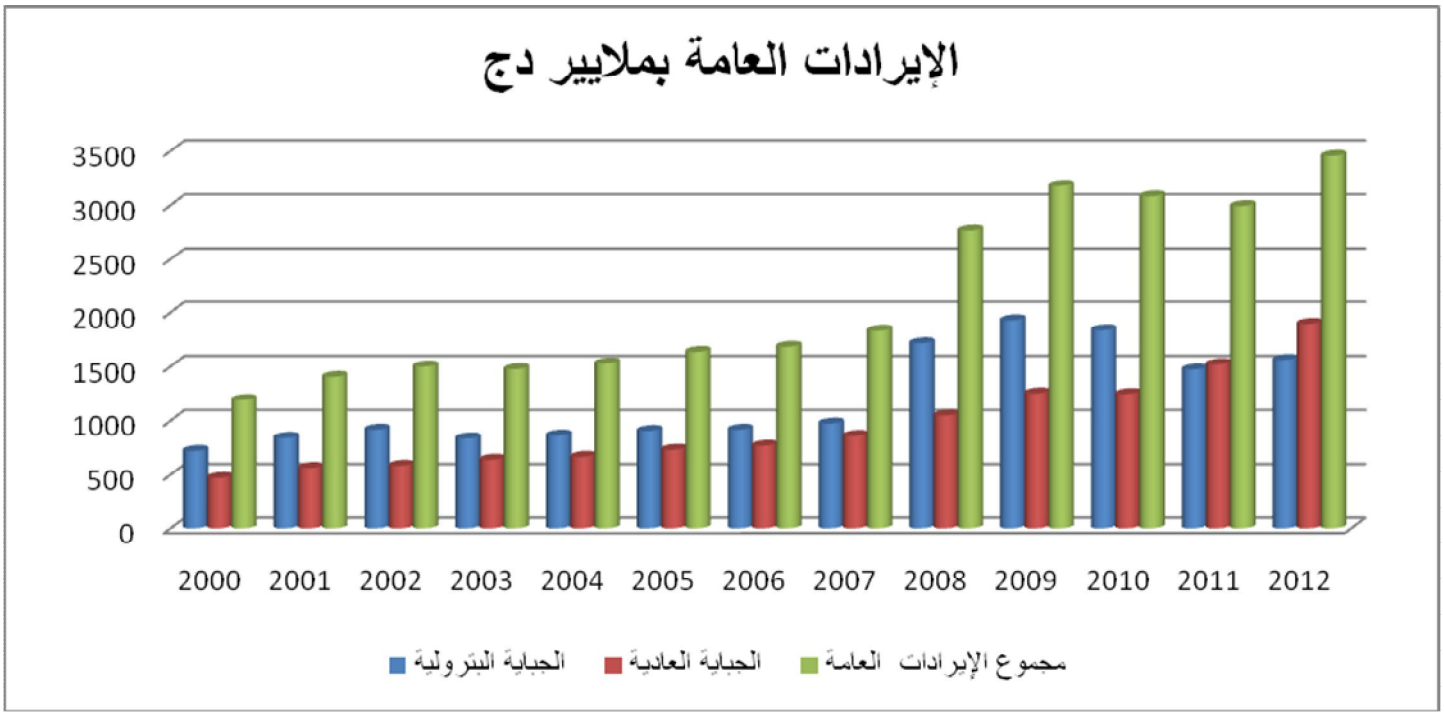

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل أعلاه. نلاحظ أن الإيرادات العامة السنوية تشهد إرتفاعا مستمرا إبتداءاً من سنة 2000 بمبلغ 1190.7 مليار دج، وهي في تطور مستمر بتحقيقها معدلات نمو معتبرة، إذ حققت سنة 2001 معدل نمو بـ 17.86% عن سنة 2000، بإستثناء سنة 2003 أين حققت مبلغ 1475.5 مليار دج بتراجع عن سنة 2002 بـ -1.65%، لتعاود الإرتفاع مرة أخرى وتحافظ عليه على طول فترة الدراسة.

أما بالنسبة لتفصيل الإيرادات العامة، فقد حققت الموارد العادية تزايدا ملحوظا ومستمرا، إذ إنتقلت من 470.7 مليار دج سنة 2000 إلى 1421.7 مليار دج سنة 2010، إلا أن نسبتها من مجموع الإيرادات العامة في تذبذب من سنة لأخرى بتسجيلها لنسبة 39.5% سنة 2000 لترتفع سنة 2001 إلى 40.1% ثم تعاود الإنخفاض سنة 2002 إلى 38.9% ، ويرجع التحسن في إيرادات الجباية العادية إلى أسباب عديدة أهمها لجوء الدولة إلى تقنية الإقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجماليIRG، والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش والتهرب الضريبي، لإضافة إلى إرتفاع إيرادات الضرائب على أرباح الشركاتIBS نتيجة تحسن الوضعية المالية للمؤسسات الإنتاجية والخدمية سواء الخاصة أو العمومية.

هذا عن الموارد العادية، أما بالنسبة للجباية البترولية فهي الأخرى في التطور والتحسن بإستمرار، وتبقى المرد الرئيسي للموازنة العامة بحصتها من مجموع الإيرادات العامة بـ 60.5% سنة 2000 لتصل 51.4% سنة 2010، وهي تتصف بعدم إستقرارها نتيجة العوامل الخارجية، وما يلاحظ عليها أنها تسجل إنخفاضا في نسبتها إلى مجموع الإيرادات العامة لصالح الموارد العادية.

ومما تجدر الإشارة إليه في الأخير أن أنصار نظرية الدورات الإقتصادية ينظرون إلى حركة الإقتصاد الكلي من منظار أوسع من منظار الموازنة السنوية، ويبررون ذلك بأن هذه الحركة تبدو وكأنها تسير في نظام من الدورات المتلاحقة التي يدل بعضها على إنكماش أو ركود، بينما يدل بعضها الآخر على إنتعاش وإزدهار، وبناءاً عليه فإنهم يرون أن تسيير الإقتصاد بموازنة سنوية مع التمسك بمبدأ التوازن، قد يضع الدولة أمام أزمات كساد محققة في فترات الركود أو أزمات تضخمية في فترات الإنتعاش، لذلك فإنهم يقترحون أن تقوم الدولة بالتعامل مع أوضاعها الإقتصادية حسب نظام دوراتها الإقتصادية، وتعمل على الإستفادة من هذه الأوضاع من خلال تطبيق موازنة الدورة الإقتصادية*، وهي موازنة تستهدف بها التأثير في الحالة الإقتصادية، حيث يناسب هذا النوع من الموازنات الدول صغيرة الحجم[1].

المطلب الثاني: إستخدام السياسة النقدية كآلية للتحكم في دورات الإقتصاد الجزائري.

يتم اللجوء إلى تطبيق سياسة نقدية سواء كانت توسعية أو إنكماشية، حسب المرحلة التي تمر بها الدورة الإقتصادية، لتحقيق أهداف نهائية وذلك من خلال تسطير أهداف أولية وأهداف وسيطية يتم من خلالها الإنتقال لتحقيق الأهداف النهائية.

إن تطبيق سياسة نقدية من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة، عدا تلك المتعلقة بقطاع السكن، وكذلك تدعيم سعر صرف الدينار الجزائري، إضافة إلى تخفيض معدلات التضخم ورفع معدلات التشغيل.

بإعتبار أن السياسة النقدية من مكونات السياسة الإقتصادية العامة للدولة، عمدت السلطات الجزائرية إلى الإهتمام بها كإحدى السياسات الإقتصادية الفعالة للحد من آثار الدورات الاقتصادية في الجزائر، بإعتبار أن العامل النقدي " الصدمة النقدية" من أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث دورات إقتصادية

* تعد السويد أول من طبق هذه الموازنة سنة 1937.

[1] بن ناصر جبارة – فعالية الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة للحد من الفساد المالي دراسة حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة المدية 2011 – ص.ص (14 – 15).

وما ينجم عنها من آثار مدمرة كالتضخم والبطالة وتراجع النمو الإقتصادي، وذلك نتيجة الإفراط النقدي وسوء إستغلال الموارد المالية الإقتصاد.

تطرح إشكالية السيولة النقدية في الجزائر، نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية، والتي تظل معطلة خاصة في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنويع الإقتصاد وتوسيع قدرته الإستعابية، فإرتفاع أسعار المحروقات وإرتفاع الإيرادات سنة 2000 أدى إلى تراكم متزايد للأصول لدى بنك الجزائر، ولكونها من أهم مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر، فقد أثرت تأثيرا بالغا على الوضع النقدي، وإنعكس ذلك على سياسة وقرارات البنك المركزي في مجال السياسة النقدية، وذلك لأن الاصول الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر المصدر الرئيسي لهذا الفائض النقدي، وهو ما يؤدي إلى ضغوط تضخمية، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية أمام مجموعة تحديات أهمها تراكم السيولة النقدية، وكذا مخاطر عودة الضغوط التضخمية[1].

وعند تتبع أداء السياسة النقدية في الجزائر قبل إصدار قانون النقد والقرض، نجد أنه لم يكن لها أي دور هادف لتحقيق الإستقرار الإقتصادي للبلاد، ومنه التحكم في مختلف المتغيرات والمؤشرات النقدية، وهو ما تم تداركه من خلال قانون النقد والقرض 10/90المعزز بالأمر 03 -11، وذلك بإعادة الإعتبار لدور الجهاز المصرفي ومكانة السياسة النقدية كآلية فعالة للحد من آثار الدورات الإقتصادية وإدارتها، والانتقال لاستخدام الأدوات غير المباشرة في التأثير على الكتلة النقدية ، إذ تعتبر سنة 1990نقطة التحول الجذرية في النظام النقدي والمالي في الجزائر ودور السياسة النقدية، وعموما يمكن طرح مسار السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000 – 2012 كما يلي:

1. تطور الوضعية النقدية:

بلغ تطور الكتلة النقدية M2 متوسط معدل نمو 13% سنة 2000بعد أن كانت 14.9% سنة 1998، ويرجع سبب ذلك الإنخفاض في نمو الكتلة النقدية إلى إتباع سياسة نقدية تقشفية صارمة، متمثلة في تخفيض عجز الميزانية وتجميد الأجور، أما إرتفاع حجم السيولة النقديةm2 في سنة2001 بلغ 2071.8 مليار دج مقابل 1659.3 مليار دج سنة 2000، محققة نمو 24.9%، وهذا راجع إلى زيادة أرصدة الاصول الخارجية لدى بنك الجزائر، إضافة إلى انطلاق تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وقد إنعكس استقرار الاقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة ايجابيا على الوضع النقدي والمالي سنة 2003، في تحسن معدلات التضخم وتسجيل إنتعاش معتبر في النمو الاقتصادي، وهو ما يبرز دور السياسة النقدية في مجال الضبط النقدي والاقتصادي[2].

[1] فيصل رايس – تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2009 – مجلة الباحث – عدد10 – سنة 2011 – ص75.

[2] Rapport D'Algérie – évolution économiques et Monétaires – Rapport 2004 – P129.

خلال الفترة 2000 – 2009 تمكن بنك الجزائر من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية والتي نتجت عن إرتفاع إيرادات المحروقات، ولكون هذه الموجودات للبنك من بين أهم المقابلات للكتلة النقدية فقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة وقد أوضح تحليل الوضعية النقدية خلال هذه الفترة وجود تغيرات هيكلية في مقابلات الكتلة النقدية نتيجة التطور الملحوظ للموجودات، مما أدى إلى حدوث تغيرات مقابلة فيما يتعلق بمكونات وحجم الكتلة النقدية و النتيجة في الأخير فوائض نقدية كبيرة.

لقد تضاعف حجم الموجودات الأجنبية الصافية كمقابل للكتلة النقدية أكثر من 12 مرة خلال الفترة 2000 – 2009 إنتقلت قيمة المجمع من 775,9 سنة 2000 إلى 10246,9 مليار دج سنة 2008لتبلغ سنة 2010 مبلغ 11997.0 مليار دج ومبلغ 13922.4 مليار دج سنة 2011 بتراجع متوسط عن سنة 2010 بـ 13.84% [1].

وحسب تقارير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية تجاوزت الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر، كمصدر رئيسي للإصدار النقدي الكتلة النقدية خاصة منذ سنة 2005 من جهة أخرى يلاحظ أنه خلال نفس الفترة حدث تقلص كبير لصافي الموجودات الداخلية كمقابل للكتلة النقدية، ويرجع ذلك إلى الإنخفاض التدريجي لمديونية الخزينة العمومية وإستمرار تراكم الإدخارات المالية من طرف الخزينة، و مع تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات تعتبر الخزينة العمومية دائنا صافيا لمجموع القطاع البنكي منذ سنة 2004، ويساهم كل هذا التراكم للموارد النقدية في رفع سيولة النظام البنكي[2].

إلا أنه ما يلاحظ على طول فترة الدراسة هو تسجيل معدل نمو الكتلة النقدية M2 إنخفاضا تاريخيا بمعدل 3.1% وذلك تحت تأثير الصدمة الخارجية بفعل الأزمة المالية العالمية ، لتعود سنة 2010 للتوسع من جديد بمعدل نمو 13.8% وذلك على عكس سنة 2007 التي سجلت نموا في معدل نمو M2 بـ 24.2%، وهذا التناغم متأتي من توسع الأرصدة بعنوان نفقات التجهيز.

للإشارة فإن التأثير المزدوج للتعقيم من طرف الخزينة العمومية وإمتصاص فائض السيولة النقدية من طرف بنك الجزائر في إرساء الإستقرار النقدي والمالي سنة 2010 [3].

والذي تميزت به السياسة النقدية في سنة 2010 هو صدور الأمر 10 – 04 مؤرخ في 26 أوت 2010 تميز بتدابير قانونية جديدة تهدف إلى إستقرار الأسعار كهدف واضح للسياسة النقدية[4].

[1] تقريري بنك الجزائر لسنة 2010 وسنة 2011 – ص. ص (129و171).

[2] فيصل رايس – مرجع سبق ذكره – ص76.

[3] تقرير بك الجزائر – التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر - التقرير السنوي 2010 – ص.ص (165 -166).

[4] تقرير بك الجزائر – التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر - التقرير السنوي 2009 – ص 198.

2. تطور المؤشرات النقدية.

شهدت المؤشرات النقدية في الجزائر تطورا ملحوظا منذ سنة 2000، وهو ما يعطي فكرة واضحة عن مسار السياسة النقدية خلال هذه الفترة، وسوف نأخذ مؤشرين ثلاث مؤشرات أساسية كما يلي:

2.1. **معدل السيول في الإقتصاد الوطني M2/PIB:** يعبر هذا المؤشر عن وضعية السيولة في الإقتصاد الوطني، وقد سهد هذا المؤشر تراجعا سنة 2000 بمعدل 49.3% بعد أن كان 55.2% سنة 1999، بسبب توقف تحويل مبالغ إعادة الجدولة إلى نقود، والحد من لجوء البنوك التجارية لإعادة التمويل من البنك المركزي وذلك برفع معدل الإحتياطي الإجباري والتضييق في نافذة الخصم، إذ أصبح فائض السيولة على مستوى البنوك التجارية أمرا مثيرا للإنشغال، مما خلق صعوبة كبيرة لواضعي السياسة النقدية ، لأن الأمر يتعلق بالإستقرار النقدي والمالي والقطاع الإنتاجي[1]، إلا أنه مع إرتفاع الكتلة النقدية M2 أكثر من إرتفاع الناتج الداخلي الإجمالي كان له الأثر السلبي على معدل السيولة التي سجلت إرتفاعا إلى غاية نهاية 2007، وهذا التوسع النقدي إنما يعبر عن إرتفاع الطلب على النقود وأشباه النقود، ولكن تم تحقيق سيطرة ولو جزئية بإنخفاض إلى 54% في سنة 2008، لتعاود الإرتفاع بشكل مفرط سنة 2009 بمعدل بلغ 71.5% وتنخفض عنه إلى 67.7% سنة 2010، وهي تبقى متأرجحة في هذا المجال بـ 69% لسنة 2011 [2].

2.2. **المضاعف النقدي:** يمكن تعريف المضاعف النقدي على أنه " النسبة بين النقود والنقود القانونية (القاعدة النقدية)، أي أنه العدد الذي تتضاعف به القاعدة النقدية[3]، ويتم إختياره كمؤشر أساسي يعبر عن إتجاه الكتلة النقدية، وذلك بإحتوائه للنقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع، إضافة إلى القاعدة النقدية خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الإحتياطات لدى المؤسسات المالية غير المصرفية، وما يلاحظ على هذا المؤشر أنه يتذبذب في مجال [2.3 . 3.7]، حيث سجل قيمة 3.2 لسنة 2001 ليرتفع سنة 2002 إلى 3.4[4]، وقد إنخفض إلى 2.9 سنة 2003 وهي أدنى قيمة له طوال الفترة 2000 – 2012 ، وما يلاحظ على هذا المؤشر أنه يحافظ على إستقراره عند قيمة 3.2، إذا إستثنينا سنة 2010 بـ 3.7 وهي أعلى قيمة له في هذه الفترة[5].

2.3. **القروض للإقتصاد/PIB:** تشهد الودائع لدى البنوك التجارية في الجزائر تطورا هاما وملحوظا، مرده إلى تحسن الأحوال الإقتصادية، وإستقرار الأوضاع الخارجية للإقتصاد الوطني، خاصة في ظل الإتفاقيات الثنائية

---

[1] إسماعيل صاري – السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الإقتصادية مع الإشارة لحالة الجزائر 2000 – 2010 – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة المدية 2012/2011 – ص171.

[2] Rapport de Banque D'algerie – évolution économique et monétaire en Algerie – Rapport 2011 – P123.

[3] بلعزوز بن علي ومحمد الطيب أمحمد – دليلك في الإقتصاد من خلال 300 سؤال وجواب – دار الخلدونية - الجزائر 2008 – ص23.

[4] Rapport de Banque D'algerie – évolution économiques et monétaire en Algerie – Rapport 2005 – P145.

[5] Rapport de Banque D'algerie – Rapport 2011 – P123.

للشراكة مع العالم الخارجي، إضافة إلى أن الطفرة المحققة في أسعار النفط وإطلاق برامج دعم الإنعاش الإقتصادي كلها أسباب أدت إلى نمو الاحتياطات النقدية وحجم الودائع لدى البنوك التجارية، وهو ما جعلها تتوسع في منح الإئتمان للقطاع الخاص من خلال إنتهاج سياسة إئتمانية توسعية، إتجاه القطاع الخاص في إطار تمويل التنمية في البلاد، حيث شهد القطاع نموا في حجم الإئتمان المقدم له، إذ بلغ تطورا ملحوظا ومتزايدا بتسجيله مبلغ 338 مليار دج سنة 2001، ويأخذ بعد ذلك منحى تصاعدي ليصل سنة 2006 فقط إلى مبلغ 1057 مليار دج، ومبلغ 1600.6 مليار دج سنة 2009، هذا وشهد القطاع العام نموا هو الآخر في حجم الإئتمان المقدم له بتسجيله 740.3 مليار دج سنة 2001 لترتفع إلى 1485.2 مليار دج سنة 2010، وما يلاحظ على هذه الفترة هو أن القروض المقدمة للإقتصاد في بندها القطاع الخاص خاصة بعد سنة 2006 تفوق تلك المقدمة للقطاع العام، وهذا يبرز الأهمية التي توليها السلطات للقطاع الخاص.

والجدول التالي يوضح تطور الوضعية النقدية ومؤشراتها للفترة 2000 – 2011 كم يلي:

الجدول رقم 04 – 14 : تطور الوضعية النقدية ومؤشراتها للفترة 2000 – 2011.

التعيين / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
صافي الموجودات الخارجية	775,9	1310,8	1 755,7	2 342,6	3 119,2	4179.7
صافي الموجودات الداخلية	1 246,7	1 162,7	1 145,8	1 011,8	618,9	109.2-
الكتلة النقدية M2.	2 022,5	2 473,5	2 901,5	3 354,4	3 738,0	40704
النمو السنوي للكتلة النقدية M2.	13,0	22,3	17,3	15,6	11,4	11.7
المؤشرات النقدية:						
معدل السيولة (M2/ PIB).	49.0	58.1	63.9	63.7	61.2	53.8
النقود/ الناتج الداخلي الإجمالي.	25.4	29.1	31.2	31.0	35.3	32.3
التداول خارج البنوك/ الناتج الداخلي الإجمالي.	11.7	13.5	14.6	14.8	14.3	12.2
التداول النقدي خارج البنوك / M2 .	51.8	25.3	27.9	26.2	25.1	23.6
النقود/M2.	24.0	50.1	48.8	48.6	57.8	59.9
المضاعف النقدي.	3.7	3.2	3.4	9.2	3.2	3.5
التعيين / السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
صافي الموجودات الخارجية	5515.0	4715.5	10246.9	10886.0	11996.5	13922.4
صافي الموجودات الداخلية	687.5-	1420.9-	3291.0-	3707.3-	37158 -	3993.2-
الكتلة النقدية M2.	6.4827	5994.6	6955.9	7178.7	8280.7	9929.2
النمو السنوي للكتلة النقدية M2.	18.6	24.2	16.0	3.2	15.4	19.9
المؤشرات النقدية:						
معدل السيولة (M2/ PIB).	56.7	63.7	63.0	70.8	68.7	69.0
النقود/ الناتج الداخلي الإجمالي.	37.6	45.0	45.0	48.8	47.8	49.6
التداول خارج البنوك/ الناتج الداخلي الإجمالي.	12.8	13.7	13.9	18.0	17.4	17.9
التداول النقدي خارج البنوك / M2 .	22.5	23.4	23.7	30.5	27.1	25.9
النقود/M2.	65.8	70.6	71.4	69.0	69.5	71.9
المضاعف النقدي.	3.6	3.5	3.6	3.2	3.2	3.2

المصدر: من إعداد الطالب بناء على

Rapport de Banque D'algerie – évolution économiques et monétaire en Algerie - Rapport 2005et Rapport 2011

كخلاصة تعمل السياسة المالية والنقدية كآلية للتحكم في آثار الدورات الإقتصادية حسب فترات الرواج والكساد (مراحل الدورة الإقتصادية)، والتي من خلالها يتم معالجة الآثار الضارة للدورات الإقتصادية، ففي فترات التوسع والرواج تتبع الدولة سياسة مالية و/أو نقدية إنكماشية من أجل خفض الطلب الكلي إلى القدر الذي يتساوى فيه مع العرض الكلي حتى لا تتعرض لموجات تضخمية، وبالتالي نكون أمام مشكلة ثالثة وهي الركود التضخمي، وفي فترات الكساد والإنكماش يتعين عليها إتباع سياسة مالية توسعية من اجل تحفيز الطلب حتى لا تكون أمم مشكل تصريف المنتجات والخدمات، وبالتالي زيادة البطالة نتيجة إنكماش قطاع الأعمال.

خاتمة الفصل الرابع:

عانى الإقتصاد الوطني منذ الإستقلال من تذبذبات وإختلالات في معدلات النمو الإقتصادي، إلا أنها لا تعدو كونها تذبذبات عشوائية تصيب الناتج الداخلي الخام، إذ الملاحظ أن هذه التذبذبات تسجل نقاط متفاوتة في معدلات النمو الإقتصادي بتسجيلها لفترات رواج وفترات كساد، لكنها في الغالب لا تتعدى السنتين إلى ثلاث سنوات، بإستثناء الدورة الإقتصادية التي شهدها الإقتصاد الوطني في الفترة 1970 – 1975 والتي بلغت ذروة تاريخية بتسجيلها معدل نمو قارب 60%، وهي دورة توسع كبيرة شهدها الإقتصاد الوطني، أما باقي الدورات الإقتصاد الوطني، أما باقي الدورات الإقتصادية فيمكن تصنيفها ضمن الدورات الإقتصادية قصيرة الأجل والتي لا تتعدى مدتها 03 سنوات.

وما يلاحظ على الإقتصاد الجزائري أنه يجمع في دوراته الإقتصادية بين الإتجاه الذي يرى أن الدورات الإقتصادية مردها إلى الصدمات الحقيقية التي ترد على العرض كصدمات الإنتاجية والصدمات الطاقوية كما حدث في سنة 1986، وبالتالي تكون الدورة عينية حقيقة، وبين الإتجاه الذي يرى أن الدورات الإقتصادية مردها إلى عدم إستقرار عناصر الإنفاق الكلي، أو على أساس عدم إستقرار الكتلة النقدية كما حدث في سنة 2009 نتيجة الصدمة الخارجية التي عززت الموجودات الخارجية في ظل الأزمة المالية العالمية، والتي جاءت كمصدر مهم لنمو الكتلة النقدية M2، وهو ما يقتضي تدخل الدولة عن طريق السياستين المالية والنقدية الكفيلتين بعلاج عدم الإستقرار في معدل النمو الإقتصادي، والحد من آثار الدورات الإقتصادية.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

شهد العالم موجات متتالية من الركود الإقتصادي، تلتها موجات متتالية من الرواج والتوسع الإقتصادي، عرفت بإسم الدورات الإقتصادية، وهي تميز كل الإقتصاديات بإختلاف إديولوجياتها ودرجات تطورها، إلا أنها إلتصقت بشكل رئيسي بالإقتصاد الرأسمالي، وأصبحت الصفة المميزة له، فقد عرف الإقتصاد الرأسمالي عدة أزمات دورية إبتداءا من أزمة الكساد الكبير سنة 1929، مرورا بأزمة نظام النقد الدولي سنة 1971، وصولا إلى أزمات المديونية الخارجية التي أصابت البلدان النامية، أي أن هذه الدورات الإقتصادية أصبحت متصلة وممتدة بما تشمل عليه من تراجع في النمو الإقتصادي، وآثارا تكون في بعض الأحيان مدمرة على الإقتصاديات، تتمثل في إنتشار البطالة وإرتفاع معدلاتها وإرتفاع في المستوى العام للأسعار، وهي تعكس (الدورات الإقتصادية) تناقضات وإختلالات تعكس النقائص التي يعاني منها الإقتصاد الرأسمالي.

تترك الدورات الإقتصادية آثارا مختلفة ومتعددة على الإقتصاد، إلا أن أهمها يتمثل في موجات تضخمية يصاحبها إرتفاع في معدلات البطالة وتراجع التشغيل، وهذا كله ناتج عن التذبذبات التي تصيب مكونات النشاط الإقتصادي، والتي يترجمها تذبذب معدلات النمو الإقتصادي.

عرف الإقتصاد الوطني العديد من فترات الركود وفترات الرواج منذ الإستقلال، تراوحت ما بين دورات إقتصادية حقيقية ناتجة عن صدمات حقيقية أصابت العرض الكلي متمثلة في الطفرة التكنولوجية فترة السبعينات، من خلال إقامة الصناعات المصنعة بمختلف الصيغ (المفتاح في اليد ...الخ) أو ناتجة عن صدمات الطاقة كما حدث فترة الثمانينات ودخول الإقتصاد الوطني في أزمة خانقة نتيجة إنهيار أسعار المحروقات، كما انه عرف دورات متأتية من صدمات نقدية و/أو مالية كما هو الحال فترة التسعينات إلى اليوم، وذلك بتطبيق برامج التعديل الهيكلي والاستقرار الذاتي المدعومة أو غير المدعومة من طرف المؤسسات النقدية والمالية الدولية، إلا أنه مما تجدر الإشارة إليه أن هذه الدورات قصيرة أو متوسطة لا يمكن تصنيفها في خانة الدورات الإقتصادية الرئيسية .

تتدخل الدولة في الإقتصاد الوطني بعدة آليات للتحكم في آثار الدورات الإقتصادية،أهمها السياسة النقدية والسياسة المالية، وذلك حسب المرحلة التي تمر بها الدورة الإقتصادية، فحين تكون الدورة الإقتصادية في مرحلة الرواج تطبق الدولة سياسة نقدية و/أو مالية إنكماشية حتى لا تظهر موجات تضخمية، والعكس في مرحلة الإنكماش تتدخل بسياسة نقدية و/أو مالية توسعية حتى يتم تحفيز الطلب الكلي والقضاء على البطالة التي تظهر في هذه المرحلة.

خاتمة عامة

إختبار الفرضيات:

من خلال بحثنا يمكننا أن نؤكد صحة الفرضيات التي صغناها من عدمها كما يلي:

الفرضية الأولى: قد تحدث الدورات الاقتصادية نتيجة الاختلالات الطارئة التي تصيب مكونات النشاط الاقتصادي كإختلال العرض أو الطلب، وهي صحيحة إذ أن الدورات الاقتصادية تحدث نتيجة إختلالات تصيب العرض الكلي في شكل كصدمات الطاقة أو صدمات إنتاجية، التي يكون مردها إلى الطفرات التكنولوجية أو صعوبة الوصول إلى المواد الأولية وتذبذب إمداداتها، وهو ما يشكل صدمات في العرض الكلي سواء أكانت إيجابية أو سلبية، وفي هذه الحالة نكون أمام دورة حقيقية أو عينية مردها إختلال العرض الكلي، كما أنها تحدث نتيجة إختلالات تصيب الطلب الكلي في شكل تذبذبات تصيب أحد مكوناته أو كلها، أو نتيجة حدوث صدمات نقدية و/أو مالية تؤدي إلى إزاحته إلى وضع يكون فيه أكبر أو أصغر من العرض الكلي ومنه تحدث الدورة الإقتصادية، وتكون في هذه الحالة أمام دورة نقدية.

الفرضية الثانية: تعد البطالة والتضخم أهم آثار الدورات الإقتصادية من خلال تراجع معدل النمو الإقتصادي وارتفاع البطالة والمستوى العام لأسعار، وهي صحيحة بإعتبار أن الدورة الإقتصادية تأتي نتيجة تذبذب في معدل النمو الإقتصادي الذي يرتبط في علاقة مباشرة بالتضخم والبطالة، وذلك من خلال علاقة طردية مع المستوى العام للأسعار وفي علاقة عكسية مع معدل البطالة، وبما أن التذبذب يكون في مستوى النشاط الإقتصادي والذي يترجمه معدل النمو الإقتصادي، تكون آثار الدورة الإقتصادية مباشرة في شكل إرتفاع و/أو إنخفاض في معدلات التضخم والبطالة.

الفرضية الثالثة: حدوث عدة دورات اقتصادية على المستوى الدولي ينعكس سلبا على المستوى الوطني عانى منها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة بحكم الارتباط مع العالم الخارجي، وهي خاطئة، وإن كان الإقتصاد الوطني يرتبط بالعالم الخارجي عن طريق التجارة الخارجية التي تنتقل عبرها الصدمات الخارجية، ولكنه ليس منفتحا ومرتبطا بالعالم الخارجي بالقدر الذي يجعل الدورة الإقتصادية تنتقل إليه بحكم ضعف السوق المالي وتدفقات رؤوس الأموال من وإلى الخارج، كما أن الدورة الإقتصادية التي حدثت في عام 2008، وفي الوقت الذي تعاني فيه معظم إقتصادات العام من موجات مدمرة من الركود الإقتصادي الحاد، سجل الإقتصاد الوطني إرتفاعا في حجم الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي، أي أنه تنعكس عليه الأزمة سلبا إانعكست بالإيجاب وإن كانت بطريقة غير مباشرة.

الفرضية الرابعة: السياسة المالية والسياسة النقدية آليتان أساسيتان للتحكم في الدورات الإقتصادية وإعادة التوازن الاقتصادي الكلي من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي أو التوسع ي الكتلة النقدية، وهي صحيحة بحيث أنهما تعملان على التحكم في آثار الدورات الإقتصادية من خلال تطبيق سياسية توسعية

أو إنكماشية، وذلك حسب المرحلة التي تمر بها الدورة الإقتصادية، إلا أن هناك من يرى بأن الدورة الإقتصادية أمر مرغوب فيه، بحيث أنها آلية ضرورية لتجديد الإقتصاد.

ومن خلال هذا البحث توصنا **إلى النتائج التالية:**

1. إنتقال الدورة الإقتصادية من الإقتصاد الواحد، إلى دورة إقتصادية عالمية.
2. يجمع الإقتصاد الوطني بين الإتجاهين المفسرين للدورات الإقتصادية بحيث شهد صدمات عرض كصدمات الإنتاجية في فترة السبعينات، وصدمات الطاقة في الثمانينات، وهو إتجاه الدورات العينية، كما أنه شهد صدمات نقدية ومالية منذ فترة التسعينات.
3. يعتبر قطاع العالم الخارجي في الدورات الإقتصادية في الإقتصاد الوطني، من خلال إنتقال الصدمات الخارجية عن طريق قناة التجارة الخارجية.
4. تعد مكونات الناتج الداخلي أكثر إستقرارا من مستوى النشاط الإقتصادي عدا الميزان التجاري ومستوى التشغيل وهو أمر إيجابي بالنسبة للإقتصاد الوطني خاصة عند تنفيذ سياسة معينة مرتكزة على مكون معين.
5. تعمل السياسة المالية في الجزائر على التحكم في آثار الدورات الإقتصادية، إلا أنها تعمل على إحلال الإستثمار العام محل الإستثمار الخاص من خلال أثر المزاحمة، وهو ما يبين قدرتها على التأثير على المتغيرات الإقتصادية، وهذا راجع إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته.
6. تؤدي السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة دورا فعالا في تخصيص الموارد بنسبة أكبر للإنفاق الإستثماري على السلع الإنتاجية والمعمرة، مما يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي، كما أنها علاقة طردية بين الكتلة النقديةM2 ومستوى النشاط الإقتصادي.
7. أن العلاقة بين التغّير في الكتلة النقدية والدورات الإقتصادية هي وطيدة، فالتغّير في كمية النقود هي مؤشر فعّال يزّودنا بصفة وافية بالمعلومات عن التذبذبات الإقتصادية.

من خلال تشخيصنا لواقع تدخل الدولة في الإقتصاد الوطني، من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية، فإننا نقدم **الإقتراحات والتوصيات** التالية:

1. تنويع الصادرات خارج المحروقات للتخفيف من صدمات الطاقة التي يمكن تلافيها إذا تم تنويع سلة الصادرات وتقليل حجم الواردات.
2. تشجيع المناطق الحرة في البلاد لتشجيع الإستثمار الأجنبي، وإحداث صدمات إيجابية من خلال التكنولوجيا التي توفرها الإستثمارات الأجنبية، مما يحدث فترة رواج ونمو قوي تكون له آثار إيجابية على الإقتصاد الوطني.

3. معالجة البطالة كمشكلة إقتصادية وليس كمشكلة إجتماعية، وإيقاف العمل ببرامج عقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج الإجتماعي، خاصة فئة خريجي التعليم العالي، الأمر الذي يقتل روح الإبداع لدى هذه الفئة، والعمل على إيجاد بديل من خلال تشجيع الدولة لمشاريع إنتاجية في شكل قروض موجهة لهذه الفئة.
4. إيقاف العمل بمشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وكذا مشاريع القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، إذ أن معظم هذه المشاريع موجهة للأنشطة الطفيلية كالتجارة، وإستبدالها بنموذج تنموي تقوم الدولة فيه بنفسها بإقامة المشاريع الإستثمارية في القطاعات التي يكون الإقتصاد الوطني بحاجة فعلية لها، ثم خوصصتها عن طريق البورصة، وهي بذلك تكون قد عملت على تطوير سوق الأوراق المالية، وإسترجاع الأموال العمومية لإعادة إستثمارها مرة أخرى، وتكون بذلك قد أقامت مشاريع ذات قيمة مضافة كبيرة تساهم فعليا في القضاء على البطالة.
5. تنفيذ سياسة نقدية مؤازرة للسياسة المالية كلما ظهرت بوادر تراجع الإستثمار الخاص، حتى يتم تلافي أثر المزاحمة التي تسببها السياسة المالية التوسعية.
6. عدم تدخل البنك المركزي من خلال تحديد سعر الفائدة في السوق النقدي، الأمر الذي يجعل حساسية طلب النقود لغرض المضاربة لسعر الفائدة لا نهائية (منحنى LM أفقي)، وهو ما يجعلنا أمام حالة مصيدة السيولة وبالتالي عدم فعالية السياسة النقدية.

آفاق البحث: يمكننا إقتراح المواضيع التالية للبحث.

1. **دور التجارة الخارجية في نقل الصدمات الخارجية،** يتطرق من خلاله إلى دور التجارة الخارجية من خلال الصادرات والواردات في نقل الصدمات الخارجية، سواء كانت إيجابية أو سلبية، وما تحدثه هذه الصدمات من دورات في الإقتصاد الوطني.
2. **تأثير الصدمات النقدية والمالية على معدل النمو الإقتصادي،** يتطرق من خلاله لدور السياسة المالية والسياسة النقدية في إحداث صدمات نقدية ومالية يكون لها الأثر العكسي لما هو مخطط له من طرف صانعي هاتين السياستين.
3. **تذبذبات سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات،** يتطرق من خلاله لأثر سعر الصرف في مختلف الأنظمة سواء المعوم أو المدار أو المعوم المدار في آن واحد على ميزان المدفوعات بإعتباره يكتسي أهمية بالغة في تمويل الموازنة العامة وتوفير العملة الصعبة، وما يمكن أن يحدثه من صدمات على الإقتصاد الكلي بإعتبار أن سعر الصرف قناة مهمة في إنتقال الصدمات الخارجية.

4. **دور صدمات النفطية في إحداث الدورات الإقتصادية،** يتطرق من خلاله إلى دور قطاع المحروقات في الجزائر وأهميته كَمْوِدٍ رئيسي للعملة الصعبة، من خلال إستحواذه على حصة كبيرة جدا من الصادرات، إذ أن أي خلل في صادراته يمكن أن يحدث دورات إقتصادية قوية في الإقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. احمد الأشقري - الاقتصاد الكلي - جامعة آل البيت – الأردن- 2002.
2. أحمد علاش – دروس وتمارين في التحليل الإقتصادي الكلي – دار هومه – الجزائر 2010.
3. محمد فرحي – التحليل الإقتصادي الكلي "الجزء الأول الأسس النظرية" – دون دار نشر – د ت.
4. أحمد زهير شامية - النقود والمصارف - دار زهران للنشر - عمان 1993 .
5. أسامة بشير الدباغ – البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية - الأهلية للنشر والتوزيع – الأردن 2007 .
6. إسماعيل الشناوي ومحمد احمد السريتي – مقدمة في الاقتصاد الكلي – الدار الجامعية 2008 .
7. إسماعيل عبد الرحمن و حربي محمد موسى عريقات – مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد الاقتصاد الكلي – ط01 – دار وائل للنشر والتوزيع - الأردن 1999 .
8. أشرف أحمد العدلي- الاقتصاد الكلي- شركة رؤية طبع نشر وتوزيع مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع- القاهرة2006- ط1 .
9. باري سيجل - ترجمة طه عبد الله منصور- النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين - دار المريخ للنشر 1987 .
10. بلعزوز بن علي- محاضرات في النظريات والسياسات النقدية - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 2004 .
11. بلعزوز بن علي ومحمد الطيب أمحمد – دليلك في الإقتصاد من خلال 300 سؤال وجواب – دار الخلدونية - الجزائر 2008 .
12. بول ساموبلسون ووبليام نورد هاوس – ترجمة هشام عبد الله – الاقتصاد – الأهلية للنشر – ط15 – الأردن 2006 .
13. تومي صالح – مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي – دار أسامة للطاعة والنشر والتوزيع – ط02- الجزائر2009.
14. ج.د.ن.ورسك ترجمة محمد عزيز ومحمد سالم كعيبة – البطالة مشكلة سياسية إقتصادية – دار الكتب الوطنية – بنغازي ط01 1997 .
15. جوزيف أ شومبيتر – ترجمة حسن عبد الله بدر - تاريخ التحليل الإقتصادي – المجلد الثاني – ط01 – القاهرة 2005.
16. جون بلدورن وآخرون – دورات الرواج والكساد محفزاتها وإنعكاساتها على السياسات – سبتمبر 2011.

قائمة المراجع

17. جون نايهانز– تاريخ النظرية الإقتصادية الإسهامات الكلاسيكية 1720- 1980– ترجمة صقر أحمد صقر - المكتبة الأكاديمية – ط01 – القاهرة1997 .

18. عبد الرحمان العايب وناصر دادي عدون – البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر2010 .

19. جيمس جوارتيني وريجارد ستروب– الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص – ترجمة عبد الرحمان عبد الفتاح.

20. حسام داوود وآخرون – مبادئ الإقتصاد الكلي – دار المسيرة - ط03 – عمان 2005 .

21. حسن أبو الزيت و هيثم الزعبي –أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن 2000.

22. حمدي أحمد العناني - مقدمة في الاقتصاد الكلي- الدار المصرية اللبنانية - ط1 - القاهرة1995.

23. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي- مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق- دار وائل للنشر- عمان- ط 3- 1999.

24. خيسوس هويرتادي – النقد، الإئتمان المصرفي والدورة الإقتصادية – ماي 2005.

25. دانيال أرنلد، ترجمة الأمير شمس الدين- تحليل الأزمات الاقتصادية للامس و اليوم - المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع– ط1 - بيروت 1992 .

26. راشد البراري- الموسوعة الاقتصادية- دار النهضة العربية- بيروت1971- ط 1 .

27. رمزي زكي – الإقتصاد السياسي للبطالة" تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة" – سلسلة عالم المعرفة226 – الكويت–أكتوبر1998.

28. سمير حسون – الإقتصاد السياسي في تطور الأفكار الإقتصادية ونظرية التوزيع والأسعار – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – ط02 – القاهرة 2004

29. صالح خصاونة- الاقتصاد الكلي- مؤسسة وائل للنشر والتوزيع- عمان 1995 .

30. صبحي تادريس قريصة - النقود والبنوك - دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت 1984 .

31. صبحي تادريس قريصة ومدحت محمد العقاد – النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية – دار النهضة العربية - بيروت1983.

32. صقر احمد صقر - النظرية الاقتصادية الكلية - الطبعة الثانية - وكالة المطبوعات الكويتية -الكويت 1983.

33. ضياء مجيد الموسوي - الإقتصاد النقدي " قواعد، نظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية" – الجزائر د ت – مطبعة النخلة - دار الفكر .دت .

قائمة المراجع

34.ضياء مجيد موسوي – أسس علم الإقتصاد – الجزء الثاني – ديوان المطبوعات الجامعية 2011 .

35.طالب محمد عوض – مدخل إلى الاقتصاد الكلي – معهد الدراسات المصرفية – الأردن 2004.

36.عبد الباسط وفا – الدورات الاقتصادية العينية والتفسير النيوكلاسيكي الحديث للتقلبات الاقتصادية – دار النهضة العربية2001 .

37.عبد الحميد عبد المطلب – الاقتصاد الكلي "النظرية والسياسات" – الدار الجامعية 2010 .

38.عبد العزيز فهمي هيكل - موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية - دار النهضة العربية للطباعة و النشر - 1980.

39.عبد القادر محمد عبد القادر عطية - النظرية الاقتصادية الكلية - كلية التجارة جامعة الإسكندرية 1997 .

40.عبد المنعم السيد علي – دراسات في النقود والنظرية النقدية – مطبعة العاني – بغداد 1970 .

41.عبد الوهاب الأمين – مبادئ الإقتصاد الكلي – الحامد للنشر والتوزيع – عمان 2002 .

42.عبد الوهاب نجا – مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها " دراسة تحليلية تطبيقية" – الدار الجامعية – مصر 2005 .

43.عقيل جاسم عبد الله - النقود والمصارف - دار المجدلاوي للنشر- عمان1999.

44.عمر، حسين. الموسوعة الاقتصادية .ط4-القاهرة: دار الفكر العربي(1412هـ).

45.غازي حسين عناية - التضخم المالي - مؤسسة شباب الجامعة - الرياض 2006 .

46.فؤاد مرسي – الرأسمالية تجدد نفسها – سلسلة عالم المعرفة – الكويت 1978.

47.مايكل ابد جمان - ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة - دار المريخ للنشر ، الرياض 1988 .

48.مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار سعيد - مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي - دار وائل، ط1 عمان 2004.

49.محمد خير العكام – علم المالية العامة – الجمهورية العربية السورية – الجامعة الإفتراضية - د ت .

50.محمد عزت غزلان - اقتصاديات النقود والمصارف - دار النهضة العربية – ط1 بيروت2002.

51.محمد علي الليثي و آخرون - " مقدمة في الاقتصاد الكلي" - الدار الجامعية - الإسكندرية 1997 .

52.محمد فوزي أبو السعود – مقدمة في الإقتصاد الكلي مع التطبيقات – الدار الجامعية – الإسكندرية 2004 .

53.محمود الوادي وآخرون - الأساس في علم الاقتصاد - دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع - عمان 2007 .

قائمة المراجع

54. محمود حسين الوادي و كاظم جاسم العيساوي - الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي- دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - ط 01- عمان 2007 .

55. موسى ادم عيسى - آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي - مجموعه دلة البركة - جدة 1993.

56. ناظم محمد نوري الشمري – النقود المصارف والنظرية النقدية – الطبعة الأولى – زهران للنشر والتوزيع – عمان 1999.

57. نبيل الروبي - التضخم في الاقتصاديات المتخلفة - مؤسسة الثقافة الجامعية - بدون سنة نشر .

58. نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف – الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات – دار الحامد للنشر والتوزيع – ط1 – الأردن2006 .

59. نسيب الخازن – مبادئ علم الإقتصاد - دار مكتبة الحياة – لبنان - د ت .

60. الهادي خالدي – المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي – دار هومه – الجزائر 1996.

61. ياسر محمد جاد الله ومحمد غرس الدين – مدخل إلى التقلبات الاقتصادية – 2005 – متوفر على بنك المعلومات العربي askzad .

أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير:

1. البشير عبد الكريم –محددات البطالة في الجزائر – اطروحة دكتوراه غير منشورة- معهد التخطيط و الاحصاء – جامعة الجزائر.

2. أحمد محمد صالح الجلال – دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الجزائر2006 .

3. إسماعيل صاري – السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الإقتصادية مع الإشارة لحالة الجزائر 2000 – 2010 – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة المدية 2012/2011 .

4. بلجبلية سمية - اثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996 -2006 - رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة منتوري قسنطينة 2010.

5. بن ناصر جبارة – فعالية الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة للحد من الفساد المالي دراسة حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة المدية 2011 .

6. تومي ربيعة - نمذجة سعر الصرف الإسمي في المدى الطويل بإستعمال التكامل المشترك – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الجزائر 2002 .

قائمة المراجع

7. حكيم بوجطو – الموازنة العامة وآفاق العصرنة حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – المركز الجامعي بالمدية 2008.

8. حمودي علي – دراسة حول الإنفاق الإستهلاكي للأسر الجزائرية حسب مسح الديوان الوطني للإحصاء سنة 2000 – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الجزائر 2005 .

9. دحمان بواعلي سمير - محددات دالة الإنتاج وسياسات الحد من الدورات الاقتصادية- دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر 1970 /2005-رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة حسبة بن بوعلي بالشلف 2006 .

10. سعيد هتهات – دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة ورقلة 2006 .

11. سلمى سلطاني – دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الجزائر 2003 .

12. سليم عقون – قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدلات البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة سطيف 2010 .

13. شلالي فارس- دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 – محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009 رسالة ماجستير غير منشورة – علوم إقتصادية تخصص إقتصاد كمي - جامعة الجزائر2005 .

14. مراد عبد القادر – دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003. – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة قاصدي مرباح بورقلة 2011 .

المجلات والدوريات:

1. إبراهيم العيسوي – نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة - مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية - المجلد الثالث عشر – العدد الأول – سنة 2011 .

2. إيرنا إسموندسون – العرض والطلب التفاعل بين البائعين والمشترين يحدد سعر السلعة أو الخدمة – مجلة التمويل والتنمية – عدد يونيو2010 .

3. أوس فخر الدين أيوب وأحمد حسين الهيتي – دور السياسة النقدية والمالية في النمو الإقتصادي – مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية – المجلد الرابع – العدد الثامن – سنة2012.

4. إيهان كوزي وآخرون – ما مدى التباعد وما مدى التقارب في الدورات الإقتصادية العالمية- مجلة التمويل والتنمية – عدد مارس 2008 – المجلد 45 – العدد 02 .

قائمة المراجع

5. البشير عبد الكريم - " تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات "- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى- العدد 1 - السداسي الثاني، 2004.

6. توماس دورسي – رأب الصدع التكنولوجي "قصة نجاح" – مجلة التمويل والتنمية – عدد يونيو2008 - المجلد 45 – العدد 02 .

7. جاياتي غوش – سياسات الإقتصاد الكلي والنمو – مذكرة معلومات أساسية للأمم المتحدة بعنوان" الإستراتجيات الإنمائية الوطنية" –صدرت2007 .

8. حاتم أمير مهران – عرض كتاب " تقرير البنك الدولي حول إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا2005 آخر التطورات والآفاق المستقبلية الإقتصادية – الطفرة النفطية ولإدارة العوائد المالية – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية - المجلد الثامن – العدد الثاني – يونيو2006 .

9. حاتم مهران – مراجعة تقرير" آفاق الإستثمار العالمي حتى 2010 إزدهار أم تراجع" - مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية - المجلد التاسع – العدد الثاني – يوليو2007 .

10. خور هوى أي و كي وري زيونج – آسيا منظور عن أزمة الرهونات دون الممتازة – مجلة التمويل والتنمية – عدد يونيو2008 - المجلد 45 – العدد 02 ..

11. دادن عبد الغني و محمد عبد الرحمان بن طجين – دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 – مجلة الباحث - عدد العاشر – سنة 2012 .

12. سميرة العابد وزهية عباز – ظاهرة البطالة ففي الجزائر بين الواقع والطموحات - مجلة الباحث – جامعة ورقلة العدد 11 – سنة 2012 .

13. الطاهر الزيتوني – التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي – مجلة النفط والتعاون العربي – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 2010- عدد 132 .

14. عبد الرحيم شيبي وبطاهر سمير – فعالية السياسة المالية بالجزائر مقاربة تحليلية وقياسية - مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية - المجلد الثاني – العدد الأول – يناير 2010 .

15. عزة حجازي – خصائص التقلبات الإقتصادية في مصر – مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية - المجلد التاسع – العدد الثاني – يوليو2007 م .

16. علي يوسفات – عتبة التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر " دراسة قياسية للفترة 1970 – 2009 " – مجلة الباحث – العدد11 – سنة 2012 .

17. فؤاد عبد الله العمر – مقدمة في تاريخ الإقتصاد الإسلامي وتطوره – البنك الإسلامي للتنمية2003 – بحث رقم 26 .

قائمة المراجع

18. فيصل رايس – تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2009 – مجلة الباحث – عدد10 – سنة 2011 .

19. لزعر علي وآيت يحي سمير – معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الإقتصاد الجزائري – مجلة الباحث - العدد11 سنة 2012 .

20. مجلة عالم العمل – الأزمة المالية العالمية" اتجاهات الاستخدام العالمية لعام 2009" – عدد65 – أكتوبر 2009 .

21. محمود بوشهري – إصلاح سياسات الدعم الإستهلاكي في دولة الكويت " الكهرباء والماء" - مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية - المجلد التاسع – العدد الثاني – يوليو2007 م .

22. نشوى مصطفى – كثافة التجارة وتزامن الدورات الإقتصادية العالمية بين مصر وأهم شركائها التجاريين – مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية – المجلد13 – العدد الأول – المعهد العربي للتخطيط – الكويت 2011.

23. وداد سعد وشوقي الموسوي – أثر الإنفاق العسكري على النمو الإقتصادي في الدول النامية دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية - المجلد التاسع – العدد الثاني – يوليو2007 .

الملتقيات:

1. الطيب لوح – تقييم أجهزة ترقية التشغيل وتسيير سوق العمل وآفاق تطوره – ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل - وزارة التشغيل والعمل والضمان الإجتماعي – الجزائر 2010/09/06.
2. عابد شريط وعلي سدي – معدل الفائدة ودورية الأزمات في الإقتصاد الرأسمالي محاولة للفهم وإقتراح حلول - المؤتمر العربي الثامن للإقتصاد والتمويل الإسلامي – الدوحة دولة قطر من 18إلى 20ديسمبر2011 .
3. زافيرس تزاناتوس – الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية العالمية في الدول العربية – مكتب العمل الدولي – المنتدى العربي للتشغيل – بيروت يومي 19-21 أكتوبر 2009 .

التقارير:

1. الأمم المتحدة - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية "الشعبة الإحصائية" - استخدام الحسابات القومية في تحليل السياسات – السلسلة و - العدد 81 – نيويورك2005 .
2. الأمم المتحدة – الملخص التنفيذي " الحالة والتوقعات الاقتصادية" عام 2011 .
3. البنك الإسلامي للتنمية – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب – سلسلة محاضرات العلماء الزائرين رقم 17 .
4. تقرير صندوق النقد الدولي – آفاق الاقتصاد العامي – دراسة بعنوان " الإسكان والدورة الاقتصادية" – أفريل 2008.

قائمة المراجع

5. توماس هيلبلينغ وآخرون – هبوط أسعار الأسهم هل هو نذير بالركود – آفاق الإقتصاد العالمي – تقارير لصندوق النقد الدولي – سبتمبر 2011 .

6. صندوق النقد الدولي – - تحديد العناصر المشتركة في التقلبات الإقتصادية العالمية - فصل التداعيات والدورات في الإقتصاد العالمي – تقارير آفاق الإقتصاد العالمي - أفريل 2007 .

7. صندوق النقد الدولي – الأزمة والتعافي – دراسات إستقصائية للأوضاع الإقتصادية والمالية العالمية – آفاق الإقتصاد العالمي – أفريل 2009 .

8. صندوق النقد الدولي – التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي - إستقصائية للأوضاع الإقتصادية والمالية العالمية – آفاق الإقتصاد العالمي – أفريل2007 .

9. صندوق النقد الدولي – الخروج من الركود – التقرير السنوي " دعم التعافي العالمي المتوازن" تقرير سنة 2010 .

10. صندوق النقد الدولي – دورة أسعار المساكن المتغيرة وإنعكاساتها على السياسة النقدية – آفاق الإقتصاد العالمي - دراسات إستقصائية للأوضاع الإقتصادية والمالية العالمية ر- أفريل 2008.

11. صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد –تقرير سنة 2000 – عدد21 .

12. صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد –تقرير سنة 2001 – عدد22 .

13. صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد –تقرير سنة 2003– عدد24 .

14. صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد –تقرير سنة 2006 – عدد 27 .

15. صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد –تقرير سنة 2009 – عدد 30 .

16. صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد –تقرير سنة 2010 – عدد30 .

17. عبد الرحيم شيبي وآخرون – الآثار الإقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر دراسة تطبيقية – جامعة أبو بكر بلقياد – تلمسان .

18. علاء الدين مرجان محفوظ – الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الإقتصاد المصري – دراسة مقدمة لوزارة التجارة والصناعة المصرية – أفريل 2009 .

19. المجلس الوطني للتخطيط – تقرير حول المخطط الخماسي الثاني – أكتوبر 1990 .

20. تقرير بنك الجزائر – التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر - التقرير السنوي 2010 .

21. تقرير بنك الجزائر – التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر - التقرير السنوي 2009 .

22. Rapport D'Algérie – évolution économiques et Monétaires – Rapport 2004 .

23. Rapport de Banc D'algerie – évolution économiques et Monitair - Rapport 2005.

24. Rapport de Banque D'algerie – évolution économique et monétaire en Algerie – Rapport 2011 .

25. ONS - Rétrospectives (1970-2002) - Edition 2005- Algérie .

26. ONS - Rétrospectives (2000-2010) - Edition 211 – Algérie.

27. O.N.S – Collection Statistiques N°68 – Indice Des Prix a la Consommation 2002 – 2011 – Villes D'Alger 2011.

مواقع الانترنت:

1. إبراهيم السقا – تقرير عن كيفية حدوث أزمة الديون السيادية – أستاذ الاقتصاد بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت – منشور على موقعwww.aldawas.ahkwt.com بتاريخ 26-02-2012.

2. إبراهيم لطفي عوض – ظاهرة الركود التضخمي في الإقتصاد المصري دراسة تحليلية –كلية الإقتصاد بجامعة الزقازيق – ماي 2002 – متاحة على الخط WWW.MPRA.UB.UNI-MUEENCHEN.deمحملة بتاريخ 15 ديسمبر 2012.

3. الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء – تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكام – نوفمبر 2008م ، www premier-Ministère gov dz ليوم 27\04\2011.

4. بيان إجتماع مجلس الوزراء - برنامج التنمية الخماسية 2010-2014 – يوم 24 ماي 2010 – منشور على موقع وزارة الخارجية الجزائرية www.mfe.dz محمل بتاريخ 2011/01/15.

5. جاسم المناعي – المشهد الإقتصادي العالمي 2000- مداخلة في ندوة " الوطن العربي بين قرنين" – دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر- الشارقة –الإمارات العربية المتحدة - أفريل2004- محمل من موقع صندوق النقد العربي2012.

6. جواد كاظم البكري - مقال بعنوان "دورات الأعمال في المدرسة النمساوية / مع إشارة إلى نموذج قائمة الكلف الصغيرة" - جامعة بابل – منشور على موقع www.docudesk.com محمل بتاريخ 03ماي 2013.

7. حصيلة المنجزات الإقتصادية والإجتماعية للفترة 1999 -2008 – نشرة إحصائية محملة من موقع بوابة الوزير الأول بتاريخ www.Premier-Ministre.gov.dz. 2011/12/06

8. محمد إبراهيم السقا – تقرير عن كيفية حدوث أزمة الديون السيادية - أستاذ الاقتصاد كلية العلوم الإدارية جامعة الكويت – منشورة على موقع بتاريخ 26-02 2012.

www.aldawas.ahkwt.com

قائمة المراجع

9. محمد الجاسر – أثر الدورات الإقتصادية على السياستين المالية والنقدية في المملكة العربية السعودية – كلمة نائب محافظ البنك المركزي السعودي إلى جمعية الإقتصاديين السعوديين – صندوق النقد العربي – محملة بتاريخ 2013/01/15 .

10. مصالح الوزير الأول – ملحق بيان السياسة العامة - محملة من موقع بوابة الوزير الأول بتاريخ 2011/12/06 www.Premier-Ministre.gov.dz.

القوانين:

1. القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المنظم لقوانين المالية.
2. قانون رقم 11/99 مؤرخ في 23 ديسمبر 1999 تضمّن قانون المالية لسنة 2000.
3. قانون رقم 06/00 مؤرخ في 23 ديسمبر 2000 تضمّن قانون المالية لسنة 2001.
4. قانون رقم 21/01 مؤرخ في 22 ديسمبر 2001 تضمّن قانون المالية لسنة 2002.
5. قانون رقم 11/02 مؤرخ في 24 ديسمبر 2002 تضمّن قانون المالية لسنة 2003.
6. قانون رقم 21/04 مؤرخ في 29 ديسمبر 2004 تضمّن لقانون المالية لسنة 2005.
7. قانون رقم 16/05 مؤرخ في 31 ديسمبر 2005 تضمّن لقانون المالية لسنة 2006.
8. قانون رقم 11/06 مؤرخ في 27 ديسمبر 2006 تضمّن لقانون المالية لسنة 2007.
9. قانون رقم 11/07 مؤرخ في 31 ديسمبر 2007 تضمّن لقانون المالية لسنة 2008.
11. قانون رقم 12/07 مؤرخ في 30 ديسمبر 2007 تضمّن قانون المالية لسنة 2008.
12. قانون رقم 21/08 مؤرخ في 30 ديسمبر 2008 تضمّن قانون المالية لسنة 2009.
13. قانون رقم 09/09 مؤرخ في 30 ديسمبر 2009 تضمّن قانون المالية لسنة 2010.
14. قانون رقم 13/10 مؤرخ في 29 ديسمبر 2010 تضمّن قانون المالية لسنة 2011.
15. قانون رقم 16/11 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011 تضمّن قانون المالية لسنة 2012.

المراجع باللغات الأجنبية:

1. . David Römer – Macroéconomie Approfondie – Edi science international 997.
2. C.Maling – the austrian Bisness Cycle theory and its implication for économics stability under laisser – faire – London – Routledge 1991.
3. Tyler cowen – Risk and Busines cycles New and Old austrian Perspectives% - London – Routledge 1997 ..

4. Ghislain Deleplace et Christopher lavalle – histoire de la penée économique- Dunod, Paris, 2008.
5. Jean-pierre moussy - De la crise grecque à la crise de l'euro » - Achevé de rédiger le 8 avril 2010.
6. CHRISTIANO, L. J.; EICHENBAUM, M.; EVANS, C. L. (2005), "Nominal rigidities and the dynamic effects of a shock to monetary policy", *Journal of Political Economy*.
7. Mourad Benachenhou – dévaluation Marginalisation – édition Dar Bechrifa – Bouzereaha Alger1992 .
8. Robert Schuman / L'Europe et la crise économique mondiale expliquée en 10 fiches / AVRIL 2011
9. Sumon Bhaumik - BIS ECONOMICS PAPER NO. 12, Département for Business innovation – March 2011.